التعليق على قنوانين الانتخابات الرئاسية



التعليق المقارن على نظام انتخاب رئيس جمهورية مصر العربية في دستور ١٩٧١الملغي والإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١٠/١٣/٩ والقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/١٢ والقانون رقم ٢٠١٢/١٠ ووقرات لجنة الانتخابات الرئاسية وبياناتها وقرارات رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المناسبة المناسبة الإنتخابات الرئاسية الإنتخابات الرئاسية الإنتخابات الرئاسية الإنتخابات الرئاسية الإنتخابات الرئاسية المناسبة المناسبة الإنتخابات الرئاسية الإنتخابات الرئاسية المناسبة الإنتخابات الرئاسية المناسبة الرئاسية المناسبة الرئاسة الرئاسة

وقرارات المحكمة الدستورية العليا بشأن مدى دستورية قوانين الانتخابات الرئاسية وبيان الأوراق المطلوبة للجنة الانتخابات ونمائجها وتوكيلاتها والتأييدات وأسباب ومنطوق جميع والرارات عدم قبول أوراق العشرة مرشحين الغير مستوفين للشروط القانونية للترشيح لرئاسة الحدم مدة والقانونية للترشيح لرئاسة المدمونية والقانونية الترشيح لرئاسة المدمونية والقانونية الترشيح لرئاسة المدمونية والقانونية الترشيح لرئاسة المدمونية والقانونية المدمونية والمدمونية المدمونية المدموني

الجمهورية والقرارات النهائية برفض تظلماتهم.

القاضي المُسْتَشار الدُكْت ور

عُبِّ الْفُتِّاحِ مُسِرًا لَّهُ رِنِيس محكمة الاستئناف استاد القانون الإداري والدستوري الاستناد المساعدات الأستناد المحاضر بالجامعات

www.drmourad.net E-mail:M@drmourad.net



التعليق على قــوانِـيــــن

الانْتِخَابِاتْ الرئاسِيــة

التعليق المقارن على نظام انتخاب رئيس جمهورية مصر العربية في دسستور المالمغي والإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٣/٣٠ والقسنون رقسم ١٧٤ اسنة ٢٠٠٥ بشان تنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقسانون وقد ١١٢/١٠ وقرارات لجنة الابتخابات الرئاسية وقرارات رئيس لجنسة الانتخابات الرئاسية وقرارات المحكمة العيا بشأن مدى دستورية قسوانين الانتخابات الرئاسية وبيسان الاملوبة للجنة الانتخابات ونمائجها واسباب ومنطوق جميع قسرارات عدم قبول أوراق العشرة مرشحين الغير مستوقين للشروط الفاتونية للترشسيح عدم قبول أوراق العشرة مرشحين الغير مستوقين للشروط الفاتونية للترشسيح الرئاسة الجمهورية والقرارات النهائية برفض تظلماتهم، وذلك فيما يلى:

أولاً: القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم الانتخابـــات الرئاســـية المعـــدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢.

تُلْقِيا: المرسوم بقانون رقم ۲۰۱۲/۱۲ بتعديل بعض لحكام القانون ۲۰۰۰/۱۷. ثالثًا: القانون رقم ۱۵ لسنة ۲۰۱۲ بتعديل بعض لحكام القانون رقسم ۱۷۶ لسـنة ۲۰۰۵ بتنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ۱۲ لسنة ۲۰۱۲. رابعًا: قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية أرقسام ۲، ۲، ۳؛ ٤، ۱۰، ۲، ۴، ۹، ۱۰ لسنة ۲۰۱۲ لسنة والمشكلات المتنافسة لانتخابات وخلولها.

خامسا: قرار رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ٢٠١٢/١ بتشكيل الأمانة العامة. سادسا: قرارات المحكمة الدستورية العليا المصـــرية المتعلقـــة بمـــدى دســـتورية المرسوم بقانون ٢٠١٢/٢١٢ والقانون ٢٠١٢/٥ بشأن الانتخابات الرئاسية.

سابعاً: أهم البيانات التُوضيحية الصادرة عن لجنـــة الانتخابــات الرئاســـية بشـــان مشكلات قبول أو رفض أوراق المرشحين لملانتخابات الرئاسية.

القاضى المستشار الدكتور

عبسد الفتساح مسراد

رئيس محكمة الاستنساف أستاذ القانون الإداري والدستورى الأسستاذ المحاضس بالجامعات

فمرس موجز بمحتويات كتاب التعليق على قوانين الانتخابات الرئاسية

الصفحة	الموضوع
٧	البساب الأول: الأصول التشريعية لقانون تنظيم الانتخابسات الرئاسسية رقسم
	٢٠٠٥/١٧٤ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/١٢ والقانون ٢٠١٢/١٥.
77	الباب الثاني : المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢.
۳۱	الباب الثالث : قانون رقم ١٥ أسنة ٢٠١٢.
**	الباب الرابع: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠١٢.
44	الباب الخامس : قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٢) لسنة ٢٠١٢.
۳۷	الباب السادس: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٣) لسنة ٢٠١٢.
44	الباب السابع: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٤) لسنة ٢٠١٢.
£ Y	الباب الثامن: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٢.
t t	الباب التاسع: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٦) لسنة ٢٠١٢.
£ 0	الباب العاشر: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٧) لسنة ٢٠١٢.
٤٧	الباب الحادي عشر : قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٩) لسنة ٢٠١٢.
£ 9	الباب الثاني عشر: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢.
٥٢	الباب الثالث عشر : قرار رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠١٢ .
οŧ	الباب الرابع عشر: قرارات المحكمة النستورية العليا المتعلقة بقانون الانتخابـــات
	الرئاسية.
7 £	الباب الخامس عشر: أهم البيانات الصادرة عن لجنة الانتخابات الرئاسية.
٧١	الباب السائس عشر : أسباب ومنطوق القرارات الصادرة من لجنة الانتخابات
	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية.
۸۳	الباب السابع عشر : بيان الأوراق المطلوب تقديمها إلى لجنة الانتخابات
	الرئاسية لكل مرشح ونموذج التوكيل والملف الإلكتروني الخاص بالمؤيدين.
٨٦	الباب الثامن عشر : جدول مواعيد إجراءات الانتخابات الرئاسية.
۸۸	الباب التاسع عشر: القرارات النهائية الصادرة من لجنة الانتخابات الرئاسية
	بشأن تظلمات المرشحين من رفض قبول أوراقهم.

مقحمحة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية والدوافع التي أدت إليه :

ترجع الأهمية النظرية لهذا الكتاب في أنه يتضمن التعليق على قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لمسنة ٢٠٠٧ المعنل بالمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٧ المعنل بالمرسوم بقانون رقم ١٠ لمسنة ٢٠٠٧ والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بشأن تعديلات القانون المذكور والتعليمات الدماسادة من اللجئة العليا المشاكلات الصادرة عن لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن المشكلات العمليسة الماسات الرئاسية والأصول التشريعية لانتخاب رئيس الجمهورية في النظام القانوني المصدري وسلطاته ولختياره وصلاحياته وعلاقته بالسلطات المختلفة وأهم القرارات التي اصدرتها المحكمة الدستورية العليا بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية وجراتم قانون

ونظُهر الأهمية العملية لهذا الكتاب في اعتباره مرجع أساسي لا غنى عنه للباحثين والقضاة والمحامين والمهتمين بالانتخابات الرئاسية بشكل عام فمن المسلم بـــه أن طريقة اختيار رئيس الجمهورية وسلطاته وصلاحياته وعلاقته بالسلطات الأخــرى بالدولة نقطة تحول تاريخية في العمل السياسي بعد قيام ثــورة ٢٥ ينــاير ٢٠١١، وهي بداية لمرحلة جديدة تشهد المزيد من الإصـــلاحات السياســية والاقتصـــادية والاجتماعية في مصر ودول الربيع العربي).

ثانيا : ضــرورة تعــديل المــادة ٢٨ مــن الإعــالان الدســتوري الصــادر فــي ٢٠١١/٣/٠٠ وقانون الانتخابات الرئاســية رقــم ١٧٤ لســنة ٢٠٠٥ المعــدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ وبالمرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ بالطعن علم قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية :

تنص المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري الصادر ٢٠١١/٣/٣٠ على أنه: "تسولى المبنة قضائية على أنه: "تسولى المثابت الرئاسية " الإشراف على انتخابات الرئاسية " الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعسلان نتيجة الانتخاب.

⁽١) أنظر المستشار د. عبد القتاح مراد "موسوعة الانتخابات وهمي تتضمن شمرح قواتين انتخاب رئيس الجمهورية وقواتين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب المداسية ومباشرة الحقوق المداسية والإبارة المحلية والنقابات وغيرها "ص ٧٧ وما بعدها (١) انظر المدينة لم عدد القتاح الله "مديدة في حالية المدينة ا

⁽۲) انظر المستشار د . عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح المساتير المصرية والمستويات المستويات المستوية المستوية الدولية"، شرح النصوص الكاملة للدساتير المصرية مسن سسنة ١٨٢٣ السي ٢٠١١ والنصوص الكاملة للدستور الأمريكي والفرنسي والإيطالي والتركي والمساليزي والإيراني وغيرها، الطبعة الأولى ٢٠١٢ ، ص ١٧ وما بعدها.

وتُشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً ، وعضوية كـل مـن رئيس محكمة استتناف القاهرة ، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة.

وتكون قرارات اللَّجنة نهائية ونافذة بذاتها ، غير قَابِلَة للطَّعن عليها باي طريــق وأصام أية جهة، كما لا يجوز التعرس لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلفــاء، كمــا

تفصل اللجنة في اختصاصها، ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة. وتُشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتسولى الإنسسراف علسى الاقتسراع

والفرز على النحو المبين في المادة ٣٩. ويُعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمــة الدســتورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته لملاستور.

وتصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نسص أو اكشر من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم بستورية نسب قرار يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة، ويتشسر في الجريدة الرسمية خلال المحكمة المزماً للكافة ولجميع سلطات الدولة، ويتشسر في الجريدة الرسمية خلال المحكمة أمام من تاريخ صدوره"، ومفاد ذلك أنه لا يجوز الطعن على قرارات اللجنسة العليا لملاتخابات الرئاسية بأي طريق من طرق الطعن، وقد أكدت ذلك نصوص القانون رقم ١٤٤٤ السنة ٢٠٠٥ المحلل.

ونحن نرى ضرورة إلغاء حظر الطعن على قرارات اللجنة في الدستور الجديد لمصر عام ٢٠١٢ تحقيقا للعدالة وتتفيذا لحق المواطن الدستوري في الالتجاء إلى القضاء وعدم تحصين أي قرار إداري من الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانونا أيًا كان هذا القرار ولو كان متعلقا بانتخاب رئيس الجمهورية.

ونحن نرى أنه إذا كان بجوز الطعن على القرارات الإدارية العادية المتعلقة يتصرفات الإدارة العادية، فإنه من باب أولى أنه لا بجوز تحصين القرارات المتعلقة بتولى أهم منصب دستوري في الدولة عن الطعن عليها بطرق الطعين العادية تنزيها لها عن شبهة البطلان وتحقيقا لمبدأ الشفافية في تولى هذا المنصب الرفيع.

ثالثا: خطة البحث:

الباب الأول: الأصول التشريعية لقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لســـنة ٢٠٠٥ المحدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والقـــانون رقـــم ١٥ لســـنة ٢٠١٢.

ال**باب الثاني** : المرسوم بقانون رقم ١٢ لمسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القـــانون رقم ١٧٤ لمسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية.

الياب الثلث : قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقــم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقــم ١٢ لســنة ٢٠١٢. ال**باب الرابع**: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠١٢ بتعديل قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ بقواعد مباشرة اللجنة لاختصاصاتها.

الباب الخامس : قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بتحديث قاعدة ببانات الناخبين.

الباب السادس: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٣) لسنة ٢٠١٢ بضــوابط التصديق على توقيعات الناخبين المؤيدين لراغبي الترشح لرئاسة جمهورية مصــر العربية.

ال**باب السابع** : قرار لجنة الانتخابات الرئاسسية رقــم (٤) لســنة ٢٠١٢ بقواعــد وإجراءات تصويت المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية.

الباب الثامن : قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقـم (٥) لسـنة ٢٠١٢ بـدعوة الناخبين لانتخاب رئيس جمهورية مصر العربية.

الياب التاسع : قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٦) لسنة ٢٠١٢ بشــــأن حظـــر الدعاية الانتخابية في غير الفترة المصرح بها قانونا.

الباب العاشر : قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٧) لسنة ٢٠١٢ بشأن قواعـــد تمويل الحملات الانتخابية.

الباب الحادي عشر : قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٩) لسنة ٢٠١٢ بشان تشكيل لجنة مراقبة وتقييم حجم إنفاق المشرحين على الدعاية الانتخابية.

الباب الثاني عشر: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ بضو ابط الدعاية الانتخابية.

ا**لمباب الثالث عشر** : قرار رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية رقــــم (١) لســــنة ٢٠١٢ بتشكيل الأمانة العامة للجنة الانتخابات الرئاسية.

الماب الرابع عشر : قرارات المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بقانون الانتخابات الرئاسية.

الباب الخامس عشر: أهم البيانات الصادرة عن لجنة الانتخابات الرئاسية.

الباب السادس عشس : أسباب ومنطوق القرارات الصادرة مسن لجنسة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أور إق بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية.

الباب السابع عشر : بيان الأوراق المطلوب تقديمها إلى لجنة الانتخابات الرئاســية لكل مرشح ونموذج التوكيل والملف الإلكتروني الخاص بالمؤيدين.

الباب الثامن عشر: جدول مواعيد إجراءات الانتخابات الرئاسية.

الماب التاسع عشر: القرارات النهائية الصادرة من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن تظلمات المرشدين من رفض قبول أوراقهم⁽¹⁾.

⁽¹) انظر القاضي د. عبد الفتاح مسراد "التفسريعات البرلمانيسة فسي السدول العربيسة والمستويات الدولية"، ٨٣ وما بعدها.

ونحن نأمل أن يوافينا القراء الكرام بالبريد^(۱) أو الفاكس أو البريد الإلكتروني بســا يرونه من نقد أو اقتراحات حول موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتى الطبعـــات التاليـــة أوفى بالخرض وأنفع للقارئ^(۱).

وفقكم الله لخدمة العلم الذي ينتفع به إنه على كل شي قدير.

القاضى المستشار الدكتور

عبيد الفتياح مبراد

رئيس محكمة الاستناف العالي بالإسكندرية دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى الأستاذ المحاضد بالحامعيات

E-mail:m@drmourad.net www.drmourad.net http://www.facebook.com/pages/Dr-Abd-El-Fattah-Mourad/107627272649855

https://twitter.com/#!/drmourad2011 http://www.youtube.com/user/drmourad2011 http://www.researchgate.net/profile/9308c239650420 7db57e47a03b9788bb/

E-mail: m@drmourad.net

كما يمكن الدخول على موقعنا الالكتروني :

www.drmourad.net

كما يمكن الدخول على صفحاتنا على الفيس بوك والتريتر والبوتيوب : http://www.faebook.com/pages/Dr-Abd-El-Fattah-

Mourad/107627272649855

https://twitter.com/#!/drmourad2011

http://www.youtube.com/user/drmourad2011

http://www.researchgate.net/profile/9308c2396504207db57e47a03b9788bb/

خصم خاص لطلب المؤلفات من موقعنا الالكتروني.

⁽۱) وذلك على عنواننا الكائن بجمهورية مصر العربية، الإسكندرية – المنشــية – ٤٨ ش القائد جوهر – شقة رقم ٣١ . تليفاكس: ٢٠٢٠/٤٨٤٤٤٤٠٠.

محمول : ۱۱٬۱٬۰٬۰۶۶ + ۱۱٬۱۱٬۰۰۰ + ۱۱٬۰۲۰٬۰۶۶ ۰۰۱٬۱۱٬۲۵۵۵٬۰۰۰ (۲) (۲) كما يمكن مخاطبتنا على البريد الالكتروني :

الباب الأول

الأصول التشريعية لقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية وقم ۱۷۴ لسنة ۲۰۰۰ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ۱۲ لسنة ۲۰۱۲ والقانون رقم ۱۵ لسنة ۲۰۱۲

تمهيد:

سوف نتتاول في هذا الباب الأصول التشريعية لقانون تنظيم الانتخابــات الرئاســية رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢، وذلك فيما يلي :

قانون رقم ۱۷۶ لسنة ۲۰۰۵ بتنظيم الانتخابات الرئاسية^(۱)

باسم الشعب رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ : ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر ، من النخبين المقيدة أسماؤهم في جداول الانتخاب، وعلى كل ناخب أن يباشر بنفسه هذا الحق^(٢).

(١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية العدد ٢٦ مكرر بتاريخ ٢ يوليو سنة ٢٠٠٥ .

⁽۱) انظر الأساس الدستوري لهذا القانون وهو المادة ٧٦ مـن دمــتور سـنة ١٩٧١ - المحرية الرسمية المحروف العمل به – وهذه المادة مستبدلة منذة ٢٠٠٥، وقد نُشر التعديل بالجريدة الرسمية المحصرية في العدد ٢١ كانج (أ) بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٠ . وكان نص المادة ٧٦ كالتالي محادة ٢٧ ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر . ويلزم اقبـول التر نيوند المتقدم المترفيح ماتتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشوري والمجالس الشعبية المحلية المحافظات ، على الأقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس شعبي محلي للمحافظة مس من أعضاء عملي عشرة أعضاء كل مسن أربع عشرة محافظة على الأقل ، ويزاد عدد المؤيدين المترفيح من أعضاء على مسن مجلسي الشعب والشوري ومن أعضاء أي من هذه المجالس وفي جميع الأحدوال لا نعبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس ، وفي جميع الأكدوال لا يجرز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله. -

.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضي على تأسيسها خمسة أعوام متصلة علي الأقل قبل إعلان فتح بلب القرشيح ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مسع حصول أعضدها في آخر انتخابات على نسبة (٣٥) على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين أن يرشح لرئاسة في مجلسي الشعب و الشورى، أو ما يساوي ذلك في أحدد المجلسين، أن يرشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا انظامه الأماسي متي مضت على عضويته في هذه الهيئة منه متصلة على الأقل.

وأستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها ، التسي حصل أعضاؤها بالانتخاب علي مقعد علي الأقل في أي من المجلسين في آخر التخابات ، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٧ ، أحسد أعضاء هيئته العليا وقفا لنظامه الأساسي متي مضت علي عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

وتقدم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى "لجنة الانتخابات الرئاسية" نتمتع بالاستقلال، وتشكل من رئيس المحكمة المستثناف القداهرة ، رئيس المحكمة المستورية العليا رئيسا ، وعضوية كل من رئيس محكمة الستثناف القداهرة ، وأقدم نواب رئيس المحكمة المستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نسواب رئيس مجلس الدولة، وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحيلا، وختار ثلاثة مسلهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الأخرين مجلس الشورى وذلك بناء على اقتراح مكتب كل مسن المجلسين ونتك لمدة خمس سنوات ، ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أي مسن أعصائها في حالة وجود مانع الديه.

وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلي :

١- إعلان فتح باب النرشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين.
 ٢- الإشراف العام على إجراءات الإفتراع والفرز.

٣ - المسراف الله على إجراءات المسراح والعراج

٣ إعلان نتيجة الانتخاب .

الفصل في كافة التظلمات والطعون وفي جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما في ذلك
 تنازع الاختصاص .

وضع لائحة لتنظيم أساوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها .

وتصدر قراراتها بأغلية سبعة من أعضائها على الأقل ، وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها، غير قابلة الطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويــــل أو بوقف التنفيذ . ويحدد القانون المنظم لملاتخابات الرئاسية الإختصاصات الأخرى للجنة .

كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأي سبب غيـــر التنازل عن الترشيح في الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الافتراع .

ويجري الاقتراع في يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي نتسولى مراحـــل العملية الانتخابية والفرز ، على أن نقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية . وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة .

ويَحْنُ انتخاب رئيس لجمهوريّة بحصول المرشّع على الأغلبية المطلّقـة لعـند الأصـوات الصحيحة ، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيــام على الأقل بين المرشحين الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات ، فإذا تسـاوى مــع = ويشترط فيمن يُنتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين ، وأن يكون متمنعا بحقوقه المدنية والسياسية (١٠) ، وألا يكون قد حمل أو أي من والديـــه جنسية دولة أخرى ، وألا يكون متزوجا من غير مصري ، وألا تقـــل ســـنه عـــن أربعين سنة ميلالمية(٢).

= ثانيهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة اشترك في انتخابات الإعادة ، وفي هــذه الحالـــة يعلن فوز من يحصل على لكبر عدد من الأصوات الصحيحة .

ويتم الافتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى وأو نقدم للترشيح مرشح واحد، أو لم يبق مسواه بسبب تنازل باقي المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه ، وفي هذه الحالة يطسن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لمعدد من الدلوا بأصواتهم الصحيحة. وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية .

ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة السنورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته الدستور. وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشان خلال خمسة عشر يوماً من تساريخ عسرض الأسر عليه ، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشسروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتمنى هذا القرار . وفي جميع الأحوال يكون قرال المحكمة ملزما المتافقة ولجميع سلطات الدولة ، وينشر في الجريدة الرسمية المصسرية خسلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

⁽¹⁾تم إضافة فقرة ثانية للمادة الأولى بمقتضى المرسوم بقـــانون رقـــم ١٢ لســـنة ٢٠١٢ و والصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرســمية المصـــرية ، العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

(۲) تتص المأدة ۲۸ من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ۲۰۱۲/۳/۳۰ على أنه: "تتولى لجنة قضائية عليا تسمى (لجنة الانتخابات الرئاسية) الإشراف على انتخابات رئاسية الجمهورية بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب.

وتشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا ، وعضوية كــل مــن رئــيس محكمة استثناف القاهرة ، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليــا ، وأقــدم نــواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولــة.

وتكون قسر ارات اللَّجنة نهائية والفذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأي طريـق وأسام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء ، كما تفصل اللجنة فسي اختصاصها ، ويحدد القانون الاختصاصات الأخر ي للجنــة.

متصحاحها ، ويحدد العلون الاختصاصات الاخرى للجلسة. وتُشكل لجنة الانتخابات للرئاسية اللجان التي تقولى الإشراف على الاقتراع والفرز علمي النحو المبين في المادة 79.

ويُعرض مشروع القانون المنظم لملانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبـــل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور.

وتُصــدر المحكمة الدستورية العلياً قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يومــا مــن تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو اكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصــدار القانون، وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمــة ملزمــا للكافة ولجميع سلطات الدولة، وينشــر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام مــن تــاريخ صدوره. مادة ٢ (١): يلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المنقدم للترشيح ثلاثون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن، ممن لهم حق الانتخاب في خمسة عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي مسن تلك المحافظات عن ألف مؤيد.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون الناييد لأكثر من مرشح .

مادة ٣ : (٢) لكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

مادة ؛ : ملغاة ^{(٣) .}

(أ) تم استبدال المادة الثانية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/١٢ والصادر مــن المجلــس الأعلى القوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (تابع) في ١٩ ينــاير سنة ١٤ ٢ وكان نص المادة ٢ قبل التعدلي كالتالي محدة ٢ : يلزم القبــول الترشــيح لرئهـــة الجمهورية أن يؤيد المرشح ماتتان وخمسون عضوا على الأقل مــن الأعضــاء المنتخبــين أمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية المحلفظة المحلفظة عن الأقل عدد المؤيــين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشعب، وويذاد عدد المخلفظة على الأقل. ويزاد عدد الموليدين المترفيح من اعضاء كلى من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضـاء المجالس الشعبية المحلفة المحلفظة على عدد اعضاء أي من هذه المجالس .

ولاً بجوز لأي من هؤلاء الأعضاء أن يؤيد أكثر من مرشح واحد لرئاسة الجمهورية". ومن الجدير بالذكر أن المادة ٧٦ من دستور ١٩٧١ الملغى بعد تعديلها في سنة ٢٠٠٥ – السالف الذكر – قد تم تعديل الفترتين الثالثة والرابعة منها بموجب استفتاء أخر، وقد نشر التعديل الأخير بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ١٣ مكرر في ٢٠٠٧/٣/٢٦، أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح الدماتير المصرية والمستويات الدستورية الدولية، ص ٢٧ وما بعدها.

(1) تم استبدال المادة الثالثة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ المسنة ٢٠١٢ والمسادر مسن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (تسابع) فسي ٩ دينه بن ١٠١٨ وكان نصل المادة ٣ قبل التعديل كالتالي "مادة ٣ : للأحزاب المدامسية التي مضمى على تأسيسها خمسة اعوام متصلة على الأقل قبل إعسلان فيتم بساب الترشيع لانتخاب رئيس الجمهورية ، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشساطها مسم حصول المتخابة في أخر التخابلات على نسبة ٥ على على الأقل من مقاحد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد اعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأسلسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل:

(⁷) تم إلخاء المادة الرابعة مقتضى المرسوم بتانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ والصدادر مسن المجلس الأعلى المسلمة المسلمة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (نـابح) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٧ ، وكانت المادة الرابعة تتص على الأتي قبل الإلغاء " السنتثاء من حكم المادة (٣) من هذا القانون ، يجوز لكل حزب سياسسي أن يرشسح فسي أول =

مادة • : (أ) تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في المادة (٢٨) من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٣/٣٠ برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعضوية كل من :

– رئيس محكمة استئناف القاهرة.

- أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

أقدم نواب رئيس محكمة النقض.

وفي حالة وجود مانع لدى رئيس اللجنة بحل محله أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وفي هذه الحالة يُصم لعضوية اللجنة خلال فترة قيام المانع أقدم

انتخابات رئاسية تجرى بعد العمل باحكام تعديل المادة ٧٦ من الدستور أحد أعضاء
 هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ م وفقاً لنظامه الأساسي".

(أ) تم استيدال المادة الخامسة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ و الصادر من المجلس المنافقة ٢٠١٧ و الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة و المنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العادد ٣ (أدابي) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٧ و كان نص المادة ٥ قبل التعديل كالتالي " تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في المادة ٢٠ من الدستور برئاسة رئيس المحكمة الدستورية الحليا ، و عضوية كل من :

- ر يُبس محكمة استئناف القاهرة .

أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا .

أقدم نواب رئيس محكمة النقض .
 أقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

- خمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد ، يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الأخرين مجلس الشورى بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين ، وذلك المدة خمس سنوات ، ويختار كل من المجلسين عدا مساويا من الأعضاء الاحتياطيين . ويبلغ رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى رئيس اللجنة باسماء من تم اختيارهم خلال سبعة أيام من تاريخ العمل بهذا القانون أو انتهاء مدة عضويتهم باللجنة ، ويتولى رئيس اللجنة دعوتها إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ إبلاغه .

وفي حالة وجود مانع لدى رئيس اللجلة بحل محله من يليه في تشكيلها ، وفي هذه الحالة يضم لعضوية اللجنة خلال فترة قيام المانع أقدم نواب رئيس المحكمة الدســقورية العليــا التالي لعضو اللجنة من ذات المحكمة ، وحند وجود المانع لدى أحد أعضاء اللجنــة مــن الهيئات القضائية يحل محله من يليه في الأقدمية من أعضاء هيئته .

فإذًا وجد المائع لذى أحد الأعضاء من الشخصوات العامة يحل محلسه أحسد الأعضساء الاحتياطيين بحسب ترتيب اختيارهم، وإذا كان المانع دائماً يكون الحلول لباقي مدة العضو الذى وجد لديه هذا المانم.

ولاً يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أي إجراءات جنائية ضد عضو اللجنة من الشخصيات العامة أثناء مباشرة اللجنة لأعمالها إلا بإذن سابق من اللجنة وفقـــا للقواعـــد والإجراءات التي تحددها .

ويُودي أعضاء اللَّجنة من الشخصيات العامة أمام رئيسها قبل مباشرة مهام أعسالهم اليمين التالية: "أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعصالي بالأمانة والنزاهة والحيدة وأن لحترم الدمنتور والقاقون" نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا التالي لعضو اللجنة في ذات المحكمة، وعند وجود المانع لدى أحد أعضاء اللجنة يحل محله من يليه في الأقدمية من أعضاء هنئته القضائية.

مادة ٦ : تكون للجنة الانتخابات الرئاسية شخصية اعتبارية عامة ومقرها الرئيسي مدينة القاهرة ، وتتمتع بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها .

وتكون لها ميزانية خاصة تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة .

مادة ٧ : (١) تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها، وثلاثة من أعضائها على الأقل، وتصدر قراراتها بأغلبية لا تقل عن ثلاثة من أعضائها، وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

ويكون للجنة أمانة عامة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة ، وتصدر اللجنــة اللواتح والقرارات اللازمة لتنظيم عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها .

مادة ٨ : تختص لجنة الانتخابات الرئاسية ، دون غير ها بما يأتي :

١ – إعلان فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية .

 ٢- وضع الإجراءات اللازمة للتقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية والإشراف على تتفيذها .

" تلقى طلبات النرشيح لرئاسة الجمهورية وفحصها والتحقق من توافر الشروط
 في المتقدمين للترشيح.

٤- إعداد القائمة النهائية للمرشحين وإعلانها.

٥- إعلان ميعاد وإجراءات النتازل عن الترشيح.

٦- تحديد تاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها .

٧- التحقق من تطبيق القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون ، ومن تطبيق المساواة بين المرشحين في الستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة لأغراض الدعاية الانتخابية ، واتخاذ ما تسراه من تدابير عند مخالفتها .

٨- الإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز.

٩- البت في جميع المسائل التي تعرض عليها من اللجان العامة الانتخاب رئيس
 الحمورية .

• ١ - تلقى النتائج المجمعة للانتخابات ، وتحديد نتيجة الانتخاب وإعلانها .

١١- الفصل في جميع التظلمات والطعون المتعلقة بالانتخاب.

⁽¹⁾ تم استبدال الفقرة الأولى من المادة السابعة بمقتضى المرسوم بقانون رقسم ١٦ لسنة ١٠ ٢ والصادر من المولي القوات المسلحة والمنشسور بالجريسة الرسسمية المصرية، المعدد ٣ (تابه) في ١٩ ٩ يناير سنة ٢٠١٧ وكان نص هذه الفقرة قبل الاستبدال كالتالي " تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، ولا يكون اجتماعها صحيحا الا بحضسور رئيسها وسنة من أعضائها على الأقل ، وتصدر قراراتها باغلبية لا نقل عن سبعة مسن أعضائها ، وتشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية".

١٢ الفصل في جميع المسائل المتعلقة باختصاص اللجنة ، بما في ذلك تتازع
 الاختصاص ، وكذلك الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها هذا القانون .

وتكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بــــأي طريــــق وأمام أي جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف النتفيذ .

وللجنة أن تسهم في توعية المواطنين بأهمية الانتخابات الرئاسية والدعوة إلى المشاركة فيها .

وتلتزم أجهزة الدولة في حدود اختصاصها بمعاونة اللجنسة فسي القيام بأعمال التحضير والإعداد للانتخابات وسائر الأعمال اللازمة لذلك .

مادة 9: الجنة الانتخابات الرئاسية في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والأوراق والبيانات والمعلومات التي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها لذلك ، ولها أن تطلب أي مستندات أو أوراق أو معلومات من أي جهة رسمية أو عامة ، وأن تكلف من تراه من الجهات الرسمية أو من تستعين به مسن الخيراء بإجراء أي تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة لتتولى البت فيما هو معروض عليها .

مادة ١٠: يحدد ميعاد بدء إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية ويـوم الانتخاب ويوم الإعادة بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية ، وذلك بمراعاة المواعيد المنصوص عليها في الدستور ، وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار.

مادة 11: (١) يكون تأبيد أعضاء مجلسي الشعب والشورى لمن يرغب في الترشيح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية، ويجب أن يتضمن هذا النموذج، على وجه الخصوص، البيانات المثبتة المشحسية المشرح الذي يويده ، ولعضويته المنتخبة في أي المجلسين المشار إليهما، وإقرارا بعدم سبق تأبيده لآخر، ويلتزم العضو المويد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات، ويتم إثبات صحة هذا التوقيع والبيانات الواردة بالنموذج بمعرفة الأمانة العامة لأي من مجلسي الشعب والشورى بحسب الأحوال. ويكون تأبيد المواطنين ممن لهم حق الانتخاب للراعبين في الترشح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية، وبجب أن يتضمن

⁽¹⁾ ثم استبدال المادة ١١ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ والصسادر مسن المجلس الأعلى القوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العسدد ٣ (تسابغ) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٧ وكان نصل المادة ١١ قبل الاستبدال كالتالي "يكون تأييد اعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجلس الشعبية المحلوبة المحافظات لمن يرغب فسي التقسدم للترشيح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية ، ويجب أن يتضمن هذا النموذج، على وجه الخصوص ، البيانات التأشية المخصدية المرشسح، ولشخصية العضو الذي يؤيده ، ولعضويته المنتخبة في أي المجالس المشار إليها . وياتزم المحضو المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات ، ويتم إنبات صحة هذا التوقيع صحة هذا التوقيع المحسولة المحسود المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات ، ويتم إنبات صحة هذا التوقيع صحة هذا التوقيع صحة هذا التوقيق بصطحة الشهر العقاري والتوثيق ."

النموذج، على وجه الخصوص، البيانات المثبتة لشخصية المرشح، ولشخصية المواطن الذي يؤيده، ورقم بطاقة الرقم القومي، ومحل الإقامة، وإقرارا بعدم سبق تأييده لآخر. ويلتزم المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات، ويثبت صحة هذا التوقيع، بغير رسوم، بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق وفقا للضوابط التي تضعها لجنة الانتخابات الرئاسية.

مادة 17 : (1) تحدد لجنة الانتخابات الرئاسية البيانات اللازمـة لتقـدم الأحـزاب بمرشعيها للازمـة لتقـدم الأحـزاب بمرشعيها للانتخابات الرئاسية، على ان تتضـمن هـذه البيانـات، علـى وجـه الخصوص، البيانات المتعلقة بالحزب، وعدد المقاعـد الحاصل عليها بطريـق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات، وعلى البيانـات الخاصة بالمرشح، وموافقته على الترشيح، ويتم التثبت من صـحة هـذه البيانـات بمعرفة لجنة الانتخابات الرئاسية.

وللجنة التحقق من صحة البيانات المشار إليها .

مادة ١٣ : يقدم طلب الترشيح إلى رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية ، وذلك علمى النموذج الذي تعده اللجنة ، خلال المدة التي تحددها ، على ألا تقل عن سبعة أيسام من تاريخ فقح باب النرشيح .

ويجب أن يرقق بالطلب المستندات التي تحددها اللجنة ، وعلى الأخص(٢):

⁽¹⁾ تم استبدال الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والصنادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمنشور بالجريسدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (نابع) في 19 يناير سنة ٢٠١٧ وكان نص الفقرة الأولى من المسادة المصرية، العبدات اللازمة تقدم الأحزاب المسادة بعد ١٤ قبل الاستبدال كالتالي " تحدد لجنة الانتخابات الرئاسية من أعضاء هيئاتها العاليا ، على أن تتضمن هذه البيانات ، على وجه الخصوص ، البيانات المتعلقة بالحزب ، وبالمرشح وعضويته في الهيئة العليا للحزب وتاريخها ، وكوفة اختيار الحزب له وموافقته على الترشيح ".

⁽١) ثم استبدال المادة ١٣ (الفقرتان الثانية والثالثة) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٠١٧ والصادر من المجلس الأعلى القوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (ثابع) في ٩ ٩ يناير سنة ٢٠١٧ وكان نصر المسادة ١٣ ((الفقرتسان الثانية والثالثة) قبل الاستبدات التي ويجب أن يرفق بالطلب المستندات التي تحددها اللجنة ، وعلى الأخص :

١ - النماذج الخاصة بتأييد طالب الترشيح ، أو ترشيح الحزب له .

٢- شهادة ميلاد طالب الترشيح أو مستخرج رسمي منها .

٣- إقرار من طالب الترشيح بأنه مصري من أبوين مصربين، وبانه لا يحمل جنسية أخرى.
 ٤- شهادة بانه أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها طبقاً للقانون .

 ⁻ إقرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير

آبيان المحل المختار الذي يخطر فيه طالب الترشيح بكل ما يتصل به من عمل اللجنة.
 وتعتبر الأوراق التي يقدمها طالب الترشيح أو تتقدم بها الأحزاب بشأن مرشحيها أوراقًًًًًًًًًً أَلَيْنَ مَنْ مَنْ مَنْ العَقْوَاتِ.
 رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات.

النماذج الخاصة بتأييد طالب الترشيح ، أو ترشيح الحزب له.

٢- شهادة ميلاد طالب الترشيح أو مستخرج رسمي منها.

٣- إقرار من طالب الترشيح بانه مصري من أبوين مصريين وبانه أو أي من والديه لم يحمل جنسية أخرى.

٤- إقرار من طالب الترشيح أنه غير متزوج من غير مصرى.

٥- شهادة بأنه أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها طبقا للقانون.

٦- إقرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع.

٧- بيان المحل المختار الذي يخطر فيه طالب الترشيح بكل ما يتصل به من عمل اللحنة.

وتعتبر الأوراق التي يقدمها طالب الترشيح أو تتقدم بها الأحزاب بشأن مرشحيها أوراقا رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

مادة ١٤ : تقيد طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها في سجل خاص ، وتعطى عنها إيصالات ، ويتبع في شأن تقديمها وحفظها القواعد والإجراءات التي تحددها لجنة الانتخابات الرئاسية.

وتعلن اللجنة (١) في صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار في اليوم التالي لانتهاء مدة تلقى طلبات الترشيح أسماء من تقدموا بهذه الطلبات وأعداد المؤيدين لهم أو الأحزاب التي قامت بترشيحهم ، ولكل من تقدم بطلب للترشيح أن يعتسرض لدى اللجنة على أي طالب ترشيح آخر مع بيان أسباب اعتراضه وذلك خلال اليــومين التاليين من تاريخ الإعلان، وفقا للإجراءات التي تحددها اللجنة.

مادة ١٥: تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية فحص طلبات الترشيح والتحقق من توافر الشروط التي حددها الدستور والقانون ، والفصل في الاعتراضات التي تقدم طبقا لأحكام المادة (١٤) من هذا القانون ، وذلك خلال اليومين التاليين لانتهاء المدة المشار إليها في المادة السابقة (٢).

⁽١) تم استبدال المادة ١٤ (الفقرة الثانية) بمقتضى المرسوم بقانون رقــم ١٢ لســنة ٢٠١٢ والصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ وكان نص المادة ١٤ (الفقرة الثانية) قبـل الاسـنبدال كالتالي " وتعلن اللجنة في صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار في اليوم التالي لانتهاء مدة تلقى طلبات الترشيح أسماء من تقدموا بهذه الطلبات وأسماء المؤيدين لهم أو الأحزاب التسي قامت بتر شبحهم طبقاً الأحكام المواد (٢ ، ٣ ، ٤) من هذا القانون، ولكل من تقدم بطلب المترشيح أن يعترض لدى اللجنة على أي طالب ترشيح آخر مع بيان أسباب اعتراضه وذلك خلال اليومين التاليين من تاريخ الإعلان ، وفقًا للإجراءات التي تحدها اللجنة"

⁽٢) أنظر المستشار د. عبد القتاح مراد " التشريعات البرلماتيسة فسى السدول العربيسة والمستويات الدولية - دراسة مقارنة بين التشريعات العربيسة والتشسريعات الأجنبيسة والمستويات النيابية والبرلمانية والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية " ص ٥٣ ومسا بعدها .

مادة ١٦ : تخطر لجنة الانتخابات الرئاسية من ارتأت عدم قبول طلب ترشيحه بذلك وبأسبابه ، وذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها .

ولكل من استبعد من الترشيح أن يتظلم من هذا القرار خلال ثمان وأريعين ساعة من تاريخ إخطاره ، وتنبّ اللجنة في هذا التظلم خلال الأربع والعشرين سساعة التالية الانتهاء المدة السابقة وذلك بعد سماع أقوال الطالب أو إخطاره للمثول أمامها وتخلفه عن الحضور .

مادة ١٧ : تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية إعداد قائمة نهائية بالمرشحين ، وتقـوم بإعلان هذه القائمة بطريق النشر في الجريدة الرسمية وفسي صـحيفتين يــوميتين واسعتي الانتشار ، وذلك قبل خمسة وعشرين يوما على الأقل من اليـــوم المحـــدد للانتخابات .

مادة ١٨٠ : (١) إذا خلا مكان أحد المرشحين عن الأحزاب ، لغير التسازل عن النرشيح وبسبب قوة قاهرة ، خلال الفترة بين بدء النرشيح وقبل إعلان القائمة النهائية المرشحين ، تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية الإعلان عن خلو هذا المكان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسمعتي الانتشار ، وامتداد مدة النرشيح أو فتح بابه بحسب الأحوال الخمسة أيام على الأكثر من تساريخ هذا الإعلان ، ويكون للحزب الذي خلا مكان مرشحه التقدم للترشيح خلال هذه المدة ، وذلك بذات الإجراءات المقررة .

وإذا كان الخلو خلال الفترة بين إعلان القائمة المذكورة وقبل انتهاء الافتراع ، يتم الإعلان عن هذا الخلو وتأجيل الموعد المحدد للاقتراع مدة لا تزيد على خمسة وعشرين يوما، ويكون للحزب الذي خلى مكان مرشحه التقدم للترشح خلال سبعة أيام على الأكثر من التاريخ الذي أعلن فيه خلو المكان. ويطبق ذات الحكم إذا كان الخلو خلال الفترة بين بدء إجراءات انتخابات الإعادة وقبل انتهاء الاقتراع.

⁽١) ثم استبدال المادة ١٨ (الفقرتان الأولى والثانية) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية، المصرية العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ وكان نص المادة ١٨ (الفقرتان الأولى والثانية) قبل الاستبدال كالتالي " هادة ١٨ : إذا خلا مكان أحد المرشحين لاي سبب غير التتازل عن الترشيح خلال القائمة النهائية المرشحين، التتازل عن الترشيح وقبل إعلان القائمة النهائية المرشحين، تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية الإعلان عن خلو هذا المكان في الجريدة الرسمية و في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ، واستداد مدة الترشيح أو فقح بابه بحسب الأحدوال لخمسة أيام على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان ، ويكون لغير باقي المرشحين النقدم للترشيح خلال هذه المدة ، وذلك بذات الإجراءات العقررة .

و إذا كان الخلو خلال الفترة بين إعلان القائمة المذكورة وقبسل انتهساء الاقتسراع ، يستم الإعلان عن هذا الخلو وتأجيل الموحد المحدد لملاقاراع مدة لا تزيد على خمسة وعشرين يوما ، ويكون لغير باقي المرشحين التقدم للترشيح خلال سبعة أيام علسى الأكثسر مسن التاريخ الذي أعلن فيه خلو المكان . ويطبق ذات الحكم إذا كان الخلو خلال الفترة بين بدء إجراءات التخابات الإعادة وقبل انتهاء الافتراع ."

وفي جميع الأحوال يجب على لجنة الانتخابات الرئاسية إصدار قرارها بالنسبة للمرشحين الجدد خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديم طلب الترشيح.

وتحدد اللجنة الإجراءات الأخرى للترشيح في الأحوال المشمار اليهما والقواعم المنظمة لها .

مادة ١٩ : الطالب الترشيح سحب ترشيحه بطلب كتابي يقدم إلى لجنة الانتخابات الرئاسية قبل إعلانها لأسماء المرشحين . وللمرشح أن يتنازل عن الترشيح بإخطار اللجنة كتابة ، وذلك قبل اليوم المحدد للاقتراع بخمسة عشر يوما على الأقل ، وينشر هذا التنازل في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار خلال يومين من تاريخ تقديمه .

مادة ٢٠: تكون الحملة الانتخابية اعتبارا من بدء الثلاثة الأسابيع السابقة على التاريخ المحدد للاقتراع وحتى قبل يومين من هذا التاريخ ، وفي حالمة انتخابات الإعادة تبدأ من اليوم التالي لإعلان نتيجة الاقتراع وحتى الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم السابق على التاريخ المحدد للاقتراع في انتخابات الإعادة . وتحظر الدعاية الانتخابية في غير هذه المواعيد بأي وسيلة من الوسائل.

وتتضمن الدعاية الانتخابية الأنشطة التي يقوم بها المرشح ومؤيدوه، وتستهدف إقناع الناخبين باختياره ، وذلك عن طريق الاجتماعات المصدودة والعاملة ، والحوارات ، ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية ، ووضع الملصقات والملافتات، واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة والالكترونية ، وغيرها من الأنشطة التي يجيزها القانون أو القرارات التي تصدرها لجنة الانتخابات الرئاسية .

مادة ٢١ : يجب الالتزام في الدعاية الانتخابية بأحكام الدستور والقانون وبقرارات اللجنة والقواعد الآتية:

١- عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين .

٢- الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية ، والامتناع عن استخدام الشعارات السنية .

٣- الامتناع عن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه .

٤- حظر تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٥- حَظر استخدام المباني والمنشآت ووسائل النقل والانتقال المملوكسة للدولسة أو

لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام في الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.

٦- حظر استخدام المرافق العامة ودور العبادة والمدارس والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العامة والخاصة في الدعاية الانتخابية.

٧- حظر إنفاق الأموال العامة وأموال شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العمام في أغر اض الدعاية الانتخابية .

مادة ٢٢ : تلتزم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المملوكة للدولة بتحقيق المساواة بين المرشحين في استخدامها لأغراض الدعاية الانتخابية . وتختص لجنة الانتخابات الرئاسية بتقرير ما تراه من تدابير عند مخالفة حكم هذه المادة .

مادة ٢٣ : بجب أن يتضمن ما تنيعه أو تنشره وسائل الإعلام مسن استطلاعات للرأي حول الانتخابات الرئاسية ، المعلومات الكاملة عسن الجهسة التسي قامست بالاستطلاع ، والجهة التي تولت تمويله ، والأسئلة التي اشستمل عليهسا ، وحجسم العينة ومكانها ، وأسلوب إجرائه ، وطريقة جمع بياناته ، وتاريخ القيام به ، ونسبة الخطأ المحتملة في نتائجه .

ويحظر نشر أو إذَّاعة أي من هذه الاستطلاعات خلال اليومين السابقين على اليوم المحدد للاقتراع وحتى انتهائه (۱).

مادة ٢٠ : بكون الحد الأقصى لما ينفقه كل مرشح في الحملة الانتخابيــة عشــرة ملايين جنيه ، ويكون الحد الأقصى للإنفاق في حالة انتخابـــات الإعـــادة مليــوني جنيه.

مادة ۲۰ : ملغاة (۲) .

مادة ٢٦ : لكل مرشح أن يتلقى تبرعات نقدية أو عينية من الأشخاص الطبيعيسين من المصريين ومن الحزب الذي رشحه ، بشرط ألا يتجاوز التبرع من أي شخص طبيعي اثنين في المائة من الحد الأقصى للإنفاق في الحملة الانتخابية .

ويلتزم المرشح بفتح حساب بالعملة المحلية في أحد البنوك التسي تحسدها لجنسة الانتخابات الرئاسية، وما يخصصه مسن الانتخابات الرئاسية، وما يخصصه مسن أمواله، وعلى المرشح إبلاغ اللجنة أو لا بأول بما يتم إيداعه فسي هسذا الحسساب ومصدره وأوجه إنفاقه منه وذلك خلال المواعيد وبالإجراءات التسي تحسدها، و لا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية من خارج هذا الحساب (٣).

(1) تم استبدال المادة ٢٣ (الفقرة الثانية) بمقتضى العرسوم بقانون رقم ١٢ السسنة ٢٠١٢ والصعادر من المجلس الأعلى المقولت المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، المعدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ وكان نص المادة ٢٣ (الفقرة الثانية) قبل الاستبدال كالتالي " ويعظر نشر أو إذاعة أي من هذه الاستطلاعات خلال السبعة أيام السابقة على اليوم المحدد للاقتراع وحتى انتهائه . "

(^{۱)} تم إلغاء المادة الخامسة والعشرون بمقتضى المرسوم بقانون رقــم ١٢ لمسـنة ٢٠١٢ والصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد (المسادة الخامسة والعشرون قبل إلغاؤها تتص على الأتي " يحصل كل مرشح لرئاسة الجمهورية على مساعدة مالية من الدولة تعــادل خمسة في المائة من قيمة الحد الاقصى للأموال التي يجوز لفاقها في الحملة الانتخابية ، ومعادة تعادل التين في المائة من هذه القيمة في حالة انتخابات الإعادة . "

(⁷⁾ تم استبدال المادة ٢٦ (الفقرتان الثانية والرابعة) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لمسنة ٢٠ المسنة ٢٠ دمنة ١٠ دمنة ١

وتتولى اللجنة توزيع الرصيد المتبقي في ذلك الحساب على من ساهموا فيه بنسب مساهمتهم ، وذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللجنة .

وتلتزم الأحزاب بإخطار لجنة الانتخابات الرئاسية بما تتلقاه من تبرعات بجاوز كل منها ألف جنيه خلال الثلاثة شهور السابقة على التاريخ المحدد للاقتراع، ويكون الإخطار خلال الخمسة أيام التالية لتلقى التبرع.

مادة ۲۷ : يحظر ناقي أي مساهمات أو دعم نقدي أو عيني للحملة الانتخابية مسن أي شخص اعتباري مصري أو أجنبي أو من أي دولة أو جهة أجنبية أو منظمة دوليـــة أو أي جهة يساهم في رأسمالها شخص أجنبي أو من شخص طبيعي أجنبي .

أي جهة يساهم في رأسمالها شخص لجنبي أو من شخص طبيعي أجنبي . مادة ٢٨ : على المرشح أن يقدم إلى لجنة الانتخابات الرئاسية خلال خمســة عشـــرة

مده ۱۸ : على المرسح ال يشم في بدل الانتخاب الانتخابات الريسيد كمال حماست. يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب بياناً يتضمن مجموع الإسرادات النسي حصل عليها ومصدرها وطبيعتها ، وما أنققه منها على الحملــة الانتخابيــة وأوجــه هــذا الانفاق!()

واكل مرشح أن يوكل من يقوم نيابة عنه بالأعمال والإجراءات التي يتطلبها تنفيذ أحكام هذا القانون بما فيها جميع المسائل المالية ، وذلك بموجب توكيل موشق بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ، مع تزويد لجنة الانتخابات الرئاسية بصورة رسمية من التوكيل .

مادة ٢٩ : يتُولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات الحملة الانتخابية للمرشحين ، على أن يقدم تقريرا بنتيجة مراجعته إلى لجنة الانتخابات الرئاسية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة هذه الحسابات إليه .

= بحصل عليه من الدولة من مساعدة مالية ، وما يخصصه من أمواله ، وعلى المرشح البدغ اللجنة أولا بأول بما يتم إيداعه في هذا الحساب ومصدره وأوجه إنفاقه منه وذلك خلال المواعيد وبالإجراءات التي تحددها ، ولا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية مسن خارج هذا الحساب . " وكان نص المادة ٢٦ (الفقرة الرابعة) قبل الاستبدال كالتسائي "وتئترم الأحزاب بإخطار لجنة شئون الأحزاب السياسية بما تتلقاه من تبرعات يجاوز كل منها التي جنيه خلال الثلاثة الشهور السابقة على التاريخ المحدد للاقتراع ، ويكون الإخطار خلال الخمسة أيام التالية لتلقي النبرع . "

⁽¹⁾ تم استبدال المادة ٢٨ (الفقرة الأولى) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والصائد من المجلس الأعلى للقوات المسلمة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، المعد (تابي في ١٩ ١ يناير سنة ٢٠١٧ وكان نص المادة ٨٨ (الفقرة الأولى) قبل الاستبدال كالتالي على المرشح أن يقدم إلى لجنة الانتخابات الرئاسية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب بيانا يتضمن مجموع الإيرادات التي حصل عليها ومصدرها ووطبيعتها ، وما أفقه منها على الحملة الانتخابية وأوجه هذا الإنفاق ، وفي حالسة عدم اعتداد اللجنة لهذا البيان ، بعد مسماع أقوال المرشح وتحقيق نفاعه شفامة أو كتابة ، يلتزم بأن يرد إلى خزانة الدولة ما سبق أن حصل عليه من مساعدة مالية ."

مادة ٣٠ : (1) يجرى الاقتراع في بوم واحد ، تحت الإشراف العام للجنة الانتخابات الرئاسية، ويجوز ، في حالة الضرورة ، أن يُجرى الاقتراع على يومين متتاليين.

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان الفرعية التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية، ويجوز أن يتولى عضو هيئة قضائية رئاسة أكثر من لجنة فرعية، على أن يضمها جميعا ، ودون فواصل ، مقر واحد يُتبح لرئيسها الاشراف القعلى عليها جميعا.

وَتَقُومُ بِالإِشْرِافُ عَلَى اللجانُ الفرعية لجان عامة، تشكلها اللجنة من القضاة وسائر أعضاء الهيئات القضائية وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة. وتعين اللجنة أمينا أصليا وآخر احتياطياً لكل لمجنة فرعية وعامة من بين العاملين المدنيين بالدولة.

وتتولى اللجنة تحديد عدد اللجان الفرعية والعامة ومقارها ونظام العمل فيها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وللجنة ، عند اللزوم ، أن تعين احتياطيين من أعضاء الهيئات القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ورؤساء وأعضاء اللجان العامة، ولها أن تعين أعضاء أصليين واحتياطيين من هذه الهيئات في المحافظات للإشراف على الانتخابات وتولى رئاسة لجان الاقتراع.

تقوم كل لجنة فرعية بحصر وفرز أصوات الناخيين وإعلان نتيجة نلك اللجنة في حضور وكلاء المرشحين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعـلام ويسلم رئيس اللجنة الفرعية نتاتج الفرز لرئيس اللجنة العامة التابع لهـا بموجـب كشف رسمي موقع عليه من رئيس اللجنة، كما يسلم صورة من الكشف لكل وكيل من وكلاء المرشحين أو مندوبيهم (⁷⁾.

⁽¹⁾ تم استبدال المادة ثلاثون بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ والصادر من المجلس الأعلى القوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العـدد ٣ (تـابع) في ١٩ يناير منا ٢٠١٧ وكان نصل المادة ثلاثون قبل الاستبدال كالتائي " بجرى الاقتراع في يوم واحد ، تحت الإشراف العام المبنة الانتخابات الرئاسية ، وتشكل اللجنـة اللجـان التي تقولى مراحل العملية الانتخابية والفرز ، على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامـة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية ، وذلك كله وفقا للقواعد والإجـراءات التـي تحدها اللجنة .

وتتولى اللجنة تحديد عدد هذه اللجان ومقارها ونظام العمل فيها ، وذلك بالتنسيق مسع الجهات المختصة .

وللجنة أن تعين احتياطيين من أعضاء الهيئات القضائية لرئاسة اللجان العامة عند اللزوم، ولمها أن تعين أعضاء أصليين واحتياطيين من هذه الهيئات في المحافظات للإشراف على الانتخابات وتولى رئاسة لجان الاقتراع . "

^(۲) تم إضافة الفقرة الأخيرة من المادة ۳۰ بموجب القانون رقم ۱۰ لسنة ۲۰۱۲ المنشور بالجريدة الرسمية المصرية – العدد ۱۳ (مكرر) في ۲۰۱۲/۳/۲۱ .

المادة ٣٠ (مكرراً): (١) تنظم لجنة الانتخابات الرئاسية قواعد ولجراءات اقتراع المصريين المقيمين خارج البلاد في انتخابات رئاسة الجمهورية.

ويجوز أن يبدأ الاقتراع قبل الموعد المحدد للاقتراع في مصر ، وأن يتم الاقتراع بطريق البريد.

كما يجوز تشكيل اللجان الفرعية المشرفة على الاقتراع والفرز برئاسة اعضاء بالسلك الدبلوماسي والقنصلي، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من لجنة الانتخابات الرئاسية.

مادة ٣١ : لكل مرشح أن يعين ، في كل لجنة من لجان الانتخاب النسي تشكلها لجنة الانتخابات الرئاسية ، عضوا يمثله من بين الناخيين ، ويبلغ بذلك كتابة رئيس اللجنة المعنية في اليوم السابق على يوم الاقتراع .

وتبدأ اللجنة في مباشرة عملها في الموعد المحدد لبدء الاقتراع إذا لم يحضر من يمثل المرشحين كلهم أو بعضهم .

مادة ٣٦ : يكون الإدلاء بالصوت في الانتخاب بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك . وعلى رئيس اللجنة أن يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة على ظهر ها خستم لجنسة وعلى رئيس اللجنة أن يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة على ظهر ها خستم الإستخابات الرئاسية وتاريخ الاقتراع ، وينتحسي الناخب جانبا مسن الجوانس المخصصة لإثبات الرأي في قاعة الانتخاب ذاتها ، وبعد أن يئبت رأيسه على البطاقة يتم إيداعها مطوية في الصندوق الخاص بالبطاقات الانتخابية ، وفي الوقت ذاته يقوم الناخب بالتوقيع قرين اسمه في كشف الناخبين بخطه أو ببصسة إيهامه ، وغمس إصبعه في مداد غير قابل للإزالة قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل .

مادة ٣٤ : تقرز الأصوات طبقاً للقواعد التي تحددها لجنة الانتخابات الرئاسية. مادة ٣٥ : مع مراعاة أحكام المواد السابقة تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية وضسع سائر قواعد وإجراءات سير مراحل العملية الانتخابية والفرز بما في ذلــك كيفيــة إدلاء الناخب بصوته ونظام عمل اللجان التي تشكلها .

مادة ٣٦ : تنظر اللجان العامة جميع المسائل التي تتعلق بعملية الاقتراع ، وتقرر صحة أو بطلان إدلاء أي ناخب بصوته .

(١) تم إضافة المادة ٣٠ (مكررا) بمقتضى المرسوم بقلون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والصادر من المجلس الأعلى للقوات المعملحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير منة ٢٠١٢ .

⁽¹⁾ تم إلغاء المادة الثلاثون بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ والصادر مـن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العـدد ٣ (تـابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٧ ، وكانت المادة الثلاثين تتص على الأتي قبل الإلغاء " الناخب الذي يوجد في مدينة أو قرية غير المدينة أو القرية المقيد اسمه فيها ، أن يدلي بصـوته أمام أي لجن الجان الاقتراع بالجهة التي يوجد فيها بشرط أن يقدم إلى رئيس اللجنـة أمام أي لجنائية الأنتخابات الرئاسـية القواعـد الإجراءات التي تتبع في هذا الشأن . "

والمرشحين الطعن في القرارات الصادرة من اللجان العامة أمام لجنة الانتخابات الرئيسات الرئيسات وليجب المستفره المستفره التسالي علم الأكشر المستور القرار المطعون فيه ، وتفصل اللجنة في الطعن في البوم الذي يليه ، بعد سماع أقوال الطاعن أو إخطاره للحضور أمامها وتخلفه عن الحضور .

وتضع اللجنة القواعد والإجراءات التي تتبع في نظر هذه الطعون والفصل فيها .

مسادة ٣٣٧ (أ) يتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية ولو لم يتقدم الترشيح سوى مرشح واحد ، أو لم يتقدم الترشيح سوى مرشح واحد ، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقي المرشحون ، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة . فإذا لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية ، تعلن لجنة الانتخابات الذرئاسية بفتح باب الترشيح لانتخابات أخرى خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تساريخ إعسلان النتيجة ، ويجرى الانتخاب في هذه الحالة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٨ (٢): تقوم اللجنة العائمة بتجميع كشوف الفــرز المعــدة بمعرفــة اللجـــان الفرعية لجميع أصوات الناخبين وإثبات إجمالي ما حصل عليه كل مرشح من كافة اللجان في محضر من ثلاث نسخ يوقعه الرئيس.

وعقب انتّهاء اللّجنة من أعمالها تقوم بإعلان النتائج على نصو يوضح عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح ، على أن تتم جميع الإجراءات السابقة في حضور المرشحين أو وكلائهم ومعثلين عن منظمات المجتمع المسدني ووسائل الإعلام، ثم ترسل المحضر المشار إليه بالفقرة الأولى إلى لجنة الانتخابات الرئاسية، وتحدد اللجنة قواعد حفظ هذه النسخ وأوراق الانتخاب.

مادة ٣٩ : تعلن لجنة الانتحابات الرئاسية النتيجة العامة للانتخاب خــلال الأيــام الثلاثة التالية لوصول محاضر اللجان العامة إلى اللجنــة ، وتتشــر النتيجــة فــي الجريدة الرسمية .

⁽¹⁾ تم استبدال المادة ٣٧ (الفقرة الأولى) بمقتضى المرسوم بقلون رقم ١٢ المسنة ٢٠١٢ و والصادر من المجلس الأعلى القوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصسرية، المحدد (تابع) في 19 يناير سنة ٢٠١٧ وكان نص المادة قبل الاستبدال كالتالي " يستم الافتراع الانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد ، أو لم يبق سواه بسبب تعازل باقي المرشحين أو لحدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه مسن المرشحين بسبب تعازل باقي المرشحين أو لحدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه مسن المرشحين وفقاً للمادة (١٨) من هذا القانون ، وفي هذه الحالة يعان فوز المرشح الحاصم على الأغليبة المطلقة لعدد من أدلوا باصواتهم الصحيحة . "

⁽٦) تم استبدال المادة رقم ٣٨ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بموجب القانون رقم ١٥ بسنة ١٠٠٥ بموجب القانون رقم ١٥ بسنة ٢٠٠٥ (مكرر) في ٢٠١٢/٢/٢٦ وكان نسبة قبل الاستبدال ما يلي " يقوم رئيس اللجنة العامة بتجميع أصوات الذاخبين في جميع لجان الاقتراع وإثبات ما حصل عليه كل مرشح من كل لجنة في محضر من ثلاث نسخ يوقعها الرئيس ، ترسل إلى لجنة الانتخابات الرئاسية ، وتحدد اللجنة قواعد حفظ هذه اللسخ وأوراق الانتخاب.

مادة . ؟ : يعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات فإذا تساوى مع ثانبهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة السترك في انتخابات الإعادة . وفي هذه الحالة بعلن فوز من يحصل على أكبسر عدد مسن الأصوات الصحيحة .

مادة ٤١ : تخطر لجنة الانتخابات الرئاسية الفائز برئاسة الجمهورية .

مادة ٤٢ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب علمى الافتحال التالية بالعقوبات المقررة لها في المواد الآتية .

المادة ٢٢ (مكررا): (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن حمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بلجدى هاتين العقوبتين مسن أثبت على خلاف الحقيقة في النموذج المشار إليه في المادة (١١) من هذا القانون عدم سبق تأييده لراغب في الترشح لرئاسة الجمهورية.

مادة ٤٣ : يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه من كان اسمه مقيدا بجداول الانتخاب ، وتخلف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في انتخاب رئيس الجمهورية .

مادة £ ؛ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من استخدم القوة أو العنف مع رئيس أو أي من اعضاء لجان انتخاب رئيس الجمهورية ، بقصد منعــه من اداء العمل المنوط به أو إكراهه على ادائه على وجه خاص ولم يبلــغ بــذلك مقصده .

فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن ، وتكون العقوبة المسجن المشــدد إذا صدر من الجاني ضرب أو جرح نشأت عنه عاهة مســتديمة ، وتكــون العقوبــة السجن المؤبد إذا أفضى الجرح أو الضرب إلى الموت .

المادة 2 2 (مگررا): $^{(7)}$ يعاقب بالسجن مدة 2 2 نزيد على خمس سنوات كل موظف عام امتتع عن اداء عمله بغير مقتضى، إذا ترتب على ذلك عرقلة أو تعطيل الاقتراع أو الفرز.

(۱) تم إضافة المادة ٤٤ (مكررة) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ والصادر من المجلس الأعلى للقوات المصلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

⁽¹) تم إضافة المادة ٤٢ (مكرر١) بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٣ والصادر من المجلس الأعلى المقوات المسلحة والمنشور بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

مادة 6 : ؛ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من هــدد رئــيس أو أحــد أعضاء لجان انتخاب رئيس الجمهورية ، بقصد منعه من أداء عمله المكلف بـــه ؛ فإذا ترتب على التهديد أداء العمل على وجه مخالف تكون العقوبة الحبس .

مادة ٤٦ : يعاقب بالحيس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن الني جنيه و لا تجاوز خمسة آلاف جنيه ، أو بلحدى هاتين العقوبتين كل من أهان بالإشارة أو القول رئيس أو أحد أعضاء لجان انتخاب رئيس الجمهورية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها .

مادة ٤٧ : يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن سنتين كل من استخدم أيا مسن وساتل الترويع أو التخويف بقصد التأثير في سلامة سير انتخاب رئيس الجمهورية ولم يلغ مقصده ، فإذا بلغ مقصده تكون العقوبة الحبس مدة لا نتريد على خمس سنين. مادة ٨ ك : يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن شفة وبغرامة لا نقل عسن خمسة آلاف جنبه و لا تجاوز عشرين ألف جنبه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

- (١) كل من أنفق في الدعاية الانتخابية مبالغ غير المودعة فسي الحساب البنكسي المشار إليه في المادة (٢٦) من هذا القانون ، أو أنفق المبالغ المودعة فسي هذا الحساب في غير أغراض الدعاية الانتخابية .
 - (٢) كل من جاوز الحد الأقصى المقرر للإنفاق على الحملة الانتخابية .

مادة 63: يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن سنة وبغرامة لا نقل عن ألف جنب و لا تجاوز ثلاثة آلاف جنبه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من هدم أو أتلف عمدا شيئا من المباني أو المنشآت أو وساتل النقل أو الانتقال المستخدمة أو المعدة للاستخدام في انتخاب رئيس الجمهورية بقصد عرقلة سيرها ، وذلك فضلا على الحكم عليه بدفع قيمة ما هدمه أو أتلفه .

مادة ٥٠٠: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين كل من اختلس أو أخفى أو أتلف أي ورقة تتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية بقصد تغيير الحقيقة في الانتخاب أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو تعطيله .

هادة ٥١ : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ويغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولاً : كل من استممل القوة أو التهديد لمنع شخص من الإدلاء بصوته في انتخاب رئيس الجمهورية أو لإكراهه على الإدلاء به على وجه معين . ثانيا : كل من أعطى آخر أو عرض أو النزم بأن يعطيه أو يعطي غيره فائدة ، لكي يحمله على الإدلاء بصوته في انتخاب رئيس الجمهورية على وجه معين أو الامتناع عنه ، وكل من قبل أو طلب فائدة من ذلك القبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٥٠١ : يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن شهر وبغرامة لا نقل عن خمسمائة جنيه و لا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى بصوته فــي انتخــاب رئيس الجمهورية وهو يعلم بأنه لا يحق له ذلك .

مادة ٥٣ : يعاقب بالحبس وبغرامة لا نقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز خمسين ألسف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يرتكب فعلا بقصد تعطيل أو وقسف تتفيذ قرارات اللجنة الصادرة تطبيقا لأحكام هذا القانون .

مادة 6: 1 يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن سنة وبغرامة لا نقل عن عشرة ألاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف الأحكام المنظمة للدعاية الانتخابية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القاتون .

مادة ٥٥: يعاقب بالحيس مدة لا تقل عن سنتين و لا تجاوز خمس سنوات كل من خالف حكم المادة (٢٧) من هذا القانون ، وذلك فضلا عن مصادرة ما تم تلقيه من أموال .

مادة ٥٦ : يعاقب على الشروع في الجنح المنصوص عليها في المسواد السسابقة بالعقوبة المقررة للجريمة التامة .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ٢٦ ١ ١هـ

الموافق ٢ يوليه سنة ٢٠٠٥ م .

حسنسى مبسارك

الباب الثاني

المرسوم بقانون رقم ۱۷ لسنة ۲۰۱۲ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ۲۷۰ لسنة ۲۰۰۰ بتنظيم الانتخابات الرئاسية

تمهيد:

سوف نتتاول في هذا الباب المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ بتعـديل بعــض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية، وذلك فيما يلي :

> المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة بتنظيم الانتخابات الرئاسية ^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١؛ وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩ من نوفمبر ٢٠١١؛ وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية؛ وعلى قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٧ من يناير سنة ٢٠١٢؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قـرر:

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام ۲ و۳ و ۰ و۷ (الفقرة الأولى) و ۱۱ و ۱۲ (الفقـرة الأولى) و ۱۱ و ۱۲ (الفقـرة الأولى) و ۱۳ (الفقرتان الثانية والثالثة) و ۱۶ (الفقرة الثانية) و ۱۸ (الفقرتان الأولى والثانية) و ۲۳ (الفقرة الثانية) و ۲۷ (الفقرة الأولى)، و ۳۰ (الفقرة الأولى) من القانون رقم ۱۷۶ السـنة الأولى) و ۲۰ (الفقرة الأولى) من القانون رقم ۱۷۶ السـنة ۲۰۰۵ بتنظيم الانتخابات الرئاسية، النصوص الآتية:

المادة (٢):

يازم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح ثلاثون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجاسي الشعب والشورى، أو أن يحصل المرشح على تأليد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن، ممن لهم حق الانتخاب في حمسة عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأبيد لأكثر من مرشح .

⁽١) الجريدة الرسمية المصرية - العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

المادة (٣):

لكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقـل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

المادة (٥):

تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في المادة (٢٨) من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٣/٣٠ برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وعضوية كل من :

– رئيس محكمة استئناف القاهرة.

- أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا.

أقدم نواب رئيس محكمة النقض.

أقدم نواب رئيس مجلس الدولة.

وفى حالة وجود مانع لدى رئيس اللجنة بحل محله أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وفى هذه الحالة يُضم لعضوية اللجنة خلال فترة قيام المانع أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا التالي لعضو اللجنة في ذات المحكمة، وعند وجود المانع لدى لحد أعضاء اللجنة بحل محله من يليه في الأقدمية من أعضاء هيئته القضائية.

المادة ٧ (الفقرة الأولى):

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها، وثلاثة من أعضائها على الأقل، وتصدر قراراتها باغلبية لا نقل عن ثلاثة من أعضائها، وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

المادة (١١) :

يكون تأييد أعضاء مجلسي الشعب والشورى لمن يرغب في الترشح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية، ويجب أن يتضمن هذا النموذج على وجه الخصوص، البيانات المثبئة لشخصية المرشح، والشخصية العضو الذي يؤيده ، ولعضويته المنتخبة في أي المجلسين المشار إليهما، وإقرارا بعدم سبق تأييده لأخر، ويلتزم العضو المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من ببالث، ويتم إثبات صحة هذا التوقيع والبيانات الواردة بالنموذج بمعرفة الأمانة العامة لأي من مجلسي الشعب والشورى بحسب الأحوال.

ويكون تأليد المواطنين ممن لهم حق الانتخاب الراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية، وبجب أن يتضمن النموذج، على وجه الخصوص، البيانات المثبتة الشخصية المرشح، واشخصية المواطن الذي يؤيده، ورقم بطاقة الرقم القومي، ومحل الإقامة، وإقرارا بعدم سبق تأييده لآخر. ويلتزم المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات، ويثبت صحة هذا التوقيع، بغير رسوم، بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وفقا للضوابط التي تضعها لجنة الانتخابات الرئاسية.

المادة ١٢ (الفقرة الأولى):

تحدد لجنة الانتخابات الرئاسية البيانات اللازمة لتقدم الأحزاب بمرشحيها للانتخابات الرئاسية، على أن تتضمن هذه البيانات، على وجه الخصوص، البيانات المتعلقة بالحزب، وعدد المقاعد الحاصل عليها بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر التخابات، وعلى البيانات الخاصة بالمرشح، وموافقته على الترشيح، ويتم التثبت من صحة هذه البيانات بمعرفة لجنة الانتخابات الرئاسية.

المادة ١٣ (الفقرتان الثانية والثالثة) : ويجب أن يرفق بالطلب المستندات التي تحددها اللجنة ، وعلى الأخص :

١- النماذج الخاصة بتأييد طالب الترشيح ، أو ترشيح الحزب له.

٢- شهادة ميلاد طالب الترشيح أو مستخرج رسمى منها.

آخرار من طالب الترشيح بأنه مصري من أبوين مصريين وبأنه أو أي من
 والديه لم يحمل جنسية أخرى.

٤- افرار من طالب الترشيح أنه غير متزوج من غير مصري.

٥ شهادة بأنه أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها طبقا للقانون.

 آخرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع.

-- بيان المحل المختار الذي يخطر فيه طالب الترشيح بكل ما يتصل به من عمل اللجنة.
 وتعتبر الأوراق التي يقدمها طالب الترشيح أو تتقدم بها الأحزاب بشأن مرشحيها أوراقا رسمية في تطبيق لحكام قانون العقوبات .

المادة 1 (الفقرة الثانية): وتعلن اللجنة في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار في اليوم التالي لانتهاء مدة تلقى طلبات الترشيح أسماء من تقدموا بهذه الطلبات وأحداد المويدين لهم أو الأحزاب التي قامت بترشيحهم ، ولكل من نقدم بطلب المترشيح أن يعترض لدى اللجنة على أي طالب ترشيح أخر مع بيان أسباب اعتراضه وذلك خلال اليومين التاليين من تاريخ الإعلان، وفقا للإجراءات التي تحددها اللحذة.

المادة ١٨ (الفقرتان الأولى والثانية):

إذا خلا مكان أحد المرشحين عن الأحراب ، لغير التنازل عن الترشيح ويسبب قوة قاهرة، خلال الفقرة بين بدء الترشيح وقبل إعلان القائمة النهائية للمرشحين ، تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية الإعلان عن خلو هذا المكان في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ، وامتداد مدة الترشيح أو فتح بابه بحسب الأحوال الخمسة أيام على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان ، ويكون للحزب الذي خلا مكان مرشحه التقدم للترشيح خلال هذه المدة ، وذلك بذات الإجراءات المقررة .

مدن مراسحة المقطم للترسيخ حدل هذه المدة ، ولدنة بدات ام جراءات المعراء المعرارة وإذا كان الخاو خلال القترة بين إعلان القائمة المذكورة وقبل التهاء الاقتراع ، يتم الإعلان عن هذا الخلو وتأجيل الموعد المحدد للاقتراع مدة لا تزيد على خمسة وعشرين يوما، ويكون للحزب الذي خلى مكان مرشحة التقدم للترشح خلال سبعة

أيام على الأكثر من التاريخ الذي أعلن فيه خلو المكان. ويطبق ذات الحكم إذا كان الخلو خلال الفترة بين بدء إجراءات انتخابات الإعادة وقبل انتهاء الاقتراع.

المادة ٢٣ (الفقرة الثانية):

ويحظر نشر أو إذاعة أي من هذه الاستطلاعات خلال اليومين السابقين على اليوم المحدد للاقتراع وحتى انتهائه.

المادة ٢٦ (الفقرتان الثانية والرابعة) :

الفقرة الثانية:

ويلتزم المرشح بفتح حساب بالعملة المحلية في أحد البنوك التي تحددها لجنة الانتخابات الرئاسية، يودع فيه ما يتلقاه من التبرعات النقدية، وما يخصصه من أمواله، وعلى المرشح إبلاغ اللجنة أولا بأول بما يتم إيداعه في هذا الحساب ومصدره وأوجه إنفاقه منه وذلك خلال المواعيد وبالإجراءات التي تحددها، ولا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية من خارج هذا الحساب.

الفقرة الرابعة:

وتلتزم الأحزاب بإخطار لجنة الانتخابات الرئاسية بما تتلقاه من تبرعات يجاوز كل منها ألف جنيه خلال الثلاثة شهور السابقة على التاريخ المحدد للاقتراع، ويكون الإخطار خلال الخمسة أيام التالية لتلقى التبرع.

المادة ٢٨ (الفقرة الأولى):

على المرشح أن يقدم إلى لجنة الانتخابات الرئاسية خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب بيانا يتضمن مجموع الإيرادات التي حصل عليها ومصدرها وطبيعتها ، وما أنفقه منها على الحملة الآنتخابية وأوجه هذا الإنفاق.

المادة (٣٠):

يجرى الاقتراع في يوم واحد ، تحت الإشراف العام للجنة الانتخابات الرئاسية، ويجوز

، في حالة الصرورة ، أن يُجرى الاقتراع على يومين متتاليين.

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان الفرعية التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية، ويجوز أن يتولى عضو هيئة قضائية رئاسة أكثر من لجنة فرعية، على أن يضمها جميعا ، ودون فواصل ، مقر واحد يُتيح لرئيسها الإشراف الفعلى عليها جميعا.

وتقوم بالإشراف على اللجان الفرعية لجان عامة، تشكلها اللجنة من القضاة وسائر أعضاء الهيئات القضائية وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة.

وتعين اللجنة أمينا أصليا وآخر احتياطيا لكل لجنة فرعية وعامة من بين العاملين المدنيين بالدولة.

وتتولى اللجنة تحديد عدد اللجان الفرعية والعامة ومقارها ونظام العمل فيها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وللجنة ، عَند اللزوم ، أن تعين احتياطبين من أعضاء الهيئات القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ورؤساء وأعضاء اللجان العامة، ولها أن تعين أعضاء أصليين واحتياطيين من هذه الهيئات في المحافظات للإشراف على الانتخابات وتولى رئاسة لجان الاقتراع.

المادة ٣٧ (الفقرة الأولى):

يتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية ولو لم ينقدم للترشيح سوى مرشح واحد ، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقى المرشحين ، وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة .

(المادة الثانية)

ويشترط فيمن يُنتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، والا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى ، وألا يكون متزوجا من غير مصري ، وألا نقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

المادة ٣٠ (مكرراً) :

تنظم لجنة الانتخابات الرئاسية قواعد وإجراءات اقتراع المصريين المقيمين خارج البلاد في انتخابات رئاسة الجمهورية.

ويجوز أن يبدأ الاقتراع قبل الموعد المحدد للاقتراع في مصىر ، وأن يتم الاقتراع بطريق البريد.

كما يجوز تشكيل اللجان الفرعية المشرفة على الاقتراع والفرز برئاسة أعضاء بالسلك الدبلوماسي والقنصلي، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من لجنة الانتخابات الرئاسية.

المادة ٢٤ (مكرراً):

يعاقب بالحبس مدةً لا تقل عن سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه و لا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من أثبت على خلاف الحقيقة في النموذج المشار اليه في المادة (١١) من هذا القانون عدم سبق تأييده لراغب في الترشح لرئاسة الجمهورية.

المادة ١٤ (مكررا):

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل موظف عام امتتع عن أداء عمله بغير مقتضى، إذا ترتب على ذلك عرقلة أو تعطيل الاقتراع أو الفرز. (المادة الثالثة)

تلغى المواد أرقام (٤ و ٢٥و٣٣) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المشار اليه. (المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجُرُيدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشر ه.

صدر بالقاهرة في ٢٥ صفر سنة ١٤٣٣ هـ (الموافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م) . المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الباب الثالث

قانون رقم ۱۰ لسنة ۲۰۱۲^(۱)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل

بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢

باسم الشعب

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه:

(المادة الأولي)

يضاف إلى نص المادة (٣٠) من القانون رقم ٤٠٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ فقرة أخيرة، نصبها الأتي:

مادة ٣٠ (فقرة أخيرة): تقوم كل لجنة فرعية بحصر وفرز أصـواك النـاخبين وإعلان نتيجة تلك اللجنة في حضور وكلاء المرشحين وممثلـين عـن منظمـاك المجتمع المدني، ووسائل الإعلام ويسلم رئيس اللجنة الفرعية نتاتج الفرز لـرئيس اللجنة العامة التابع لها بموجب كشف رسمي موقع عليه من رئيس اللجنة، كمـا يسلم صورة من الكشف لكل وكيل من وكلاء المرشحين أو مندويهم.

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة (٣٨) من القانون المشار إليه ، النص الآتي : مادة (٣٨) : تقوم اللجنة العامة بتجميع كشوف الفرز المعدة بمعرفـــة اللجـــان الفر عية لجميع أصوات الناخبين وإثبات إجمالي ما حصل عليه كل مرشح من كافة اللجان في محضر من ثلاث نسخ يوقعه الرئيس.

وعقب انتهاء اللجنة من أعمالها تقوم بإعلان النتائج على نصو يوضح عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح ، على أن تتم جميع الإجراءات السابقة في حضور المرشحين أو وكلائهم وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ثم ترسل المحضر المشار إليه بالفقرة الأولى إلى لجنة الانتخابات الرئاسية، وتحدد اللجنة قواعد حفظ هذه النسخ وأوراق الانتخاب.

(المادة الثَّالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر بالقاهرة في ٢ جمادي الأولى سنة ١٤٣٣هـ

(الموافق ٢٥ مارس سنة ٢٠١٢ م)

المشير/ حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) نشر في الجريدة الرسمية المصرية – العدد ١٣ (مكرر) في ٢٠١٢/٣/٢٦ (مكرر) (10.000)

الباب الرابع قرار لجنة الانتخابات الرئاسية^(١) رقم (١) لسنة ٢٠١٢

بـتعديل قرار لجنة الانـتخابـات الرئاسية رقم (١) لسنـة ٢٠٠٥ بـقواعد مبـاشرة اللبنـة لاغتصاصاتــــــا

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية؛ وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥؛

وبعد موافقة لجنة الانتخابات الرئاسية بجلستها المعقودة في ١٨ من فبرايـــر ســـــنة ٢٠١٢؛

قسررت : (المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ۱ و ۳ (فقرة ثانية) و/و۱۷و ۹ او ۲ و۲۲و۲۳و ۴ (فقرة أولمی) و ۲۰ و ۳۷ (فقرة ثالثة) و ۴ من قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ۱ لسنة ۲۰۰۰ بقواعد مباشرة اللجنة لاختصاصاتها النصوص الاتية:

مادة (١):

يقصد في تطبيق أحكام هذه اللاحدة بالمصطلحات الآتية المعاني المبينة قرين كيل منها:

- (أ) اللجنة: لجنة الانتخابات الرئاسية.
- (ب) الرئيس : رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية.
- (ج) الأعضاء: أعضاء لجنة الانتخابات الرئاسية.
- (د) الأمانة العامة: أمانة لجنة الانتخابات الرئاسية.
 - مادة ٣ (الفقرة الثانية):

ويكون انعقاد اللجنة صحيحاً بحضور أربعة من أعضائها على الأقل من ببنهم الرئيس.

وتصدر قراراتها بأغلبية لا نقل عن ثلاثة من أعضائها.

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية العدد ٧ مكرر (ب) في ٢٢ فبراير سنة ٢٠١٢.

مادة (۷): تختص اللجنة بكافسة الاختصاصات الواردة بالمادتين (۲۷ و ۲۸) من الإعلان الدستوري الصادر في ۳۰ من مارس سنة ۲۰۱۱ وبالقانون رقسم ۱۷۲ لسنة ۲۰۰۵ المنظم للانتخابات الرئاسية وبهذه اللائحة ، وعلى الأخص بما يلي:

الإشراف على قاعدة بيانات الناخبين والقيد فيها وتعديلها.

٢ إعلان فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية.

٣- وضع الإجراءات اللازمة للتقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية والإشراف على
 تتفيذها.

٤- تلقى طلبات الترشيح لرئاسة الجمهورية وفحصها والتحقق من توافر الشروط
 في المتقدمين للترشيح.

٥- إعداد القائمة النهائية للمرشحين وإعلانها.

٦- إعلان ميعاد وإجراءات التنازل عن الترشيح.

٧- تحديد تاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها.

٨- التحقق من تطبيق القواعد المنظمة الدعاية الانتخابية المنصوص عليها في القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه ، ومن تطبيق المساواة بين المرشحين في استخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة الأغراض الدعاية الانتخابية واتخاذ ما تراه من تدابير عند مخالفتها.

٩- وضع قواعد وإجراءات اقتراع المصريين المقيمين خارج مصر في انتخابات
 رئاسة الجمهورية.

 ١٠ الإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز بمندوبين للجنة مـن أعضـاء الهيئات القضائية.

١١- البت في جميع المسائل التي تعرض عليها من اللجان العامة لانتخاب رئيس
 الجمهورية.

١٢- تلقى النتائج المجمعة للانتخابات ، وتحديد نتيجة الانتخاب وإعلانها.

١٣ - الفصل في جميع التظلمات والطعون المتعلقة بالانتخاب.

١٤ - الفصل في جميع المسائل المتعلقة باختصاص اللجنة، بما فــي ذلــك تتــازع
 الاختصاص، وكذلك الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القــانون رقــم ١٧٤
 لسنة ٢٠٠٥ المشار البه.

ولها أن تضع من القواعد ما تقتضيه ظروف اختصاصاتها وطبيعته.

مادة (١٧): تعلن اللجنة عن فتح باب الترشيح بالنشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار.

ويجب أن يتضمن الإعلان موحد تلقي الطلبات، على ألا يقل عن سبعة أيــــام مــــن تاريخ فتح باب الترشيع ، ويوم الانتخاب ويوم الإعادة.

مادة (١٩): يرفق بطلب الترشيح المستندات الآتية:

١- النماذج الخاصة بتأييد طالب الترشيح، أو ترشيح الحزب له على النحو المبين
 في هذا القرار.

٢- اصل شهادة ميلاد طالب الترشيح او مستخرج رسمي منها.

٣- صورة بطاقة الرقم القومي.

٤ - صحيفة الحالة الجنائية.

 وأورار من طالب الترشيح بأنه مصري الجنسية من أبوين مصريين وبأنه أو أي من والديه لم يحمل جنسية أخرى.

٦- إقرار من طالب الترشيح أنه غير متزوج من غير مصري.

٧- شهادة أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها.

٨- إقرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب
 غير المشروع.

مادة (٢١): يقدم مرشحو الأحزاب السياسية شهادة من لحزابهم بترشيحهم لمنصب رئيس الجمهورية، وبتاريخ عضويتهم بالأحزاب المرشحة لهم، ويثب بالشهادة تاريخ تأسيس الحزب، وأنه مازال قائما، وتعتمد ثاك الشهادة من لجنة الأحراب السياسية.

مادة (٢٧): يلتزم مرشحو الأحزاب السياسية بنقديم كتاب من مجلس الشسعب أو الشورى يذكر فيه عدد النواب المنتخبين للحزب الذي ينتمون إليه فسي أي مسن المجلسين في أخر انتخابات نيابية جرت قبل فتح باب الترشيع.

مادة (٢٣): يقدم المرشح من غير مرشحي الأحزاب السياسية رفق طلب نترشد يحه ما يفيد تاييده من ثلاثين عضوا من الأعضاء المنتخبين لمجلس الشعب أو الشورى. ويكون التأييد من كل عضو منفردا على النموذج المعدل لذلك من لجنة الانتخابات الرئاسية.

ويتم إثبات صحة توقيع العضو المؤيد على النموذج وبياناته المثبتة فيسه ، بغيسر رسوم، بمعرفة الأمانة العامة لأي من مجلسي الشعب والشورى بحسب الأحوال. مادة ٢٤ (الفقرة الأولى): يكون تلقى طلبات الترشيح خلال المدة النسي نقرر ها اللجنة، على ألا تقل عن سبعة أيام بدءا من الساعة التاسعة صباحاً وحتى السساعة

اللجنة، على الا نقل عن سبعة ايام بدءا من الساعة التاسعة صباد الثامنة مساءً، عدا اليوم الأخير فيكون الميعاد حتى الثانية ظهراً.

مادة (٢٥): يجب أن يتضمن الإعلان أسماء طالبي الترشيح وصفاتهم وأعداد المؤيدين لمهم أو الأحزاب التي رشحتهم.

المادة ٣٧ (فقرة ثالثة): بلترم المرشح بأن يودع في حساب حملته الانتخابية ما تلقاه من تبرعات وأمواله التي خصصها للحملة. مادة (11): يبدأ الاقتراع في الساعة الثامنة صباحاً وينتهي فــي الســـاعة الثامنـــة مساءً، وإذا ما تواجد ناخبون بجمعية الانتخاب عند انتهاء الميعاد تحـــرر اللجنـــة كشفا بأسماتهم ويستمر الاقتراع لحين الانتهاء من الإدلاء بأصواتهم.

(المادة الثانية)

بضا<u>ف إلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه مــادة</u> جديدة برقم ٢٣ (مكرر)) ، نصبها الآتي:

المادة ٢٣ (مكررا): يجوز أن يقدم المرشح من غير مرشحي الأحزاب السياسية رفق طلب ترشيحه ما يفيد تأييد ثلاثين ألف ناخب، وذلك بمراعاة ما ورد بالمادة (٢) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ ويكون التأييد من كل ناخب منفردا على النموذج المعد لذلك من لجنة الانتخابات الرئاسية.

ويلتزم الناخب المؤيد بالتوقيع على النموذج ، ويتم إثبات صححة توقيع الناخب المؤيد على الناخب المؤيد على النافيد في المؤيد على النموذج وبياناته المثبتة فيه ، بغير رسوم، بمعرفة أحد مكاتب النوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وفقاً للضوابط الذي تضععها لجنة الانتخابات الا ناسية الله تاسية المناسبة الله تاسية الله تاسية المناسبة الله تاسية الله

(المادة الثالثة)

تلغى المادتان رقما (٥ و ٦) من قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ المشار اليه(١).

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

> صدر بالقاهرة في يوم الثلاثاء ٢٩ من ربيع الأول سنة ١٤٣٣هــ (الموافق ٢١ من فبرابر سنة ٢٠١٢م)

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار/ فاروق أحمد سلطان

(۱) انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح الدساتير المصرية والمستويات الدساتير المصرية والمستويات الدساتير المصرية من سنة ۱۸۲۳ الله المستويات الأمريكي والفرنسي والإيطالي والمتركي والفرنسي والإيطالي والمتركي والماليزي والإيراني وغيرها، الطبعة الأولى ۲۰۱۲.

الباب الخامس

قرار لجئة الائتخابات الرئاسية (١)

رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بتحديث قاعدة بيانات الناخبين

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية؛ و على قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥؛ وعلى قرار اللجنة العليا لملاتخابات رقم ٣ لسنة ٢٠١١؛ وبناء على موافقة لجنة الانتخابات الرئاسية المعقودة في ١٨ مسن فبرايسر سسنة ٢٠١٧.

قسسرر: (المادة الأولى)

تكلف اللجنة الدائمة لتحديث البيانات الصادر بتشكيلها قرار المستشار رئيس اللجنة العليا للانتخابات رقم ٣ لمنة ٢٠١١ وتعديلاته بمباشرة مهمتها في تحديث قاعدة البيانات اعتبارا من الخميس الموافق ٢٢ من فيراير سمنة ٢٠١٢ وحتى دعوة النخبين لانتخاب رئيس الجمهورية، وذلك وفقا للضوابط والإجراءات المنصوص عليها في قرار رئيس اللجنة العليا للانتخابات المشار إليه.

(المادة الثانية)

يضاف إلى تشكيل اللجنة المشار البها في المادة السابقة: السيد الأستاذ/ محمود فوزي عبد الباري المستشار المساعد (أ) بمجلس الدولة عصو1

الدولة عضوا (المادة الثالثة)

تحرر اللجنة محضرا بأعمالها بوقع عليه من رنيسها وأعضائها يعرض على لجنة الانتخابات الرئاسية للنظر في اعتماده.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم النالي لناريخ نشره.

صدر بالقاهرة في يوم الأربعاء ٣٠ من ربيع الأول سنة ١٤٣٣هــ الموافق ٢٢ من فبراير سنة ٢٠١٢م

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار/ فاروق أحمد سلطان

(۱) نشر بالجريدة الرسمية المصرية - العدد ٨ (تابع) في ٢٣ فبراير سنة ٢٠١٢ .

الباب السادس

قرار لجنة الانتخابات الرئاسية (١)

رقم (٣) لسنة ٢٠١٢ بضوابط التصديق على توقيعات الناخبين المؤيدين لراغبي الترشم لرئاسة جممورية مصر العربية

لجنة الانتخابات الرئاسية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية؛

وعلى قرار لَجنة الانتخابات الرئاسية رقم الله المنة ٢٠٠٥ بقواعد مباشرة اللجنسة الإختصاصاتها؛

وبعد موافقة لجنة الانتخابات الرئاسية بجلستها المعقودة في السابع من مارس ســنة ٢٠١٢ ؛

قسررت : (المادة الأولى)

للناخبين المدرجة أسماؤهم بقاعدة بيانات الناخبين الحق في تأييد راغبسي الترشـــح لرئاسة الجمهورية.

ولا يجوز أن يؤيد الناخب أكثر من مرشح واحد.

وَيكُونُ الْتَأْبِيدُ عَلَى نموذَجُ (٢بُ انتَخَابَاتُ رَئَاسِيةً) ، ولا يجوز أن يثبت نابيد أكثــر من مواطن في نموذج واحد .

(المادة الثانية)

يخصىص موثق أو أكثر في كل مكتب من مكاتب التوثيق التابعة لمصلحة الشهر الحقار ى للتصديق على توقيعات المؤيدين.

(المادة الثالثة)

يتم إثبات البيانات الخاصة بالمرشحين بمعرفة الْمؤيد وعلى مسئوليته ، ويجـب أن يتم إثبات الرقم القومي المكون من أربعة عشر رقما كاملا.

(المادة الرابعة)

يثبت الموثق بنفسه في محضر التصديق اسم المؤيد كاملاً والمحافظة التي يقيم بها والرقم القومي كاملا، وذلك كله من واقع البيانات الثابتة ببطاقة الرقم القومي. (المادة الخامسة)

يتلو الموثق الإقرار المدرج بنموذج التأييد على المؤيد ويبصره بعقوبة تأييده أكشـر من راغب ترشح وذلك قبل توقيع المؤيد على نموذج التاييد. و يوقع الغاخب على نموذج التأييد أمام الموثق.

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية العدد ١٠ (تابع) بتاريخ ٨ مارس سنة ٢٠١٢ .

(المادة السادسة)

يكون التصديق على توقيعات المؤيدين داخل مكاتب التوثيق وبغير رسوم. (المادة السابعة)

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. صدر بالقاهرة في يوم الأربعاء ١٤ من ربيع الثاني سنة ١٤٣٣هــ (الموافق السابم من مارس سنة ٢٠١٢م).

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار/ فاروق أحمد سلطان

 (۱) لنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الانتخابات دراسة مقارنة" شرح تفصيلي متارن للتشريعات المصرية والعربية المتعلقة بجميع أنواع الانتخابات ومباشرة الحقــوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية – ص١٥١ وما بعدها .

الباب السابع

قرار لجنة الانتخابات الرئاسية (١)

رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بقواعد وإجراءات تصويت المصريين

المقيمين خارج جمهورية مصر العربية

لجنة الانتخابات الرئاسية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية؛

وُعلى قرار لَجِنَّةُ الانتخابات الرئاسيةُ رقم السنة (٢٠٠٥ بقواعد مباشرة اللجنــة لاختصاصاتها؛

وبعد موافقة لجنة الانتخابات الرئاسية بجلستها المعقودة في السابع من مارس ســنة ٢٠١٢؛

قسسررت (المادة الأولى)

تخصص لجنة انتخابية أو أكثر في مقر كل بعثة دبلوماسية أو قنصــلية مصــرية؛ لاقتراع المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية في انتخابــات رئاســة الجمهورية.

(المادة الثانية)

للمصريين المقيمين خارج جمهوريّة مصر العربيّة والمدرجــة أســماؤهم بقاعــدة بيانات الناخبين الحق في الاقتراع في انتخابات رئاسة الجمهورية بالمقــار المبينـــة في المادة الأولى بالدولة التي يقيمون بها.

(المادة الثالثة)

يتم تسجيل المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية، السراغيين في الاقتراع بالخارج، من خلال الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات الرئاسية ، وذلك في الفترة من الخامس من مارس سنة ٢٠١٢ وحتى الرابع من أبريسل مسن ذات العام.

(المادة الرابعة)

يكون التسجيل للاقتراع بالخارج بأثبات الراغب لاسمه ورقمه القومي كاملا والاسم الأول للأم، ورقم جواز السفر المصري إن وجد، في المكان المخصص لذلك فــي الموقع الالكتروني للجنة، ويحدد طالب التسجيل الدولة الراغب في الاقتراع بمقــر البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المصرية بها.

فإذا وجدت أكثر من بعثة دبلوماسية أو قنصلية في دولة واحدة؛ اختار الناخب مــن بينها المقر الذي يقترع فيه.

(١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ١٠ تابع بتاريخ ٨ مارس سنة ٢٠١٢ .

و إذا خلت الدولة التي يقيم بها الناخب من مقر لبعثة دبلوماسية أو قنصلية مصـــرية اختار الناخب مقر أقرب بعثة دبلوماسية مصرية للدولة التي يقيم بها.

ويترتب على قبول التسجيل تخصيص رقم سري خاص للمسجل.

(المادة الخامسة)

المصريون المسجلون للاقتراع خارج البلاد قبل نفاذ هذا القرار يستمر تسجيلهم ما لم يرغب أحدهم في تغيير مقر اقتراعه إلى دولة أخرى.

وأكلَ من يرغبُ في تغييرُ مقرَ الاقتراع أن يسجل رَغيته في المكان المخصصص لذلك في الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات الرئاسية ؛ وذلك بإبخال اسمه ورقمه القومي والرقم السرى الخاص به ، ويحدد الدولة الراغب نقل تسجيله إليها.

وتسري ذاتُ الإجراءات إذا رغب الناخب في العودة للافتراع في موطَّنه الانتخابي بجمهورية مصر العربية.

(المادة السادسة)

يترتب على تسجيل الناخب بسجلات المقترعين خارج البلاد رفع اسمه من كشوف الناخبين داخل جمهورية مصر العربية ، ولا يحق له الاقتراع في انتخابات رئاسة الجمهورية لسنة ٢٠١٢ إلا في المقر الذي شُجِلُ للتصويب به بالخارج.

وينشأ سجل خاص في كل بعثُه دبلوماسيةُ أو قنصلية يثبت فسي أســـماء النـــاخبين المسجلين للاقتراع في مقارها . ذلك من واقع البيانـــات المدرجــــة فـــي الموقـــع الالكنروني للجنة الانتخابات الرئاسية.

(المادة السابعة)

تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية لجَان فرعية تشرفُ على الاقتراع والفــرز داخـــل مقر كل بعثة دبلو ماسية و قنصلية مصرية.

(المادة الثامنة)

نتاح بطاقات الاقتراع لانتخابات رئاسة الجمهورية على الموقع الالكتروني للجنسة الانتخابات الرئاسية بدءا من منتصف ليلة اليوم الأول للانتخاب ، وذلك حسسب توقيت كل دولة وحتى الخامسة من مساء آخر أيام الانتخاب بحسب توقيست كسل دولة.

(المادة التاسعة)

يطبع الناخب بطاقة الاقتراع من خلال الموقع الألكتروني للجنة الانتخابات الرئاسية ويضعها في مظروف مغلق خالي من أية بيانات تدل على شخصيته.

وللناخب أن يتوجه بنفسه خلال الأيام المحددة لتصويت الصصريين في الخارج إلى مقر البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المصرية المسجل أمامها ليدلي بصوته، وذلك من الساعة الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساءً ، وفي هذا الحالة بجب أن يقدم بطاقة الرقم القومي ليطلع عليها رئيس اللجنة الفرعية ، وأن يوقع قسرين اسسمه بكشوف الناخبين بخطه أو ببصمة الإيهام، ويضع المظروف المحتوي على بطاقة الاقتراع في الصندوق المخصص لذلك ، ثم يغمس إصبعه في مسداد غيسر قابسل للإزالة طوال المدة المخصصة للاقتراع في الخارج.

وبجوز أن يدلي الناخب بصوته عن طريق البريد ، وفي هذه الحالة يضع الناخب المظروف المحتوي على بطاقة الاقتراع في مظروف أكبر ويرفق به صورة مسن بطاقة الرقم القومي، وأقرار سرية التصويت المتاح على موقع اللجنة الإلكتروني يون به رقم التعجيل الذي حصل عليه ، وصورة من أية وثيقة معتمدة تثبت إقامته في الدولة التي يقيم بها خارج جمهورية مصر العربيسة، ويدون للناخب على في الدولة التي يقيم بها خارج جمهورية مصر العربيسة، ويدون للناخب على ويرسله بالمروف الخارجي عنوان البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المسجل للاقتراع بها قتراع (١) يحتوي المظروف المرسل على أكثسر مسن بطاقسة اقتراع (١).

(المادة العاشرة)

لكل مرشح أن يختار من يمثله في كل لجنة من لجان الانتخاب خارج مصر وذلك من بين الناخبين المسجلين باللجنة ، ويبلغ المرشح رئيس اللجنة المعنية باسم ممثله في اليوم السابق على يوم الاقتراع.

ويبدأ الافتراع في الوقتُ المحدد ولو لم يحضر ممثلو المرشحين أو بعضهم. (المادة الحادية عشر)

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار/ فاروق أحمد سلطان

(1) نظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح الدساتير المصرية والمسسنويات الدسنورية المرادة المسسنويات الدسنورية المرادة الدساتير المصرية مسن سسنة ١٨٢٣ إلسي ٢٠١١ والنصوص الكاملة للدسنور الأمريكي والفرنسي والإيطالي والتركي والمساليزي والإراني وغيرها، الطبعة الأولى ٢٠١٢ -- ص ٢٥ وما بعدها .

__

الباب الثامن

قرار لبنة الانتخابات الرئاسية رقم (٥) لسنة ٢ ، ١ ، ٢ بدعوة النائبين

لانتخاب رئيس جممورية مصر العربية 🗥

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية:

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصنادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛ و على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛

وعلى قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية الصادر بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ ؛ وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بقواعد مباشــرة اللجنــة لاختصاصاتها؛

وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقـم ٤ لسـنة ٢٠١٧ بقواعــد وإجــراءات تصـويت المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية ؛

قـــررت (المادة الأولم)

الناخبون المقيدة أسماؤهم بقاعدة بيانات الناخبين بالتطبيق لأحكام القانون رقسم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ االمشار إليه مدعوون للاجتماع بمقار لجان الانتخابات الفرعية المختصة ؛ وذلك لانتخاب رئيس جمهورية مصر العربية.

(المادة الثانية)

يفتح باب النرشيح لرئاسة الجمهورية اعتباراً من يوم السبت الموافق العاشـــر مـــن مارس سنة ٢٠١٢ ، وتقدم طلبات مارس سنة ٢٠١٢ ، وتقدم طلبات الترشيح يوميا اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساءً عـــدا اليوم الأخير فتقدم طلبات الترشيح حتى الساعة الثانية ظهراً ؛ وذلــك بمقــر لجنـــة الانتخابات الرئاسية الكائن في ٥٠ شارع العروبة - مصر الجديدة – القاهرة.

(المادة الثالثة)

ثجرى عملية الانتخاب بالكيفية المنصوص عليها في القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ وقرار لجنة الانتخابات الرئاسية وقرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ وقرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ المشار إليها ، يومي الأربعاء والخميس الموافقين ٢٣ و ٢٤ من مايو سنة ٢٠١٢ ، على أن تجرى انتخابات المصريين المقيمين خارج جمهوريسة

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية - العدد ١٠ (تابع) في ٨ مارس سنة ٢٠١٢ .

مصر العربية في الفترة من الجمعة الموافق ١١ مـن مـايو سـنة ٢٠١٢ وحتــي الخميس الموافق ١٧ من مايو سنة ٢٠١٢

فإذا اقتضى الحال إعادة الانتخاب ؟ تجرى انتخابات الإعادة يومي السبت والأحد الموافقين ٦٠١٦ و ١٧ من بونيو سنة ٢٠١٢ ، على أن تجرى انتخابات المصسريين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية في الفقرة من الأحد الموافق الثالث من يونيو وحتى السبت الموافق التاسع من يونيو سنة ٢٠١٢ (١).

(المادة الرابعة)

ينشر هنا القرار في الجريدة الرسمية وفى صحيفتين يرميتين واسعتى الانتشار . صدر بالقاهرة في يوم الأربعاء ١٤ من ربيع الثاني سنة ١٤٣٣ هـــ . (الموافق السابع من مارس سنة ٢٠١٢ م).

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار/ فاروق أحمد سلطان

⁽⁾ أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "الدساتير العربية والمستويات الدوليسة" دراسسة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالسة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية – ص 7 9 وما بعدها.

الباب التاسع

قرار لجنة الأنتخابات الرئاسية (۱) رقم (۱) لسنة ۲۰۱۲

بشأن حظر الدعاية الانتخابية في غير الفترة المصرم بما قانوناً

لجنة الانتخابات الرئاسية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية الصادر بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥؛ وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بقواعد مباشــرة اللجنــة لاختصاصاتها؛

قــــررت (المادة الأولمي)

تحظر الدعاية الانتخابية المباشرة وُغير المباشرة، عبر أي وسبط مــن الوســـاتط،
سواء الوسائط المرئية أو الممسوعة أو المقروءة أو الالكترونية أو غيرهــا ، لأي
من المرشحين لمرئاسة الجمهورية أو لأي من راغبي النرشح لرئاسة الجمهوريــة،
وذلك منذ صدور قرار دعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية وحتـــى الموعــد
القانوني لبدء الحملة الانتخابية المبين بالمادة (٢٠) من القـــانون رقــم ١٧٤ الســنة
٢٠٠٠ بتنظيم الانتخابات الرئاسية.

ويُعد دعاية التخابية أي عمل من شأنه حث الناخبين على اختيار شــخص لرئاســة الجمهورية، أو الحض على عدم انتخاب شخص لذلك المنصب.

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بالعقوبات والتدابير الواردة في القانون رقسم ١٧٤ لمسـنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية وغيره من القوانين ذات الصلة تزال الدعاية المخالفــة بالطريق الاداري وعلى نفقة المخالف.

(المادة الثالثة)

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار/ فاروق أحمد سلطان

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية - العدد ١٠ (تابع) بتاريخ ٨ مارس سنة ٢٠١٢ .

الباب العاشر قرار لجنة الانتخابات الرئاسية^(۱) رقم (۷) لسنة ۲۰۱۲ بشأن قواعد تمويل الجملات الانتخابية

لجنة الانتخابات الرئاسية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية الصادر بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥؛ وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بقواعد مباشـرة اللجنــة لاختصاصاتها؛

قسسررت: (المادة الأولمي)

يكون الحد الأقصى لما ينفقه كل مرشح في حملته الانتخابية عشرة ملايين جنيـــه، ويكون الحد الأقصى للإنفاق في حالة انتخابات الإعادة مليوني جنيه.

(المادة الثانية)

يكون تمويل الحملة الانتخابية للمُرشح من أمواله الخاصة التي يخصصها لـذلك، وما يقدمه إليه الحزب الذي رشحه، ومن حصيلة التبرعات النقدية والعينيسة التسي

لا يجوز للمرشح أن يتلقى أية تبرعات إلا من الأشخاص الطبيعيين المصريين، ويحظر حظراً مطلقاً تلقى أية تبرعات أو مساهمات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أي شخص اعتباري مصرباً كان أم أجنبيا، ومسن أي دولة أو جهه لجنبية أو منظمة دولية، أو أي جهة بساهم في رأسمالها شخص أجنبي، كما يسرى الحظر على أي شخص طبيعى أجنبي.

(المادة الثالثة)

لا يجوز أن تزيد جملة النبرعات والمساهمات النقديــة أو العينيــة ، أيــا كانـــت صورتها ، التي يلقاها المرشح من أي مصري عن ماتني الف جنيه، ويكون الحـــد الاقصى للتبرع في حالة انتخابات الإعادة أربعين الف جنيه.

(المادة الرابعة)

على المرشح لانتخابات رئاسة الجمهورية أن يفتح حساباً بالعملة المحلية في أي من البنك الأهلي المصري أو بنك مصر أو بنك القاهرة؛ يبودع فيه الأموال المخصصة لحملته الانتخابية أيا كانت مصدرها، وعلى المرشح لخطار لجنة الانتخابات الرئاسية باسم البنك ورقم الحساب في اليوم التالي لفتح الحساب على الاكثر.

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية - العدد ١٠ (تابع) بتاريخ ٨ مارس سنة ٢٠١٢ .

وبجب على المرشح أن يقدم البيانات المبينة في الفقرة السابقة مدعمة بالمســـندات الدالة عليها إلى الأمانة العامة للجنة الانتخابات الرئاسية خلال الفترة من التاســعة صباحا وحتى الثالثة ظهرا.

(المادة الخامسة)

نلتزم الأحزاب التي رشحت أحد أعضائها لرئاسة الجمهورية إخطار لجنة الانتخابات الرئاسية بما تتبارا مسن الانتخابات الرئاسية بما تلقته من تبرعات جاوزت كل منها ألف جنيه اعتبارا مسن يوم الرابع والعشرين من فيراير سنة ٢٠١٢ وحتى تاريخ نشسر القرار ، وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ نشر هذا القرار.

ويجب إخطار اللجنة بما تتلقاء من تبرعات تجاوز كل منها ألف جنيه بعـــد تــــاريخ نشر هذا القرار وحتى الموعد المحدد للاقتراع ، وذلك خلال الخمسة أبــــام التالبـــة لتلقى النبرع.

(المادة السادسة)

على المرشح أن يقدم إلى لجنة الانتخابات الرئاسية خلال خمسة عشر يومـــا مـــن تاريخ إعلان نقيجة الانتخاب، بباتا يتضمن مجموع الإيرادات التي حصــــل عليهـــا مصدرها وطبيعتها، وما أنفقه منها على الحملة الانتخابية وأوجه هذا الاتفاق.

(المادة السابعة)

لكل مرشح أن يوكل من يقوم نيابة عنه بالأعمال والإجراءات التي يتطلبها تنفيذ أحكام هذا القرار ، وذلك بموجب توكيل موثق بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق.

و لا يُعنّد بهذا التّوكيل أمام لجنة الانتخابات الرئاسية ما لم يقدم المرشح إلى اللجنـــة صورة رسمية منه.

(المادة الثامنة)

كل مخالفة لأحكام المواد المتعلقة بتُمويـل الحماـــة الانتخابيـــة يعاقــب مرتكبهـــا بالعقوبات الواردة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية^(١). (المعادة التاسعة)

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار / فاروق أحمد سلطان

⁽١) لنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "التعليق على قوانين مباشرة الحقسوق السيامسية ومجلمي الشعب والشورى والقوانين المكملة لها طبقا الأحدث التعديلات"، طبعية ٢٠١٢ - ص ٦٧ وما بعدها.

الباب الحادي عشر قرار لجنة الانتخابات الرئاسية وقم (٩) لسنة ٢٠١٢ بشأن تشكيل لبنة مراقبة وتقييم حجم إنفاق المشرحين على الدعاية الانتخابية ^(١)

لجنة الانتخابات الرناسية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛ وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛

رحى حرن رح وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ اسنة ٢٠٠٥ ؛ المعدل بالقرار رقم ١ النق ٢٠١٧ ؛

و على موافقة لجنة الانتخابات الرئاسية؛

قـــررت (المادة الأولى)

تشكل لجنة برئاسة أمين عام لجنة الانتخابات الرئاسية وعضوية كل من:

أ- ممثل للبنك المركزي المصري.

٢- ممثل للجهاز المركزي للمحاسبات .

٣- ممثل لوزارة الأوقاف

٤- ممثل لوزارة الإعلام .

٥- ممثل لوزارة التنمية المحلية .

٦ ممثل لهيئة الأمن القومي .

٧ - ممثل لهيئة الرقابة الإدارية .

٨- ممثل لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية .

٩ – ممثل لوحدة غسيل الأموال .

١٠ ممثل للقطاع الاقتصادي باتحاد الإذاعة والتليفزيون -

وترشح كل جهة ممثلها في اللجنة .

(¹) تلاحظ لذا أن القرار رقم ٨ لم يتم نشره في الجريدة الرسمية، وقمنا بالمسخول علسى موقع لجنة الانتخابات الرئاسية فلم نجده وذلك حتى يوم ١٩٤/١٨ ، ٢٠١ وبذلك لم نستمكن من نشره، المستثمار الدكتور / عبدالقتاح مراد.

(المادة الثانية)

تختص اللجنة بمراقبة وتقييم حجم الإنفاق على الدعاية الانتخابية المرشحين لرئاسة الجمهورية ، وتعمل اللجنة على التأكد من مصادر تمويل الحمالات الانتخابيسة ، ومدى مطابقتها الضوابط الواردة بالقانون ، ومراقبسة مدى التسزام المرشحين بالضوابط المقررة قانونا للدعاية والإنفاق .

(المادة الثالثة)

للجنة في سبيل أدائها لعملها طلب المستندات والأوراق والبيانات والمعلومات التسي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها لذلك ، ولها أن تطلب أي مستندات أو أوراق أو معلومات من أية جهة رسمية أو عامة ، وأن تستعين بمن تراه من الجهات الرسمية أو الخبراء (أ).

(المادة الرابعة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الأمين العام تنفيذه ويبلغ للجهات المعنية بصورة منه .

> صدر بالقاهرة في يوم الأحد التاسع من جمادى الأول سنة ١٤٣٣ هـ . الموافق الأول من أبريل سنة ٢٠١٢ م .

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار / فاروق أحمد سلطان

⁽۱) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح الدساتير المصرية والمستويات الدستورية الدولية، شرح النصوص الكاملة الدساتير المصرية من سنة ۱۸۲۳ إلى ۲۰۱۱ والنصوص الكاملة الدستور الأمريكي والفرنسي والإيطالي والتركي والماليزي والإيراني وغيرها، الطبعة الأولى ۲۰۱۲.

الباب الثاني عشر قرار لجنة الانتخابات الرئاسية^(۱) رقم (۱۰) لسنة ۲۰۱۲ بخوابطالدعاية الانتخابية

لجنة الانتخابات الرئاسية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ٢٠١١؛ وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢؛ وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بقواعد مباشرة اللجنــة لاختصاصاتها؛

وبعد موافقة لجنة الانتخابات الرئاسية في جلستها المعقودة اليوم؛

قــــررت (المادة الأولى)

تبدأ الدعاية الانتخابية للمرشحين لرئاسة جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٢، اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٣٠ من أبريل سنة ٢٠١٢ وحتى منتصف ليلة يوم الاثنين الموافق ٢١ من مايو سنة ٢٠١٢، وإذا اقتضى الحال إعادة الانتخاب، تبدأ الدعاية في اليوم التالي لإعلان نتيجة الاقتراع الأول وحتى الثانية عشرة ظهر يوم الجمعة الموافق ١٥ من يونيو سنة ٢٠١٢، وتحظر الدعاية الانتخابية في غير هذه المواعيد.

(المادة الثانية)

للمرشح ومؤوديه، أثناء فترة الدعاية الانتخابية المبيّنة في المادة الأولى، الدق في عقد اجتماعات وندوات وإجراء حوارات عامسة للتعريب ببرنامجه الانتخسابي وإفساع الناخبين به، ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية، ووضع الملسستات واللفتات في الشوارع والميادين العامسة، بعد موافقة جهة الإدارة وفي الأمساكن التي تحددها بناء على قسر الراجة الانتخابسات الرئاسية، وله استخسدام جميع وسسائل الإعلام الحكومية والخاصسة سسواء المعموعسة أو المرئيسة أو المطبوعة، وشبكة المعلومات الاكترونية، وذلك وفقا للضوابط الواردة في هذا القرار،

⁽¹⁾ الجريدة الرسمية المصرية، العدد ١٥ (تابع) في ١٢ أبريل سنة ٢٠١٢.

(المادة الثالثة)

يحظر على المرشح ومؤيديه أثناء فترة الدعاية الانتخابية التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين وعائلاتهم بأي شكل من الأشكال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتناول ما من شأنه زعزعة ثقة المواطنين فسي العمليسة الانتخابيسة وعرقلة إتمامها، والمساس بالوحدة الوطنية وقسيم ومبادئ وأعسراف المجتمسع المصري، واستخدام شعارات أو رموز دينية، والمساس بحقوق الملكية الفكرية لأي شخص من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية.

(المادة الرابعة)

يحظر استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، وتقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها سواء كان ذلك بصسورة مباشرة أو غير مباشرة.

(المادة الخامسة)

يحظر استخدام المباني والمنشآت ووسائل النقــل والانتقــال المملوكــة للدولـــة أو لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام في الدعاية الانتخابية بأي شـــكل مـــن الأشكال واستخدام المرافق العامة ودور العبادة والمدارس والجامعات وغيرها مـــن مؤسسات التعليم العامة والخاصة.

(المادة السادسة)

يحظر على أي مرشح استخدام موقعه الرسمي، أو وظيفته، أو مهنته بأي شكل من الأشكال في الدعاية الانتخابية، وإنفاق الأموال العامة وأموال شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.

(المادة السابعة)

تخصص ثلاث فترات يوميا بالقنوات التليفزيونية الرئيسية الأولسي، والفضسائية المصرية، وقناة النيل للأخبار، وبالإذاعة بشبكة البرنامج العام، وراديسو مصسر، والإذاعات الإقليمية لعرض البرامج الانتخابية للمرشحين.

(المادة الثامنة)

وتخصص ستون دقيقة مجانية لكل مرشح خلال فترة الدعاية الانتخابية في مرحــة الانتخاب الأول ومثلها في حالة الإعادة، وذلك بواقع ربع ساعة متصلة كحد أقصى لكل مرشح على مدى الثلاث فترات سالفة الذكر، بالتساوي فيما بينهــا، علــى أن يُحظر بث الإعلانات مدفوعة الأجر في تلك الفترات.

(المادة التاسعة)

(المادة العاشرة)

تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية لجنة من أحد أعضاء أمانــة اللجنــة وعــدد مــن الخبراء وأسانذة الإعلام وممثل لاتحاد الإذاعة والتليفزيون والمنطقــة الإعلاميــة الحرة، لتقويم الأداء الإعلامي للدعاية الانتخابية ورصد ومنابعة ونصحيح الدعايــة الإعلامية والإعلانية لمرشحي الرئاسة بما يتوافق مع الضوابط الموضوعة في هذا الشأن.

(المادة الحادية عشرة)

و لا يجوز لوسائل الإعلام نشر أي استطلاعات المرأي حول الانتخابات الرئاسية ما لم تضمن (١) المعلومات الكاملة عن الجهة التي قامت بالاستطلاع، والجههة التي تولت تمويله، والأسئلة التي اشتمل عليها، وحجم العيّنة ومكانها، وأسلوب إجرائه، وطريقة جمع بياناته، وتاريخ القيام به، ونسبة الخطأ المحتملة في نتائجه.

ويحظر نشر أو إذاعة أي من هذه الاستطلاعات خلال اليومين السابقين على اليوم المحدد للاقتراع وحتى انتهائه.

(المادة الثانية عشرة)

كل مخالفة لأحكام ضوابط الدعاية الانتخابية يعاقب مرتكبها بالعقوبات الــواردة بالقانــون رقــم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاســية والقــوانين ذات الصلة.

(المادة الثالثة عشرة)

يُتشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتبارا من اليوم التـالي لتـاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في يوم السبت ١٥ من جمادى الأولى سنة ١٤٣٣هـــ

(الموافق السابع من أبريل سنة ٢٠١٢).

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستثار / فاروق أحمد سلطان

⁽¹⁾ وردت هكذا في الجريدة الرسمية، وصحتها "تتضمن "، المستثسار المدكتور / عبدالفتاح مراد.

الباب الثالث عشر قرار رئيس لبنة الانتخابات الرئاسية^(۱) رقم (۱) لسنة ۲۰۱۲

بتشكيل الأمانة العامة للجنة الانتخابات الرئاسية^(٢)

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية:

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؟ وعلى قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية الصادر بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥؛ وعلى قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ بقواعد مباشرة اللجنــة لاختصاصاتها؛

قسسررنا (المادة الأولى)

ندب المستشار / حاتم حمد عبد الله بجاتو رئيس هيئة المفوضيين بالمحكمة المستورية العليا أمينا عاماً للجنة الانتخابات الرئاسية.

(المادة الثانية)

ندب السادة الآتي أسماؤهم:

١- المستشار / د .عبد العزيز محمد سالمان

رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا.

٧- المستشار / د. طارق عبد الجواد شبل

رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا.

٣- المستشار / طارق عبد العليم أبو العطا

رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا

٤ - المستشار / شريف محمد الشاذلي نائب رئيس مجلس الدولة

المستشار / عبد المنعم محمود منصور الوكيل بهيئة قضايا الدولة.

٦- المستشار / محمد رامي عبد القادر الوكيل العام بهيئة النيابة الإدارية

٧- القاضى / ماجد صبحي سويحة القاضى بمحكمة استئناف القاهرة

⁽۱) استدراك : نشر خطأ بالجريدة الرسمية في العدد رقم ۹ مكرر (۱) الصحادر فـي ۲۰۱۲/۳۰ فقر ارتبس لعبة الانتخابات الرئاسية رقم ۱ العدة ۲۰۱۲ وقد ورد برأس القرار عباره : لجنة الانتخابات الرئاسية (۱) اسنة ۲۰۱۲ خطأ وصحتها (رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (۱) العنة ۲۰۱۲ اذا لزم التويه. نشر هذا الاستذراك في الجريدة الرسمية المصدرية العدد ۱۱ في ۱۵/۱۲/۳/ ۲۰

 ⁽۲) نشر بالجريدة الرسمية المصرية – العدد ٩ مكرر (١) في ٢٠١٢/٣/٥.

٨- القاضي/ عمر محمد محمد أحمد سلامة القاضى بمحكمة استئناف المنصورة
 ٩- المستشار/ د . طارق محمد عبد القادر

عضو هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا ١٠- السيد/ ياسر السيد أحمد المعيدي

السيد/ ياسر السيد احمد المعبدي
 الرئيس (أ) بنيابة استثناف القاهرة لشؤون الأسرة.

 ١١- القاضية/ سارة عدلي حسين الرئيس (أ) محكمة شمال القاهرة الابتدائية أعضاء بالأمانة العامة للحنة الانتخابات الرئاسية (أ).

(المادة الثالثة)

رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المستشار/ فاروق أحمد سلطان

⁽¹⁾ لنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موسوعة شرح الدساتير المصرية والممستويات الدستورية الدولية، شرح النصوص الكاملة للدساتير المصرية مــن ســنة ١٨٧٣ إلــي ٢٠١١ والنصوص الكاملة للدستور الأمريكي والفرنسي والإيطالي والتركي والمــاليزي والإيراني وغيرها، الطبعة الأولى ٢٠١٢ - ص ٢٧ وما بعدها .

الباب الرابع عشر قرارات المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بقانون الانتخابات الرئاسية

مهيد:

سوف نتناول في هذا الباب قرارات المحكمة الدستورية العليــــا المتعلقـــة بقـــانون الانتخابات الرئاسية، وذلك فيما يلي :

أولا : القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا المصرية بأن المواد (٥ و ١١ و ٣٣) المستبدلة بالمادة الأولى من المشروع المعروض والمـــادة الثالثــة فيمـــا تضمنته من إلغاء المادة (١٨) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية غير مطابقة لأحكام الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٣/٣٠.

⁽۱) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "موسوعة شرح الدسساتير المصرية والمستويات الدستورية الدولية"، شرح النصوص الكاملة للدساتير المصرية من سنة ۱۸۲۳ إلى ۲۰۱۱ والنصوص الكاملة للدستور الأمريكي والفرنسي والإيطالي والتركي والماليزي والإيراني وغيرها، الطبعة الأولى ۲۰۱۲.

أولا : القرار العادر من المحكمة الدستورية العليا المعربية بأن المواد (٥ و ١١ و ٣٣) المستبدلة بالمادة الأولى من المشروع المعروش

والمادة الثالثة فيما تغمنته من إلغاء المادة (١٨)

من القانون رقم ۱۷۶ لسنة ۲۰۰۵ بتنظيم الانتخابات الرئاسية غير مطابقة لأحكام الإعلان المستوري الصادر في ۲۸/۳/۳،

باسم الشعب المحكمة الدستورية العليا^(٢)

بالجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء السابع عشر من يناير سنة ٢٠١٢م، الموافق الثالث و العشرين من صفر سنة ١٤٣٣هـ.

رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : ماهر البحيري وعدلي محمـود منصـور وعلـى عوض محمد صالح وعبد الوهاب عبد الرازق ومحمد عبد العزيز الشناوي ومحمد خيري طه. نوري طه.

وحضُور السيد المستشار/ حاتم حمد بجاتو رئيس هيئة المفوضين وحضور السيد/ ناصر إمام محمد أمين السر

الإجراءات

بتاريخ الخامس من يناير سنة ٢٠١٢ ورد إلى المحكمة الدستورية العليا كتاب السيد المشير رئيس المجلس الأعلى القوات المسلحة مرفقا بسه مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٠٠٥ بنتظيم الانتخابات الرئاسية طالبا عرضه على المحكمة لنقرير مدى مطابقت للإعلان الدستوري المسادر في الثلاثين من مارس سنة ٢٠١١ إعمالا لحكم المادة (٢٨) منه.

وُلْظُرِ الطلبُ على النحو المبينُ بمحضّر الجلسة، وقررتُ المحكمة إصدار القـرار فيه بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة ٢٠١١. وعلى مشروع المرسوم بقانون المعروض والمداولة قانونا،

وحيث إن اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالرقابة السسابقة علمـــى مشـــروع المرسوم بقانون المعروض يجد سنده في نص المادة (۲۸) من الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة ۲۰۱۱ ، وهذه الرقابة وإن كانت تقف عند حد

⁽¹⁾ تبين لنا من مطالعة المرسوم بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ أن المشرع قــد تــدارك وجوه عدم الدستورية الواردة في هذا الحكم.

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية، العدد ٢ مكرر (أ) في ٢٠١٢/١/١٧.

التأكد من مطابقة نصوص المرسوم المعروض لأحكام الإعلان الدستوري المشار اليه ، باعتباره الوثيقة الدستورية التي تحكم البلاد بعد تعطيل العمل بأحكام الدستور الصدر عام ١٩٧١ ، إلا أن هذه الرقابة كان من الممكن أن تكون أكثر فاعلية لووردت على مشروع مرسوم بقانون يعيد تنظيم الانتخابات الرئاسية برمتها في ضوء الأحكام التي انتظمها الإعلان بما فيها نص المادة (١٨) منه ، يؤكد ذلك أن تجتزئ المحكمة منها ما نصت عليه المادة (١٠) من القانون رقم ١٧٤ المسئة ٥٠٠ المشار اليه من أن (يُحدد مبعاد بدء إجراءات التخاب رئيس الجمهورية ويوم الإعادة بقرار من لجنة الانتخابات الرئاسية ، وذلك بمراعاة المواعيد المنصوص عليها في المستور) والدستور المشار اليه في هذه المادة هـو المستور الصادر عام ١٩٧١ الذي عطل العمل باحكامه، وكان يقتضي الأمر تعيل الدستور المدادة على نحو مغاير أو إلغاء عبارة (وذلك بمراعاة المواعيد المنصوص عليها أي المتنور) وذلك بمراعاة المواعيد المنصوص عليها في الدستور) منها،

وحيث إنه بناءً على ما تقدم فإن هذه المحكمة تؤكد على ما سبق أن قررته من ضوابط لممارسة رقابتها السابقة على دستورية مشروع قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية وما يخرج عن اختصاصها السابق تحديده في دستور عام ١٩٧١ وردده الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس عام ٢٠١١ والذي يتمثل فيما يلي:

١- مراجعة الصياغة القانونية للمشروع.

٢- النظر في أي تناقض بين نصوص المشروع بعضها البعض أو تعارضها مع الية نصوص قانونية أخرى ما لم يرق هذا التناقض إلى مخالفة دستورية.

٣- تقرير مدى ملائمة بعض الأحكام التي حواها المشروع باعتبار أن ذلك الأمــر
 يدخل في نطاق السلطة التقديرية للمشرع،

وحيث إنَّه في ضوء ما نقدم فقد استبان المحكمة ما يلي:

أولاً: تضمنت المادة (٥) المستبدلة بالمادة الأولى مسن المشروع تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية ، وعقدت رئاستها لرئيس المحكمة الدستورية العليا ، وعضوية كل من : رئيس محكمة استثناف القاهرة ، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض ، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة ، ونصت على أنه :

"في حالة وجود مانع لدى رئيس اللجنة يحل محله من يليه في تشكيلها ، والتسالي في تشكيلها ، والتسالي في تشكيل اللجنة بعد رئيسها رئيس محكمة استثناف القاهرة " ، والنص على هذا النحو يخالف نص المادة (٢٨) من الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من ما مارس عام ٢٠١١ والذي أقصح عن أن رئاسة اللجنة المشار إليها منوطة بسرئيس المحكمة الستورية العليا بصفته هذه ، للاعتبارات التي قدرها ، وترتيبا على ذلك فإن صفة رئيس المحكمة الدستورية العليا "عند وجود مانع لديه - تتقلل إلى الأكلم من نوابه . فيحل محله طبقا لنص المادة (٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصمادر بالقانون رغم ٤٨ لمنة ١٩٧٩ ، يؤيد ذلك أن المحكمة الدستورية العليا الصمادر بالقانون رغم ٤٨ لمنة ١٩٧٩ ، يؤيد ذلك أن المحكمة الدستورية

العليا طبقا للمادة (٤٩) من الإعلان الدستوري هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، والنص المعروض بحجب من يتولى رئاسة المحكمة الدستورية العليا (الأقدم من أعضائها) عن رئاسة اللجنة بما بخالف نص المادتين (٨٨ و ٤٩) من الإعلان المستوري ، ومن ثم يتعين تعديل هذا النص على نحو يسمح بأن تسؤول رئاسة الدستورية العليا الذي هو عضو في اللجنة المائية إلى أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا الذي هو عضو في اللجنة - حال قيام المانع - أقدم نواب رئيس المحكمة المانع - أقدم نواب رئيس المحكمة المانع - أقدم المانع المائية الأول.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة ذاتها في فقرتها الأخيسرة على ان: (وتنعقد اللجنة فور العمل بهذا القانون لوضع القواعد اللازمسة الإجسراءات الترشيح واالانتخابات). ويتعين تفسير هذه العبارة على ندو لا يعطى اللجنسة المذكورة الحق في إضافة أية قواعد جديدة تخالف الأحكام المنصوص عليها في الإعلان الدمنوري.

ثانياً: نظمت المادة (١١) المستبدلة بالمادة الأولى من المشروع المعروض الإجراءات المتعلقة بإثبات حصول طالب الترشيح لرئاسة الجمهورية على النصاب الذي حددته المادة (٢٧) من الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة ٢٠١١ سواء ماكان متعلقا بتأييد أعضاء مجلسي الشعب والمسوري أو من المواطنين ممن لهم حق الانتخاب، ونصت على أن يكون تأييد الطائفة الأخيرة وهم المواطنون على النموذج الذي تعده لجنة الانتخابات الرئاسية ، ويلتزم المؤيد بالتوقيع على هذا النموذج بما تضمنه من ببانات ، وأن يثبت صحة هذا التوقيع على هذا التوقيد عن ببنير رسوم ، بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري و التوثيث و وقفا للضوابط التي يصدر بشائها قرار من وزير العدل.

وإذ ناط هذا النص بوزير العدل - وهو أحد اعضاء السلطة التنفيذية - إصدار قرار بالضوابط التي تتبعها مكاتب التوثيق لدى إثباتها صحة توقيعات المؤيدين لمرشح من الناخبين ، فإنه يكون بذلك قد خالف حكم المادة (٢٨) من الإعالان الدستوري الذي خص لجنة الانتخابات الرئاسية بمهمة الإشراف على هذه الانتخابات بجميع مراحلها بدءا من الترشح وحتى إعالان النتجة، وبديهي أن الإجراءات المتعلقة بضوابط إثبات صحة توقيع المؤيدين للمرشح تعد جزءا مسن الجراءات الترشح مما يدخل في اختصاص اللجنة المذكورة ، الأمر الذي يتعين معه الاستخابات الرئاسية شريطة ألا تخالف هذه الضوابط أبا من أحكام الإعالان الديابة الرئاسية شريطة ألا تخالف هذه الضوابط أبا من أحكام الإعالان

ثَلثًا: تَتَصُّ المادة (١٣) المستبدلة بالمادة الأولى من المشروع في فقرتها الثانيــة على أن: (ويجب أن يرفق بالطلب المستندات التي تحددها اللجنة ، وعلى الأخص: ١- النماذ: ﴿ الخاصة بتأييد طالب النرشح أو مستخرج رسمي منها).

ويتعين تفسير عبارة (المستندات التي تحددها اللجنة) على نحو لا يعطيها الحق في إضافة شروط جديدة الشروط الواردة بنص العادتين (٢٦) من الإعلان الدســــقوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة ٢٠١١ ، و(١) من القانون رقــــم ١٧٤ لمســنة ٢٠٠٥ والتي أضيفت إليها فقرة ثانية بالمادة الثانية من مشروع المرســوم بقـــانون المعروض.

رابعا: أشارت المادة (١٣) في فقرتها الثانية مستبدلة بالمادة الأولى من المسروع المعروض إلى بعض المستندات التي يجب أن ترفق بطلب الترشيح ومنها ما ورد بالبند رقم (٣) الخاص بإقرار طالب الترشيح بأنه مصري من أبوين مصريين وبانه أو أي من والديه لم يحمل جنسية أخرى . والنص على هذا النحو يتفق وحكم المادة (٢٦) من الإعلان الدستوري الذي اشترط فيمن 'ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، و ألا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى ، في حين أن نص المادة (١) فقرة ثانية الواردة بالمشروع المعروض نص على أنه : (يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصري الجنسية من أبوين مصريين وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وألا يكون قد حصل هو أو أي من والديه علمي جنسية دولة أخرى....) والنص الأخير استبدل كلمة (حصل) بكلمة (حمل) المُ ردّدة في المادة (٢٦) من الإعلان الدستوري ، والبند رقم (٣) من الفقرة الثانية من المادة (١٣) من المشروع المعروض ذاته. لذا يلزم توحيد المصطلح بحيث يعبر بكلمــة (حمل) بدلا من (حصل) كى تتفق ونصوص الإعلان الدستوري من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن كلمة (حصل) تعنى أن الجنسية كانت بالاكتساب في حين أن كلمة (حمل) أشمل وأعم إذ تعنى أن الجنسية تم حملها إما أصلياً بواقعة الميلاد مـــثلا أو بالاكتساب.

خامما: نصت المادة (٣٠) المستبدلة بالمادة الأولى من المشروع المعروض على يجرى الاقتراع في يوم واحد ، وأجازت عند الضرورة إجراء الاقتراع على يومين متاليين ، وفي بيان كيفية إدلاء الناخين بهما وأجازت المادة (٣٣) مسن القائلة المقيد المعقود المعروض أن يدلى ذلك الناخب بصوته أما المقيد اسمه في قاعدة بيانات الناخيين بها ، أجازت المادة (٣٣) مسن القانون المادة الأولى من المشروع المعروض أن يدلى ذلك الناخب بصوته أما أية لجنة من لجان الاقتراع بالجهة التي يوجد بها ، وأن يثبت اسمه ورقسم بطاقة الرقم القومي في كشف مستقل بخصص الموافدين ، على أن يقوم بالتوقيع بخطه أو ببصمة إبهامه قرين اسمه ، وغرس إصبعه في مداد غير قابل للإزالة قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل. وإذ أجاز المشروع المعروض إجراء الاقتراع على يومين ، وهو ما يجاوز مدة بقاء المداد المذكور ، فإن الأمر يقتضي تعديل المنص بتخويل لجنة الانتخابات الرئاسية – عند تقرير إجراء الاقتراع على يرومين - وضع الوسيلة المناسبة ، كي لا يستطيع الناخب أن يدلى بصوته أكثر مسن مسرة لمرشح واحد تحقيقا القاعدة المستورية المرتبطة بحق الانتخاب وهدى أن يكون للناخب الواحد صوت واحد (صد صد مصرة اللناخب الواحد صوت واحد (صد صد مصرة الهداك المناسة على الموسعة اللناخب الواحد صوت واحد (صد عسرة مع مستقال اللناخب الواحد صوت واحد (صد عسرة على المستورية المستورية المستورية المستورية المتورية المتورية المناسة ، كي لا يستطيع الناخب الواحد صوت واحد (صد عسوت واحد (صد عسرة المستورية ال

سمدساً: نصت المدة الثالثة من المشروع المعروض نصت على الغاء بعض مواد القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ وورد من بينها نص المادة (١٨) من ذلك القـــانون والتي تنظم حالة خلو مكان أحد المرشحين لأي سبب غير التتازل عن الترشــيح، والتي تنظم حالة خلو مكان أحد المرشحين الميتورية، إذ قد يخلو مكان مرشح أحد

الأحزاب بسبب قوة قاهرة كالوفاة مثلا ، ففي هذه الحالة يحرم ذلك الحزب - وقد يكون ممثلا لأغلبية شعبية - من ترشيح آخر لسبب لا دخل له فيه الأمر الذي يتصادم وحكم المواد (١ و ٣ و ٧) من الإعلان الدستوري التي تسنص أو لاهما على أن : جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقر الحسي يقدوم على أساس على أن : جمهورية من البيادة للشعب وأنه وحدده مصدر السلطات ، المواطنة ، وتقرر ثانيهما أن : السيادة للشعب وأنه وحدده مصدر السلطات ، وتقصى ثالثيمها بأحقية الحزب كشخص اعتباري في ترشيح أحد أعضائه لرئاسة الحمهورية .

سابعًا: غني عن الإشارة أن يقتصر نص المادة الرابعة من المشروع على نشسر المرادة الرابعة من المشروع على نشسر المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية والعمل به اعتباراً من اليوم التالي لنشره، مع حذف عبارة (بعد عرضه على المحكمة الدستورية.....) وإضافة عبارة تفيد عرض المشروع بقانون على المحكمة الدستورية العليا في ديباجته ،

ا ذا ا

قررت المحكمة أن المواد (٥ و ١١ و ٣٣) المستنبلة بالمادة الأولى من المشروع المعروض ، والمادة الثالثة فيما تضمنته من الغاء المسادة (١٨) مسن القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية غير مطابقة لأحكام الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة ٢٠١١ ، وذلك على النحو الورد بالأسباب (١) .

أمين المسر رئيس المحكمة

⁽¹⁾ أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " برنامج CD موسوعة مراد لأحكسام المحكمسة الدستورية العليا المصرية ويتضمن النصوص الكاملة للأحكام الصادرة عسن المحكمسة الدستورية العليا وذلك منذ إنشاء المحكمة عام 1979 وحتى الآن ".

ثانيا: القرار العادر من المحكمة الدستورية العليا^(۱) بشأن مدى دستورية تعديل المادتين ٣٠ و ٣٨ من قانون الانتخابات الرئاسية وقم ١٧٠ اسنة ٢٠٠٥ المعدل بالمرسوم بقانون وقم ١٢ لسنة ٢٠١٧ وانتماؤها إلى أن التعديل يتفق مع أحكام الإعلان الدستوري العادر في ٢٠١١/٣/٣

بالجاسة العلنية المنعقدة يوم الثلاثاء الثالث عشر من مارس سنة ٢٠١٢ م، الموافق العشرون من ربيع الآخر سنة ١٤٣٣ هـــ

برئاسة السيد المستشار/ عدلي محمود منصورنائب رئيس المحكمة وعبد السيدة المستشارين: على عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصبي وعبد الوهاب عبد الرازق والدكتور/ حنفي على جبالي ومحمد عبد العزيز الشاوي وماهر سامي يوسف .

وماهر سامي يوسف .

وحضور السيد المستشار الدكتور / محمد عماد النجار رئيس هيئة المفوضين وحضور السيد / ناصر إمام محمد أمين السر

الاجراءات

بتاريخ الثالث من مارس سنة ٢٠١٢ ورد إلى المحكمة الدستورية العليا كتاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٠١٢/١/١/١/١/د بتاريخ ٢٠١٢/٣/١ برديخ ٢٠١٢/٣/١ بشان مرفقاً به كتاب السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب المورخ ٢٠١٢/٢/٢٧ بشان طلب عرض مشروع القانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة 1٠٠٠ بتنظيم الانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا إعمالاً لحكم المدة (٢٨) من الإعلان الدستوري.

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها.

وثظر الطلب على النحو المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار القـرار فيه بجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة ٢٠١١ وعلى مشروع القانون المعروض، والمداولة.

وحيث سبق لهذه المحكمة أن باشرت الرقابة السابقة على مشروع قانون تتظيم الانتخابات الرئاسية في ظل نص المادة (٧٦) من الدستور الصحادر سامة ١٩٧١ معدلا بموجب الاستفتاء الذي تم في ٢٥ مايو سنة ٢٠٠٥، وذلك بموجب قرارها

⁽١) نشر بالجريدة الرسمية المصرية - العدد ١٠ مكرر (أ) في ١٤ مارس ٢٠١٢

الصادر بجلسة ٢٠٠٥/٦/٢١ ، وصدر بناء عليه القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ ثم قامت بمراجعة مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون المذكور، وذلك بموجب قرارها الصادر بجلسة ٢٠١٢/١/١٧ النزاما بنص المادة (٢٨) من الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس سنة ٢٠١١ ، باعتباره الوثيقة الدستورية التي تحكم البلاد، وقد حددت المحكمة في قراريها السابقين الضوابط التي وضعتها لممارسة الرقابة السابقة والتي تتمثل في أنه يخرج عن نطاق هذه الرقابة ما يلى:

1- مراجعة الصياغة القانونية للمشروع.

 ٢- النظر في أي نتاقض بين نصوص مشروع القانون بعضها البعض أو تعارضها مع أية نصوص قانونية أخرى ما لم يرق هذا النتاقض إلى مخالفة دستورية.

٣- تقرير مدى ملاءمة بعض الأحكام التي حواها المشروع باعتبار أن ذلك الأمر
 يدخل في نطاق السلطة الثنايرية للمشروع.

ثم أشارت المحكمة – وهي بصدد مباشرة الرقابة السابقة على مشروع المرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بقرارها الصادر بجلسة ٢٠٠٧ ب بقرارها الصادر بجلسة ٢٠١٧ السالف الإشارة إليه، أن هذه الرقابة كان من الممكن أن تكون أكثر فاعلية لو وردت على مشروع مرسوم بقانون يعيد تنظيم الانتخابات الرئاسية بكثر منها في ضوء الأحكام انتظامها الإعلن الدستوري بما فيها نص المادة (٢٨) منه وذلك حرصا على اتساق أحكام المشروع وتلافيا لأي تساقض أو تعارض بين نصوص القانون الأصيل والنصوص الواردة بمشروع القانون المعدل بما يحويه من إضافة أو استبدال.

وتؤكد المحكمة على كل ما سبق ، وهي بصدد مباشرة الرقابة السابقة على مشروع القانون المعروض والذي يتكون من ثلاث مواد تنص أولها على إضافة فقرة أخيرة لنص المادة (٣٠) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ ، وتنص الثانية على استبدال نص جديد بنص المادة (٣٨) من القانون المذكور أما المادة الثالثة من المشروع فتتعلق بنشر القانون في الجريدة الرسمية وتحديد تاريخ العمل به مسن البوم التالي لتاريخ نشره ، ولا تتضمن أية أحكام موضوعية.

وحيث نتص الفقرة الأخيرة المضافة بمشروع القانون المعروض المادة (٣٠) على أن " تقوم كل لجنة فرعية بحصر وفرز أصوات الناخبين وإعلان نتيجة تلك اللجنة في حضور وكلاء المرشحين ، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام، ويسلم رئيس اللجنة الفرعية نتاتج الفرز لرئيس اللجنة العامية التابع لها بموجب كشف رسمي موقع عليه من رئيس اللجنة ، كما بسلم صورة من الكشف لكل وكبل من وكلاء المرشحين أو مندويبهم".

وتتص المادة (٣٨) الواردة بالمشروع على أن " تقوم اللجنة العاسة يتجميع كشوف الفرز المعدة يمعرفة اللجان الفرعية لجمع أصوات الناخبين، والبات إجمالي ما حصل عليه كل مرشح من كافة اللجان في محضر مين ثلاثية نسيخ يوقعه الرئيس.

وعقب انتهاء اللجنة من أعمالها تقوم باعلان النتائج على نحو بوضح عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح، على أن تتم جميع الإجراءات السابقة في حضور المرشحين أو وكلاتهم وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ثم يرسل المحضر المشار إليه بالفقرة الأولى إلى لجنة الانتخابات الرئاسية، وتحدد اللجنة قواعد حفظ هذه النسخ وأور اق الانتخابات.

وحيث أن الجديد في أحكام هذين النصين يتمثل فيما يلي:

١- قيام كل لجنة فرعية بإعلان نتيجة حصر وفرز أصوات الناخبين.

 ٢- أن يتم هذا الإعلان في حضور وكلاء المرشحين ومعتلين عن منظمات المجتمع المدني ، ووسائل الإعلان ، مع تسليم صورة من الكشف الرسمي المتضمن نتائج الفرز لكل وكيل من وكلاء المرشحين أو مندوبيهم.

٣- قيام اللجنة العامة بإعلان النتائج على نحو يوضح عدد الأصروات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح، على أن تتم جميع الإجراءات التسى تباشرها هذه اللجنة في حضور المرشحين أو وكلائهم، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ، ووسائل الإعلام.

وحيث أنه فيما يتعلق بقيام كل لجنة فرعية بإعلان نتيجة حصر وفرز أصوات الناخبين بها وقيام اللجنة العامة بإعلان النتائج على نحو يوضح عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرضح من مجموع اللجان الفرعية التابعة لها، فإنه الصحيحة التي حصل عليها كل مرضح من مجموع اللجان الفرعية التابعة لها، فإنه الما كان إعلان النتبجة اللهائية لانتخاب رئيس الجمهورية منوطا- وفقا لحكم الفقرة فانون تنظيم الانتخابات الرئاسية الصادرة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بلجنة فانو يتلا المنة ٢٠٠٥ بلجنة واللجان العامة هو مجرد حصر عدي مبنني للأصوات التي حصل عليها كل مرشح في كل هذه اللجان، لا يتبيئ عن فوز مرشح وخسارة أخر.

لما كان ما تقدم وكان إعلان النتائج على النحو السالف بيانه من قبل كل من اللجان الفرعية واللبان العامة يُعتبر أحد مراحل عملية انتخاب رئيس الجمهورية والتسي تبدأ بقتح باب الترشح لهذا المنصب وتنتهي بتحديد نتيجة الانتخاب وإعلانها والتسي تشرف عليها لجنة الانتخابات الرئاسية وققا لحكسم المسادة (٢٨) مسن الإعسلان الدستوري ، وقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية الصادر بالقانون رقسم ١٧٤ مسادة ٢٠٠ ، ومن ثم فإنه بتعين تفسير عبارة إعلن النتيجة الواردة بنص المسادة ٣٠ فقرة أخيرة و٣٨ من المشروع المعروض، بأنها تعني مجرد إجراء حصر عددي مبدئي لأصوات الناخبين لا يُنبئ عن فوز مرشح أو خسارة آخر، حتى يكون النص مطابقا لأحكام الإعلان الدستوري.

وحيث إنه فيما يتعلق باشتراط مشروع القانون المعروض بمادتيه أن تكون مباشرة اللجان الفرعية واللجان العامة لأعمالها في مراحل الاقتسراع والفسرز وتجميع الاصوات، وإعلان النتائج في حضور المرشحين أو وكلاتهم وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، فإن الواضح أن الهيف من هذه الإضافة أن يتحقق الجميع من أن عملية انتخاب رئيس الجمهورية قد تمست بصسورة حيادية ويزيهة تحت إشراف قضائي كامل دون تدخل من أي جهة بما يُطمئن كل ناخسه على أن صوتة قد ذهب لمن اختاره من المرشحين، وأن التتجة النهائية المعملية على أن صوتة قد ذهب لمن اختاره من المرشحين، وأن التتجة النهائية المعملية الانتخابية جاءت معبرة عن الإرادة الشعبية لجموع الناخبين ، إلا أنه يتعين التأكيد على على عدم حضور من تقدم ذكر هم لعملية الاقتراع والحصر والفرز، والإعسان لا يترتب عليه بطلان عمل لجان الانتخاب، ما لم يكن عدم حضورهم بسسبب فسرار صادر من رئيس لجنة الانتخاب دون وجه حق.

وحيث إن مصطلح " منظمات المجتمع المدني" ليس له مدلول محدد وواضح بل أنه من العموم والاتساع بحيث يمكن أن يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير المحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة وتنهض الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة وتنهض اب سبب، التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها استدادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سببل المثال الأحزاب السياسسية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية ، ومن ثم فإن النص على أن تستم إجراءات الاقتراح والفرز والإعلان في حضور منظمات المجتمع المدني في كل من اللجان الفرعية واللجان العامة دون وضع معيار محدد ودقيق لهذه المنظمات، يمكن أن يؤدي إلى مشاركة هذه المنظمات دون تحديد حد أقصى لعدد من يمثلونها في كل لجنة مسن لمماركة هذه المنظمات دون تحديد حد أقصى لعدد من يمثلونها في كل لجنة مسن للمهام المنوطة بها، بما يخل بالضمانات الدستورية لحقى الترشيح والانتخاب ومن ثم فإن الأمر يقتضي أن تقتصر على المنظمات المشيورة أو المصرح لها قانونا.

وتصدُق الملاحظة السابقة على حضور وسائل الإعــلام المختلفــة مــن مقــروءة ومسموعة ومرتبة وسواء كانت حكومية أو قومية أو خاصة أو مستقلة في لجــان الانتخاب ورصد إجراءات الاقتراع من حصر وفرز وإعـــلان، بحيــث يقتصــر الحضور على وسائل الإعلام المصرح لها من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية.

ذا ك

قررت المحكمة أن مشروع القانون المعروض يتفق وأحكام الإعــــلان الدســــتوري الصادر في الثلاثين من مارس ٢٠١١ على النحو الوارد بالأمباب.

الباب الخامس عشر أهم البيانيات الصادرة عن لجنة الانتخابات الرئاسية ^(١)

تمهيد وتقسيم:

سوف نتول في هذا الباب أهم البيانات الصادرة عن لجنة الانتخابـــات الرئاســـية، وذلك فيما يلى :

أولا: بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٢٢ مارس ٢٠١٢.

ثانيا : بيان خاص للجنة الانتخابات الرئاسية حول جنسية السيدة والدة السيد حـــازم أبو إسماعيل.

أالنا: بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٣٠ مارس ٢٠١٢.

رابعا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٣١ مارس ٢٠١٢.

خامسا: بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١ أبريل ٢٠١٢.

سمادسما : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٤ أبريل ٢٠١٢.

سابعا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٥ أبريل ٢٠١٢.

ثامنا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٦ أبريل ٢٠١٢.

⁽¹⁾ تنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "شرح قواتين الامتخابات الرئاسسية فسي مصسر والدول العربية دراسة مقارنة"، شرح تفصيلي مقارن لنظم انتخاب رئيس الجمهورية في الدساتير والقوانين العربية والأجنبية وشرح مواد قانون الانتخابات الرئاسية المصري رقم ١٧٤ لمسنة ٢٠٠٥ المعدل، طبعة ٢٠٠٧.

أولا: بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٢٢ مارس ٢٠١٢ (١)

شهد ختام اليوم الثالث عشر من أيام وصول المترددين على مقر اللجنة إلى الـــرقم ألف، بعد استقبال اللجنة اليوم لـــ ٢٤ مواطناً قدموا للاستفســـار عـــن إجـــراءات المواعيد وترشيحه.

وفى سياق متصل تقدم السيد/ أحمد حسام كمال حامد خير الله، وشهرته حسام خير الله، بأوراق ترشحه إلى لجنة الانتخابات الرئاسية، مرشحا عــن حــزب الســـلام الديمقر اطى، ليرتفع بذلك عدد من تقدموا بأوراق ترشحهم إلى أربعة مرشحين.

وكانت اللجنة قد عقدت، عصر اليوم، اجتماعاً برئاسة المستشار/ فاروق سلطان وحصره أعضاؤها المستشارون ماهر البديري، ومحمد ممتاز متولي، وأحمد مشمان الدين خفاجه، كما حضره المستشار أمين عام اللجنة. وناقشت اللجنة عددا من المواضيع، أهمها: وضع ضوابط متابعة منظمات المجتمع المدني للانتخابات، وكذلك أسس المتابعة الدولية، كما ناقشت معايير التغطيلة الإعلامية، وضدوابط الدعابة الانتخابية، وأصدرت اللجنة قرارها رقم لم لسنة ٢٠١٧ بشأن ضدوابط متابعة عملية التصديق على التأبيدات في مكاتب التوثيق.

⁽۱) انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد " موموعة شرح الدساتير المصرية والمستويات الدستورية المستويات الدستورية المستورية المساتير المصرية مسن سسنة ١٨٧٣ إلسي ٢٠١١ والنصوص الكاملة للدستور الأمريكي والفرنسي والإيطالي والتركي والمساليزي والإيراني وغيرها، الطبعة الأولى ٢٠١٢.

ثانيا : بيان خاص للجنة الانتخابات الرئاسية حول جنسية السيدة والدة السيد حازم أبو إسماعيل

بناء على الاجتماع الذي عقدته لجنة الانتخابات الرئاسية في الرابعــة مــن ظهــر اليوم، وإذ عرض على اللجنة خطابي وزارة الخارجية بشأن جنسية المغفور لهــا، بإذن الله، السيدة/ نوال عبد العزيز نور والدة السيد/ محمــد حــازم صـــلاح أبــو إسماعيل، فقد قررت اللجنة إصدار البيان الآتي:

١ - بناريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١٢ تقدم السيد/ محمد حاتم صالح أبو إسماعيل بأوراق ترشحه لرئاسة الجمهورية، وقدم سيادته إقرارا بعدم حمله أو أي من والديه جنسية دولة أخرى خلاف الجنسية المصرية، وإقرارا آخر بعدم حمل زوجة سيادته لجنسية أخرى.

٢- بتاريخ ٣١ من مارس أرسلت اللجنة كتابين لــوزارة الداخليــة والخارجيــة،
 للاستعلام منهما عن جنسية المرشح المذكور ومرشحين آخرين وجنســية والــديهم
 وزوجاتهم.

 ٣- بتاريخ الثالث من أبريل ورد كتاب مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية يتضمن أن السيدة/ نوال عبد العزيز نور والدة السيد/ محمد حساتم صسلاح أبسو إسماعيل تحمل جواز سفر أمريكي وقم ١٥٩٨ ٥٠٠٦، وأنها استخدمته في عدة سفريات من وإلى مصر.

٤- بمعاودة الاستعلام من وزارة الخارجية بناء عن هذا الكتاب، ورد اليوم كتابان من وزارة الخارجية، يتضمن أولمهما أن وزارة الخارجية الأمريكية أفادت بأن السيدة نوال عبد العزيز نور حصلت على الجنسية الأمريكية في ٢٥ مسن أكتبوبر سنة ٢٠٠٦، وتضمن الثاني صورة من الطلب المقدم من المذكورة للحصول على الجنسية الأمريكية.

٥ قررت اللجنة ضم تلك الكاتبات لملف ترشح المبيد محمد حازم أبو إسماعيل،
 وإخطاره بها.

٦- تم إخطار السيد / أيمن إلياس وكيل المرشح بمضمون كتابي الخارجية لعدم رد
 المرشح على هاتفه النقال المعطى رقمه للجنة .

ثالثاً : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٣٠ مارس ٢٠١٢ (١)

وكان قد تقدم للترشح في السادسة والثلث مساء اليوم حضر السيد/ محصد حسازم صلاح أبو إسماعيل لتقديم أوراق ترشحه لرئاسة الجمهورية، وقد قدم نماذج تأييد ما يجاوز الثلاثين نائباً من مجلسي الشعب والشورى، كما قدم عددا من نماذج تأييد المواطنين، قرر سيادته أنها تجاوز الثلاثين الف نموذج، ويجرى الأن إحصاؤها وتأمينها من قبل الأمانة العامة للجنة في حضور مندوبي المنقدم، وبـخلك بكـون السيد/ محمد حازم صلاح أبو إسماعيل سابع المتقدمين رسميا للترشيح، فضلا عن كون سيادته أول من يستوفى من المتقدمين تأييدات نواب البرلمان، فضلا عن كونه في الطريق ليصبح ثالث من تجاوز تأييداتهم الشعبية الثلاثين الفت تاييد.

وفى سياق متصل احتشد منات من المواطنين حول مقر اللجنة اعتباراً من التهاء صلاة الجمعة، رفعوا الاقتات تأييد السيد محمد حازم أبو إسماعيل، ورددوا هتافات بتأييده رئيساً للجمهورية، كما تم لصق ووضع العديد مسن الملصقات واللاقتات المحاتبة حول المقر وفى الشوارع المحيطة بها، وعلى الفرور أوسات اللجنة خطابين، عززتهما عن طريق الفاكس، إلى السيد وزير الداخلية ومحافظ القاهرة تخطرهما فيه بخرق حظر الدعاية، والإالات التحادة والادارى على نققة المخالف.

⁽١) أنظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الانتخابات دراسة مقارنة" شرح نفصيلي مُقارن المنشريعات المصرية والعربية المتعلقة بجميع أنواع الانتخابات ومباشرة الحقــوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية، ص١٥١ وما بعدها .

رابعاً: بيان لَجِنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٣١ مارس ٢٠١٢ (١)

في نهاية اليوم الثاني والعشرين من الأيام المخصصة لتلقى طلبات الترشح لرئاســة الجمهورية، استقبلت لجنة الانتخابات الرئاسية عدد ٣٨ مواطنا، ليصــبح إجمــالي المتقدمين ١٢١٥ مواطنا.

وفى الآن ذاته استأنفت أمانة اللجنة ظهر اليوم إحصاء وتأمين باقي نماذج التأييدات المقدمة من السيد/ محمد حازم صلاح أبو إسماعيل، وقد أوشكت عملية الإحصاء ، على الانتهاء.

وفى سياق متصل أرسلت اللجنة كتابين لوزارتي الخارجية والداخلية للاستعلام عما إذا كان المرشحان الدكتور/ عبد النعم أبو الفتوح عبد الهادي، والسيد/ محمد حازم صلاح أبو إسماعيل ووالديهما وزوجتيهما يحملون الجنسية المصرية وعما إذا كان أي من هؤلاء، يحمل أو حمل جنسية أخرى خلاف المصرية.

⁽١) انظر القاضي د. عبد الفتاح مراد "الدساتير العربية والمستويات الدوليسة" دراسـة مقارنة بين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالـة والاتفاقيــات الدولية والشريعة الإسلامية – ص٦٩ وما بعدها.

خامسا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١ أبريل ٢٠١٢ ^(١)

في نهاية اليوم الثالث والعشرين من الأيام المخصصة لتلقى طلبات النرشح لرئاسة الجمهورية، استقبلت لجنة الانتخابات الرئاسية عدد ٢٦ مواطنا ، ليصبح لجمسالي المتقدمين ١٢٤١مواطنا.

وقد استقبلت اللجنة اليوم السيد/ هشام البسطويسي السذي قسدم أوراق ترشسحه للمستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة، مرشحاً عن حزب التجمع الوطني التقسمي الوحدوي، وبهذا يصبح ثامن المتقدمين للنرشح، وخامس المرشحين عن الأحرزاب السياسية.

وكانت اللجنة قد أصدرت تكذيباً للأنباء، التي ترددت في بعض المواقع الإلكترونية بشأن تلقيها مستندات تتعلق بجنسية والدة أحد المرشحين.

كما اكتشفت اللجنة خلال فحصها لنماذج التأليد، تأليد عشرة مواطنين الكثـر مـن مرشح، وقد أحال رئيس اللجنة الواقعة إلى معالي النائب العام الاتخاذ شؤونه قبلهم، بحسبان أن ما ارتكبوه جنحة معاقب عليها بالحبس والغرامة، بمقتضى قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية.

وفى سياق أخر، أصدرت اللجنة اليوم قرارا بتشكيل لجنة تختص بمراقبة وتقييم حجم الإنفاق على الدعاية الانتخابية للمرشحين لرئاسة الجمهورية، وتعمل على التأكد من مصادر تمويل الحملات الانتخابية، ومدى مطابقتها للضواط الواردة بالقانون، ومراقبة مدى التزام المرشجين بالضوابط المقررة قانونا للدعاية والإنفاق.

⁽۱) أنظر القاضي د. عبد القتاح مراد "التعليق على قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والقوانين المكملة لها طبقا الحصدث التعمديلات"، طبعة ٢٠١٢ – ص ٦٧ وما بعدها.

سادسا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ؛ ١ أبريل ٢٠١٢

تعلن اللجنة أنه في تمام الساعة السابعة والنصف من مساء اليوم، السبت الموافق ١٤ من ايريل سنة ٢٠١٧، أنهت عملها الذي بدأته من أول أمس بشان فحصص ومراجعة جميع ملفات المتقدمين المترشح لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية، والذي تحدد له يومي ٢٣، ٢٤، ١٥ مايو سنة ٢٠١١، وكذا بحث الاعتراضات المقدمة سن بعض المرشحين على أخرين وقد انتهت اللجنة إلى استبعاد عشرة من طالبي الترشيح لحدم توافر شرطأ أو أكثر من الشروط الواجب نوافرها قانونا.

وكلفت آمين عام اللجنة بإخطار من تم استبعادهم ليتسنى لمن يرغب مسنهم في التظلم إلى اللجنة في المواعيد المقررة قانونا.

لجنة الانتخابات الرئاسية

سابعا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٥ أبريل ٢٠١٢

نظرت اللجنة التظلمات المقدمة من السادة:

١- عمر محمود سليمان

٢- محمد ممدوح حلمي قطب

٣- أشرف زكى حسن بارومة

٤- إبراهيم أحمد إبراهيم الغريب

٥- أحمد حسام الدين خيرت مصطفى

وبعد أن استمعت اللجنة إلى أوجه دفاع كل منظلم ووقفت على أسباب تظلمه قررت التأجيل لجاسة الثلاثاء الموافق السابع عشر من أبريسل ٢٠١٢ الإصدار قراراتها بشأن تلك التظلمات.

لجنة الانتخابات الرئاسية

ثامنا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٦ أبريل ٢٠١٢

نظرت اللجنة اليوم التظلمات المقدمة من السادة:

١- محمد حازم صلاح أبو إسماعيل

٢- أيمن عبد العزيز نور

٣- محمد خيرت الشاطر

٤ - مرتضى أحمد محمد منصور

٥- احمد محمد عوض على

وبعد أن استمعت اللجنة إلى أوجه دفاع كل منظلم ووقفت علمـــى أســــباب تظلمــــه وقررت اللجنة إصدار قراراتها يوم الثلاثاء الموافق السابع عشر من أبريل ٢٠١٢ شأن تلك النظلمات.

الباب السادس عشر أسباب ومنطوق القرارات العادرة من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق بعض المرشمين لرئاسة الجمهورية

تمهيد وتقسيم:

سوف نتتاول في هذا الباب أسباب ومنطوق القرارات الصادرة من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية، وذلك فيما يلي : المفسل الأولى : أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر، لمنصب رئيس الجمهورية.

الفصل الثاني: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشان عدم قبول أوراق ترشح السيد / عمر محمود سليمان، لمنصب رئيس الجمهورية. الفصل الثالث: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / محمد حازم صلاح أبو إسماعيل، لمنصب رئيس الجمهورية.

الفصل الرابع: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / مرتضى لحمد منصــور، لمنصــب رئــيس الجمهورية.

الفصل الخامس: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / أيمن عبد العزيز نور، لمنصب رئيس الجمهورية.

الفصل السابع: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشان عدم قبول أوراق نرشح السيد / محمد ممدوح حلمي قطب، لمنصب رئيس الجمهورية. الفصل الثامن: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / أشرف زكي حسن بارومة، لمنصب رئيس الجمهورية.

الفصل التاسع: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / أحمد حسام الدين خيرت، لمنصب رئيس الجمهورية. المقصل العاشر: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنسة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / أحمد محمد عوض علي، لمنصب رئيس الجمهورية.

الفصل الأول

أسباب ومنطوق القرار العادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / محمد خيرت سعد عبد اللطية. الشاطر لمنصب رئيس الجمهورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم السبت الموافق الرابع عشر من أبريل سنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوية كل من:

آ- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استثناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري

النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا " السيد المستشار/ محمد ممتاز متولي النائب الأول لرئيس محكمة النقض ٢- السيد المستشار/ أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

المليد المستسور المستسور المستبين المستسور

وقررت اللجنة الآتي بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :-

لما كأن البين من الأوراق أن السيد/ محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر قد أدين في الجناية رقم ل استفلام عسكرية عليا ولم يرد اليه اعتباره فيها علي النحو الذي رسمه القانون ولا يغير من ذلك رد اعتباره في الجناية رقم ٨ استف ١٩٩٥ عسكرية عليا القي القحم الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٣/٣ والذي يبين فيها أن الطالب اخفي علي المحكمة الحكم الصادر في المجناية رقم ٢٠١٢/٣/١ من قريب أو بعيد ما كان قد صدر لصالحه حكم رد الاعتبار في الجناية رقم ٨ استنة ١٩٩٥ لعدم ما كان قد المدالمة اللكم برد اعتباره .

وُلاً مُحلُ لتَذرعُ الشّاطرُ بِالمُذكرةُ المُصدق عليها بالعفو عنه وآخرين لأنها لا تغني عن رد الاعتبار وفق لحكام القانون.

للذلك

قررت اللجنة وبلجماع الأراء عدم قبول أوراق ترشح السيد / محمد خيرت سـعد عبد اللطيف الشاطر لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية المقرر إجراء انتخابه يومى ٢٣، ٢٤ مايو ٢٠١٢ .

وعلى أمانة اللجنة إخطاره بهذا القرار

الفصل الثانى

أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / عمر محمود سليمان

لمنصب رئيس الجممورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم السبت الموافق الرابع عشر من أبريل سنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان رئيس المحكمة الدستورية العليا

و عضوية كل من:

رئيس محكمة استثناف القاهرة ١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبر اهيم ٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري

النائب الأول لر تيس المحكمة الدستورية العليا

النائب الأول لرئيس محكمة النقض ٣- السيد المستشار/ محمد ممتاز متولى ٤- السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة:-

لما كان البين من الأوراق أن السيد / عمر سليمان تقدم بأوراق ترشحه وقد تبين الجنة أن التأييدات الشعبية الصحيحة المقدمة منه عن محافظة أسيوط ٩٦٩ تأبيدا، ولما كانت هذه المحافظة هي المتممة لعدد المحافظات المطلوبة، وكانت بذلك تقل عن الحد الأدنى المطلوب لكل محافظة قانونا، ومن ثم فقد فقد طالب الترشيح شرطا من شروط ترشحه.

ا ذا ك

قررت اللجنة وبإجماع الآراء عدم قبول ترشح السيد / عمر محمود سليمان لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية المقرر انتخابه يومي ٢٢ ، ٢٢ مايو وعلى أمانة اللجنة إخطاره بهذا القرار

القصل الثالث

أسباب ومنطوق القرار العادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / مدمد دازم صلام أبو إسماعيل أمنصر رئيس الجممورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل سسنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوية كل من:

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استثناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري

الناتب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا " الدائب الأول لرئيس محكمة الدستورية العليا " الدائب الأول لرئيس محكمة النقض

٤- السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :-

لما كان البين من الأوراق أن السيدة/ نوال عبد العزيز عبد العزيز نور والدة طالب الترشح محمد حازم صلاح أبو إسماعيل قد اكتسبت الجنسية الأمريكيـــة بتـــاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٠ إلى جانب جنسيتها المصرية وهو ما تحقق لدى اللجنة من :

أولاً: أصل الشهادة الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية مختومة بالخاتم البارز والعلامة المائية للجهة مصدرتها وممهورة بتوقيع منسوب لمصدورها وردت السي والعلامة المائية للجهة مصدرتها وممهورة بتوقيع منسوب لمصدورة بناء علسي اللجنة عن طريق وزارة الخارجية بالطريق المعتبر قانونا وهي صادرة بناء علسي طلب السفارة المصرية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتقيد أن الصدكورة مواطنسة أمريكية اعتبارا من ٢٠/٠/١٠ وقد ورد هذا المستند السي اللجنسة بتساريخ ٢٠١٧/٤/١٢ بعد صدور حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢/٣٨٨٠ و بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٢ .

ثانياً: كتاب وزارة الخارجية كان مرفقا به صورة استمارة التصسويت الخاصسة بالسيدة نوال نور، والواردة إليها من القنصلية المصرية بلوس أنجلوس من مكتب السجلات التابع لمقاطعة لوس أنجلوس والتي تقر فيها المذكورة أنها مواطنسة أمريكية على نحو ما ورد بكتاب الخارجية المصرية.

ثلثًا: بيان حركة الدخول والخروج الواردة من إدارة الجوازات والجنسية بــوزارة الداخلية المصرية والتي تفيد وجــود تحركــات بجــواز ســـفر أمريكــي بــرقم ٥٠٠٦١١٥٩٨ باسم نوال عبد العزيز نور، حيث وصلت به من الولايات المتحـــدة الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٤ وغادرت بـ اللَّـي المانيـ ابتــاريخ ٢٠٠٨/١١/٦ وعادت به من المانيا في ٢٠٠٩/٨/١٦ .

رَّابِعا: صُورَةً ملونةً منَّ طلبُ حُصول السيدة المذكورة علي جواز سـفر أمريكـــي وعليه صورتها وبياناتها الرئيســـية ورد مرفقـــا بكتـــاب وزارة الخارجبـــة فـــي ٢٠١٧/٤/٧ .

لما كأن ذلك وكان البين من جماع الأوراق السالف بيانها أنه استقر في ضمير هذه اللجنة اكتساب السيدة / المرحومة نوال عبد العزيز عبد العزيز نور والدة طالب الترشيح للرئاسة ، ولا ينال من ذلك الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٤/١١ في الشق المستعجل من الدعوى رقم ٢٦/٣٢٨١ ق إذ لا يعد وهذا الحكم ان تضمن تكليفًا لوزارة الداخلية بإعطاء طالب الترشح شهادة من واقع سجلاتها تغيد خلو تلك السجلات مما يفيد اكتساب السيدة المسذكورة جنسية أخرى عدا الجنسية المصرية وهو ما قامت وزارة الداخلية فعلا بتنفيذه وفق ما

وإذ كان من المستقر عليه أن ثبوت الجنسية الأجنبية لا يكون إلا عـن طريـق سلطات الدولـة صـاحية سلطات الدولـة صـاحية الجنسية ، وقد لا يثبت لدى جهـات الدولـة صـاحية الجنسية الأصلية هذا المنح طالما لم يخطرها صاحب الشأن في حينه على النحـو الذي رسمه القانون(١٠).

لذلك

قررت اللجنة ويلجماع الآراء عدم قبول طلب نرشح السيد / محمد حازم صلاح أبو إسماعيل لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية المقرر إجراء انتخابه يومي ٢٣ ، ١٤ مايو سنة ٢٠١٧ . وعلى أمانة اللجنة إخطاره بهذا القرار

⁽¹⁾ أنظر القاضي د. عبد الفتاح مسراد "التشسريعات البرلمانيسة فسي السدول العربيسة والمستويات الدولية"، ص ٣٨ وما بعدها.

الفصل الرابع

أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / مرتضى أحمد محمد منصور لمنصد رئيس الجمهورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل سسنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستثار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

و عضوية كل من:

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استثناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري
 النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا

٣- المسيد المستشار/ محمد ممتاز متولي النائب الأول لرئيس محكمة النقض

٤- السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :-

لما كان البين من الأوراق أن رئاسة حزب مصر القومي منتازع عليها، ولم يحسم النزاع نهائيا حتى الأوراق أن رئاسة حزب مصر القومي منتازع عليها، ولم يخبر من ذلك تنازل المنتازعين علي الرئاسة لأحدهم بحسبان أن ولوج هذه الوسيلة طريقا لحل النزاع يؤدي إلي الانسلاخ عسن الإرادة الشعبية للحزب، وهو ما يهدم فكرة الحزبية السياسية مسن أساسها، أم الحسم القضائي فإنه يكون نتيجة حكم فضائي يصدر من القضاء المختص فاصلا فسي النزاع فصلا نهائيا كاشفا عن جميع إرادة أعضاء الحزب في اختيار شخص رئيس الحزب و هيئته العليا .

لما كان ذلك وقد خلت الأوراق مما يفيد وجود ممثل قانوني للحزب اتفاقا على نحو ما سلف أو أن النزاع قد حسم قضائباً ومن ثم فإن ترشح السيد / مرتضى أحمد محمد منصور المنسوب إلى الحزب يكون لا أساس له .

اذا اي

قررت اللجنة عدم قبول طلب ترشح السيد / مرتضى أحمد محمد منصور، المنصب رئيس الجمهورية المقرر إجراء انتخابه يومي ٢٣، ٢٤ مايو سنة ٢٠١٢ و على أمانة اللجنة إخطاره بهذا القرار

الفصل الخامس

أسباب ومنطوق القوار العادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / أيمن عبد العزيز نور لمنصب رئيس الجمهورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل ســنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوية كل من:

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري

النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا

السيد المستشار/ محمد ممتاز متولي النائب الأول لرئيس محكمة النقض
 السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجى النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :-

لما كان البين من الأوراق أن السيد /د. أيمن عبد العزيز نور قد أدين في الجنابــة رقم 2570 لمنة 2700 عابدين ولم يرد إليه اعتباره على النحــو الــذي رســمه القانون، ولا يغير من ذلك صدور قرار من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعفائه من العقوبات التكميلية المترتبة على الحكم المشار إليه ، ومن ثم يكون قــد فقد شرطا من شروط مباشرة الحقوق السياسية إعمالا لموجبات الفقرة الأولى مــن المادة الثانية من القانون ٧٢ لسنة ١٩٥٦ المحدل بتظيم مباشرة الحقوق السياســية ، ومن ثم فيائه لا يحق له المترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

4 11

قررت اللجنة وبإجماع الأراء عدم قبول طلب ترشيح السيد /د. أيمن عبد العزيـــز نور لرئاسة جمهورية مصر العربية المقرر إجراء انتخابه يـــومي ٢٣، ٢٤ مـــايو سنة ٢٠١٢ .

وعلى أمانة اللجنة أخطاره لهذا القرار

الفمل السادس

أسباب ومنطوق القرار العادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بَشْأَن عدم قبول أوراق ترشم السيد / إبراهيم أحمد إبراهيم الغريب لمنصب رئيس المممورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل ســنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوية كل من :

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استثناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري
 النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا

٣- السيد المستشار / محمد ممتاز متولي النائب الأول لرئيس محكمة النقض
 ٤- السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدو لة

.

وقررت اللجنة الآتي

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :لما كان البين من الأوراق أن السيد /إبراهيم أحمد إبراهيم الغريب تقدم بـأوراق
ترشيحه وقد استبان للجنة عدم توافر العدد المطلوب من التأييدات الشعبية اللازمــة
لقبول ترشيحه وعدها ثلاثون ألف تأييد إذ بلغت التأييدات المقدمــة منــه ٢٩٢١٤
تأييدا وأيضا فإن البعض من الأوراق أن المذكور يتمتع بجنسية أخــرى بخــلاف
الجنسية المصرية ذلك أن الثابت من الأوراق تردده على البلاد وسفره إلى الخارج
بجواز سفر أمريكي.

استنادا إلى ما سبق بيانه فإن المذكور يكون قد فقد شرطين أساسيين من شروط تر شحه لرئاسة الجمهورية .

لنلك

قررت اللجنة بلجماع الأراء عدم قبول أوراق نرشح السيد / إيراهيم أحمد إيــراهيم الغريب لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية المقرر إجراء انتخابه يومي ٢٣ ، ٢٤ مايو سنة ٢٠١٢ . و على أمانة اللجنة الخطار و بهذا القرار

الفصل السابع

أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / محمد ممدوم علمي قطب

لمنصب رئيس الجممورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل ســنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوية كل من:

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استثناف القاهرة
 ٢- السيد المستشار / ماهر على البحير ى

- يربي النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا

٣- السيد المستشار/ محمد ممتاز متولي النائب الأول لرئيس محكمة النقض

٤- السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :-

لذلك

قررت اللجنة بإجماع الأراء عدم قبول طلب ترشيح السيد / محمد ممدوح حلمـــي قطب لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية المقرر لجراء انتخابه يـــومي ٢٣ ، ٢٤ مايو سنة ٢٠١٢

وعلى أمانة اللجنة إخطاره بهذا القرار

الفصل الثاهن

أسباب ومنطوق القرار العادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / أشرف زكي حسن بارومة لمنصب رئيس الجمهورية (١)

تهمسيب رعيس البهمسورييه

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل سسنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوية كل من :

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استثناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري

النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا

السيد المستشار/ محمد ممتاز متولى الناتب الأول لرئيس محكمة النقض
 السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجى النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة:-

لَّمَا كَانُ اللِمِينَ مَنَ الأُورَاقَ أَنَ السَّدِ / أَشَرَفَ زَكَى حَسَنَ بارومَــةَ تَضَــَمنَ أُوراقَ تَرْشَحَهُ شُهَادَةَ صَادَرَةً مَنْ مَنْطَقَةً تَجَادِدُ طَنْطًا تَقْدِدُ أَنَّ المَذْكُورِ تَخْلُفَ عَنَّ التَجْنِــدَ حَتَى تَجَاوِزُ سَنَ الثَّلاثِينَ وقَيِدتَ ضَدَه القَضْدِةُ رَقَّمَ ٨٨٥ / ٩٩ جَنْحَ عَسَكَرِيةَ طَنْطًا وتَمَ اتَخَاذَ كَافَةَ الأَجْرِ اءَاتُ القَانُونِيةِ حَيَالُهُ .

ولما كان الترشح لمنصب رئيس الجمهورية قد أفتقد شرطا من الشروط المقــررة قانونا لخوض انتخابات الرئاسة لتخلفه عن أداء الخدمة العسكرية.

لذاسك

قررت اللجنة بإجماع الأراء عدم قبول طلب الترشيح المقدم من الســيد / أشــرف زكي حسن بارومة لرئاسة الجمهورية المقرر إجراء انتخابه يومي ٢٣ ، ٢٤ مايو سنة ٢٠١٢

وعلى أمانة اللجنة إخطاره بهذا القرار

رئيس اللجنة

(١) رئيس حزب مصر الكنانة .

الفصل التاسع

أسباب ومنطوق القرار العادر من لهنة الانتخابات الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشم السيد / أحمد حسام الدين خيرت

لمنصب رئيس الجممورية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل ســنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوية كل من:

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري

النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا

٣- الميد المستشار/ محمد ممتاز متولي الناتب الأول لرئيس محكمة النقض
 ٤- الميد المستشار/ أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :-

لما كان البين من الأوراق أن رئاسة حزب مصر العربي الاشتراكي متنازع عليها ولم يحسم هذا النزاع بعد قضاءاً أو اتفاقا وخلت الأوراق من وجود من يمثل هذا الحزب قانونا ، ومن ثم فإن الترشح المنسوب صدوره للحزب المشار إليه للسيد / أحمد حسام الدين خيرت يوسف مصطفى يكون على غير أساس .

A 11 1

قررت اللجنة بلجماح الآراء عدم قبول طلب ترشيح السيد / لحصـد حسـام الـدين خيرت يوسف مصطفى لمنصب رئيس جمهورية مصر العربية المقـرر انتخابـه يومي ٢٢، ٢٤ مايو سنة ٢٠١٢ و على أمانة اللجنة لخطار و بهذا القرار

القمل العاشر

أسباب ومنطوق القرار العادر من لجنة الانتخابات الرئاسية بـشأن عدم قبـول أوراق ترشم السيـد / أحمد محمد عوض علي

لهنصب رئيس الجمهمرية

انعقدت لجنة الانتخابات الرئاسية اليوم الجمعة الموافق الثالث عشر من أبريل سنة ٢٠١٢ برئاسة السيد المستشار / فاروق أحمد سلطان

رئيس المحكمة الدستورية العليا

وعضوبة كل من:

١- السيد المستشار / عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استثناف القاهرة

٢- السيد المستشار / ماهر على البحيري

النائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا

٣- السيد المستشار/ محمد ممتاز متولى النائب الأول لرئيس محكمة النقض ٤- السيد المستشار / أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

وقررت اللجنة الآتى

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة :-

لما كان البين من الأوراق أن رئاسة حزب مصر القومي منتازع عليها ولم يحسم هذا النزاع حتى الآن ، وخلت الأوراق من وجود من يمثل هذا الحزب قانونا، ومن ثم فإن الترشح الصادر للسيد / أحمد محمد عوض على من السيد / سيد محروس عبد الوهاب محمد بدعوى تمثيل للحزب بكون على غير أساس (١).

الذالك

قررت اللجنة بإجماع الأراء عدم قبول طلب ترشيح السيد / أحمد محمد عـوض لمنصب رئيس الجمهورية المقرر إجراء انتخابه يومي ٢٣، ٢٤ مايو وعلى أمانة اللجنة إخطاره بهذا القرار

رئيس اللجنة

(١) أنظر القاضى د. عبد الفتاح مسراد "التشسريعات البرلماتية قسى السدول العربيسة والمستويات الدولية"، ص ٣٨ وما بعدها.

الباب السابع عشر

بيان الأوراق المطلوب تقديمها إلى لجنة الانتخابات الرئاسية لكل مرشم ونموذم التوكيل والماف الالكتروني الخاص بالمؤيدين

تمهيد وتقسيم:

سُوفٌ نَدُّ لَكُ وَ لَهُ هَذَا البَاب بِيانِ الأوراقِ المطلوب تقديمها إلى لجنــة الانتخابــات الرئاسية لكل مرشح ونموذج التوكيل والملف الإلكتروني الخاص بالمؤيدين وذلــك فيما يلي :

أولا: المستندات المطلوبة من طالب الترشح رئيساً لجمهورية مصر العربية : أولاً: المرشح من أحد الأحزاب:

١- طلب الترشح على النموذج (١ ب انتخابات رئاسية)

 ٢- كتاب ترشيح الحزب معتمد من لجنة شؤون الأحــزاب علــى نمــوذج (٢ ج انتخابات رئاسية)

٣- شهادة من أي من مجلسي الشعب أو الشورى بعدد الأعضاء المنتخبين من الحزب في آخر انتخابات تشريعية على نموذج (٢ د انتخابات رئاسية)

تَانياً: سائر المرشحين:

٢- طلب الترشيح على النموذج (١ أ انتخابات رئاسية)

٢- نماذج تاييد من اي من:

 أ - ثلاثين عضوا من أعضاء مجلسي الشعب والشورى على نموذج (٢ أ انتخابات رئاسية)

ب - ثلاثين ألف ناخب من خمسة عشر محافظة على ألا يقل عدد المؤيدين مـن المحافظة الواحدة عن ألف مواطن على نموذج (٢ ب انتخابات رئاسية) - وتقدم إلى اللجنة في صورتها الورقية الأصلية بالإضافة إلى الملف إلكتروني.

ثالثاً: الأوراق المطلوبة من جميع المرشحين:

١- شهادة ميلاد المرشح أو مستخرج رسمي منها.

٧- صورة بطاقة الرقم القومي.

٣- صحيفة الحالة الجنائية

٤- إقرار من طالب الترشيح بانه مصري من أبوين مصريين وأنه أو أي مسن
 والديه لم يحمل جنسية أخرى غير المصرية.

٥- إقرار من طالب الترشيح أنه غير متزوج من غير مصري.

٦- شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو الاعفاء منها طبقا للقانون.

 إقرار الذمة المالية طبقا لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع.

٨- بيان المحل المختار بمحافظة القاهرة الذي يخطر فيه طالب الترشيح بكل ما
 يتصل به من عمل لجنة الانتخابات الرئاسية.

ثانياً: نموذج التوكيل الخاص بالمؤيدين

نموذج رقم (٢ب) انتخابات رئاسية نموذج تأييد ناخب

لجنة الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢

اسم المرشح : اسم الشهرة : بطاقة الرقم القومي :
اسم المواطن المؤيد : الوظيفة : محل الإقامة :
أقر أنا/
محضر توثيق رقم () الله في يوم

خاتم شعار الجمهورية

ثالثًا: صورة طبق الأصل من الملف الإلكتروني الذي يجب على المرشح تقديمه رفقة توكيلات التأييد

				نمح: مي للمرشح: مؤيد المرشح (م	اسم المرة الـ قـ القـ
، قو		قم القه مــــ)	ا من ه اقع بطاقة الرا	مي سمرسح. مديد الماشح (ا	الزهم العو
رقم محضر الترثية	مكتب التوثيق	المحافظة	الرقم القومي	الاسم الاسم	مسلسل
التوثيق				-	
				ļ	
				-	
				 	
	ļ				

الباب الثامن عشر جدول مواعيد إجراءات الانتخابات الرئاسية

تمهيد: سوف نتناول في هذا الباب جدول مواعيد إجراءات الانتخابات الرئاسية في داخـــل جمهورية مصر العربية وخارجها، وذلك فيما بلي:

المادة في القانون	الميعاد	عدد الأيام	الإجراءات	م
١.	الخميس		إعلان فتح باب الترشيح ومدة تقديم	١
1	7.17/8/1		الطنبات ومواعيد الانتضاب الأول	
			والإعادة في الداخل والخارج	
1.	من السبت	ثلاثون	بدء تلقي طلبات الترشيح اعتبسارا	۲
١٣	7.17/7/1.	يوما	من الساعة التاسعة صباحاً حتى	
	حتى الأحد		الساعة الثامنة مساءا خلال المدة	
	4.14/8/		المحددة لتلقي طلبات الترشيح عدا	
			اليوم الأخير للساعة الثانية ظهرا	
7/12	الاثنين	يوم واحد	إعلان قائمة مقدمي طلبات الترشيح	٣
J	4.14/2/9		والمؤيدين من أعضاء المجالس	
			المنتخبة (بالإعلان في صحيفتين	
			يوميتين واسعتي الانتشار في اليوم	
			التالي لانتهاء مدة تلقي طلبات	
			الترشيح)	
3/17	من الثلاثاء	يومين	تلقي الاعتراضات من أحد	٤
[7.17/8/1.		المرشحين على آخر مــن الســاعة	
	حتى الأربعاء		الثامنة صباحا حتى الساعة الثامنة	
	7.17/8/11		مساءا خلال المدة المحددة لتلقيى	
			الاعتراضات	
۱٦،١٥	من الخميس	خلال	الفصل في الاعتراضات وبحث	٥
	7.17/8/17	يومين	شروط الترشيح، وإخطار مــن لـــم	
	حتى الجمعة		تتوافر فيه الشروط بعدم قبول طلب	
	7.17/8/17		ترشيحه واستبعاده (مع مراعـاة أن	ĺ
			يتم إخطار من استبعد في ذات اليوم)	
١٦	من السبت	يومين	التظلمات من قرارات الاستبعاد	٦
	7.17/2/12	٨٤ ساعة		
	حتى الأحد			
	7.17/2/10			

المادة في	T	Π.	T	
القانون	الميعاد	عدد الأبيام	الإجراءات	م
١٦	الاثنین ۲۰۱۲/٤/۱٦	غداس ۲۶۰	البت في التظلم	٧
١٧	الخميس ۲۰۱۲/٤/۲٦	يوم واحد	إعلان القائمة النهائية للمرشحين (وتديد ميعاد بدء الحملة الانتخابية (الإعلان بالنشر في الجريدة الرسعية وفي صحيفتين بوميتين واسعتى الانتشار) – (قبل خمسة	٨
			وعشرين يوماً من اليـُــوم المحـــدد للانتخاب الأول)	
۲.	من الاثنین ۲۰۱۲/٤/۳۰ حتی منتصف لیل ۲۰۱۲/۵/۲۱	۲۱ يوم	بدء الحملة الانتخابية (قبل ثلاثــة أسابيع من الانتخاب الأول)	٩
۲.	الاثنین ۲۰۱۲/۵/۲۱		انتهاء الحملة الانتخابية (قبل يومين من الانتخاب الأول)	١.
	من الجمعة ٢٠١٢/٥/١١ حتى الخميس ٢٠١٢/٥/١٧	سبعة أيام	الانتخاب الأول للمصريين في الخارج	11
	الأربعاء ۲۰۱۲/۵/۲۳ والخميس ۲۰۱۲/۵/۲٤	يومين	الانتخاب الأول بالداخل	۱۲
۳۸	السبت ۲۰۱۲/۵/۲٦		انتهاء الفرز وإرسال المحاضر للجنة الانتخابات الرئاسية	۱۳
۳٦	حتى الأحد ۲۰۱۷/٥/۲۷		تقديم الطعون في قرارات اللجان العامة (في موعد أقصاه اليوم التالي للقرار المطعون فيه).	١٤
٣٩ ، ٣٦ ٤١	الثلاثاء ٢٠١٧-/٢٠١	خلال ثلاثة أيام	البت فيما يرد من الطعون بشأن أعمال اللجان العامة، وإعلان النتيجة النهائية للانتخاب الأول وإخطار الفائز برئاسة الجمهورية	10

المادة في القانون	الميعاد	عدد الأيام	الإجراءات	م
۲.	الأربعاء		بدء الحملة الانتخابية للانتخاب	١٦
	7.17/0/8.		الثاني	
٧.	الجمعة	الساعة	انتهاء الحملة الانتخابية للانتخاب	۱٧
	7.17/7/10	۱۲ ظهرا	الثاني	
	من الأحد	سبعة أيام	الانتخاب الثاني للمصريين بالخارج	١٨
	7-17/7/8			
	حتى السبت			
	4.14/7/9			
٤٠	السبت		الانتخاب الثاني في الداخل	19
	7 - 1 7/7/17			
	والأحد			
	7.17/7/17			
	الاثتين		انتهاء الفرز	۲.
	7.17/7/14			.
	حتى الثلاثاء		تلقى الطعون	17
	1.17/7/19		•	
٤١	حتى الخميس		البت في الطعون وإعلان النتيجة	77
	1.17/7/71		النهائية وإخطار الفائز برئاسة	
			الجمهورية	

الباب التاسع عشر القرارات النمائية الصادرة من لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن تظلمات المرشدين من رفض قبول أوراقمم (۱)

قررت لجنة الانتخابات الرئاسية بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٧ رفض التظلمات العشرة المقدمة من المرشحين الذين قررت عدم قبول أوراق ترشيحهم لملانتخابات الرئاسية. ونحن نرى أن هذا القرار يُعتبر قرارا نهائيا باتا ولا يجوز الطعن فيه أمام أي جهة أخرى، وإذا تم النظلم منه أمام ذات اللجنة فإنه مسوف يُسرفض لمسابقة الفصل فيه.

⁽¹⁾ القطر أسماء المرشحين العشرة المرفوضة تظلماتهم : ما سبق ذكره في الباب السادس عشر، من صفحة ٧١ الجي صفحة ٨٢ .

قائمة مراجع البحث

مؤلفات المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد:

- موسوعة شرح الدسائير المصرية والمستويات الدسستورية الدولية، شرح النصوص الكاملة للدسائير المصرية من سنة ١٨٢٣ إلى ٢٠١١ والنصوص الكاملة للدستور الأمريكي والفرنسي والإيطالي والتركسي والمساليزي والإيرانسي وغيرها، الطبعة الأولى ٢٠١٢.
- موسوعة الانتخابات دراسة مقارنة، شرح تفصيلي مقارن للتشريعات المصرية والعربية المتعلقة بجميع أنواع الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية.
- التعليق على قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلسي الشعب والشورى
 والقوانين المكملة لها طبقا لأحدث التعديلات، طبعة ٢٠١٢.
- التعليق على الإعلان الدستوري لسنة ٢٠١١ والدساتير السابقة عليه وقـــانون الأحراب السياسية المعدل ٢٠١١، طبعة ٢٠١٢.
- الدساتير العربية والمستويات الدولية، دراسة مقارنة بسين الدساتير العربية والدساتير الأجنبية ومستويات الدفاع والعدالة والاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية.
 - التشريعات البرلمانية في الدول العربية والمستويات الدولية.
- شرح قوانين الانتخابات الرئاسية في مصر والدول العربية دراسسة مقارنسة،
 شرح تفصيلي مقارن لنظم انتخاب رئيس الجمهورية في الدساتير والقوانين العربية
 والأجنبية وشرح مواد قانون الانتخابات الرئاسية المصري رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥
 المحدل، طعة ٢٠٠٢
 - موسوعة شرح قوانين المحاكم الاقتصادية، طبعة نادي القضاة ٢٠١٢
- شرح قوانين الهيئات القضائية، السلطة القضائية وقانون المحكمة المستورية العليا
 ومجلس الدولة وقانون النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة ومجلس الهيئات القضائية،
 طبعة ٢٠١٢.
- موسوعة شرح قانون التجارة المصري ، دراسة مقارنة، طبعة نادي القضاة ۲۰۱۲ - ثلاثة مجلدات ، شرح تفصيلي لجميع مواد قانون التجارة المصري ۱۹۹/۱۷ بالمقارنة بالتشريعات السابقة عليه وغيرها.

فمرس تفصيلي بمحتويات كتاب التعليق على قوانين الانتخابات الرئاسية

الصفحة	الموضوع
ŧ	- مقدمة .
	الباب الأول: الأصول التشريعية لقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية رقم
٧	ا ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالمرسوم بقــانون رقــم ١٢ لســنة ٢٠١٢
	والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢.
v	مادة ١- بشأن انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري
<u>'</u>	العام المباشر .
1.	مادةُ ٧- بشأن شروط قبول النرشيح لرئاسة الجمهورية.
١.	مادة ٣- بشأن الشروط اللازمة لنرشيح الأحــزاب السياســية أحــد
	أعضائها لرئاسة الجمهورية .
١.	مادة ٤- ملغاة .
11	مادة ٥- بشأن تشكيل لجنة الانتخابات الرئاسية .
17	مادة ٦- بشأن تمتع لجنة الانتخابات الرئاسية بالشخصية الاعتبارية
	واستقلالها في اختصاصاتها .
1 7	مادة ٧- بشأن النصاب الصحيح للجنة الانتخابات الرئاسية وكيفية
	إصدار القرارات وممارسة الاختصاصات .
١٢	مادة ٨- بشأن اختصاصات لجنة الانتخابات الرئاسية .
	مادة ٩- بشان أحقية اللجنة في طلب أي مستندات أو أوراق أو معلومات
١٣	من أي جهة رسمية أو عامة، وأن تكلف من نراه من الجهات الرسمية أو
	من تستعين به من الخبراء لنتولى البت فيما هو معروض عليها.
۱۳	مادة ١٠ - بشأن سلطة اللجنة في تحديد ميعاد بدء إجـراءات انتخـاب
	رئيس الجمهورية ويوم الانتخاب ويوم الإعادة .
۱۳	مادة ١١- بشأن إعداد اللجنة النموذج الذي يكون تأييد أعضاء مجلسي
11	الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات لمن يرغب في
	النقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية عليه ، وبياناته ، توثيقه.
١٤	مادة ١٢ - بشأن الشروط والبيانات التي تحددها اللجنة لتقدم الأحــزاب بمرشحيها للانتخابات الرئاسية ، وصلاحية اللجنة في التحقق من صحة
''	البيانات المشار إليها .
	مادة ١٣ - بشأن تقديم طلب الترشيح ، وميعاده ، والمستندات الواجب
1 £	تقديمها من المرشح .
	مادة ١٤ - بشأن القواعد المتبعة في تقييد طلبات الترشيح ، والسجل
١٥	الخاص بها وإعلان أسماء المرشحين ومؤيديهم.
	مادة ١٥- بشأن دور اللجنة في فحص طلبات الترشيح والتحقيق من
١٥	توافر الشروط التي حددها الدستور والقانون، والفصل في الاعتراضات،
	والمواعيد.

الصفحة	الموضوع
17	مادة ١٦- بشأن إخطار من أستبعد من الترشيح ، أحقية المستبعد في
	التظلم ، ميعاد التظلم .
17	مادة ١٧- بشأن إعداد اللجنة قائمة نهائية بالمرشحين ، وإعلان هذه
''	القائمة بطريق النشر في الجريدة الرسمية ، وميعاد النشر .
	مادة ١٨- بشأن الإعلان عن خلو مكان أحد المرشــحين لأي سـبب غيـر
17	التنازل عن الترشيح خلال الفترة بين بدء الترشيح وقبل إعلان القائمة النهائية
,,,	للمرشحين وخلال ألفترة بين إعلان القائمة النهائية للمرشحين وقبـــل انتهـــاء
	الاقتراع وكذلك خلال الفترة بين بدء انتخابات الإعادة وقبل انتهاء الاقتراع
17	مادة ١٩- بشأن أحقية طالب الترشيح في سحب ترشيحه ، أو التنازل
''	عنه والنظام المتبع في ذلك .
17	مادة ٢٠ - بشأن مواعيد بدء الحملة الانتخابية ، والمواعيد فــى حالــة
١,,	الإعادة، مضمون الدعاية الانتخابية.
17	مادة ٢١ - بشأن ضرورة الالتزام في الدعاية الانتخابية بأحكام الدستور
1,4	و القانون وبقر ار ات اللجنة و القو اعد المنصوص عليها في هذه المادة .
	مادة ٢٢ - بشأن التزام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المملوكة
17	للدولة بتحقيق المساواة بين المرشحين في استخدامها لأغراض الدعايـة
	الانتخابية، والتصرف في حال المخالفة .
١٨	مادة ٢٣- بشأن الواجب نشره من معلومات حول استطلاعات الـرأي
1/	حول الانتخابات الرئاسية .
1.6	مادة ٢٤- بشأن الحد الأقصى لما ينفقه المرشح في الحملة الانتخابية ،
17	وما ينفقه في حالة انتخابات الإعادة.
۱۸	مادة ٢٥ – ملغاة .
١٨	مادة ٢٦- بشأن حدود التبرعات النقدية أو العينية الذي يجوز للمرشـــح
,,,	قبولها ، وجهة التبرع ونظام التعامل في هذه الأموال .
19	ملدة ٢٧- بشأن عدم جواز تلقي أي مساهمات أو دعم نقدي أو عينـــي
, ,	للحملة الانتخابية من بعض الجهات ، طبيعة هذه الجهات .
	مادة ٢٨ - بشأن التزام المرشح بعد إعلان نتيجة الانتخاب بأن يقدم
19	للجنة بيانا يتضمن مجموع الإيرادات التي حصــل عليهــا ومصــدرها
''	وطبيعتها ، وما أنفقه منها على الحملة الانتخابية وأوجه هذا الإنفاق ،
	ورد المساعدات المالية لخزانة الدولة ، وميعاد ونظام ذلك .
11	مادة ٢٩ - بشأن تولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات
' '	الحملة الانتخابية للمرشحين ، وتقريره ، وميعاده .
٧,	ملدة ٣٠- بشأن مدة الاقتراع ، واللجان المشرفة عليـــه ، عـــد هـــذه
,,	اللجان ومقارها ونظام العمل فيها .
۲۱	المادة ٣٠ (مكرراً): بشأن تنظم لجنة الانتخابات الرئاسية قواعد
١,١	وإجراءات اقَتراع المصريين المقيمين خارج البلاد .

الصفحة	الموضوع
	مادة ٣١- بشأن أحقية المرشح في تعيين عضوا يمثله من بين الناخبين،
Y 1	مده ١١٠ بسان تحقيه المرسخ في تعيين عصوا يمنية من بسين السنحين، و وتبليغ ذلك كتابة إلى رئيس اللجنة المعنية، والنظام والمواعيد المتبعة في ذلك
Y 1	
- ' ' '	مادة ٣٢- بشأن نظام الإدلاء بالصوت في الانتخاب .
	مادة ٣٣ – ملغاة .
<u> ۲1</u>	مادة ٣٤- بشأن قواعد فرز الأصوات والتي تحددها اللجنة .
۲١	مادة ٣٥- بشأن تولى لجنة الانتخابات الرئاسية وضع سائر قواعد
	واجراءات سير مراحل العملية الانتخابية . مادة ٣٦- بشأن تقرير اللجان العامة صحة أو بطلان إدلاء أي ناخب
۲١	
11	بصوته ، وللمرشحين الطعن في هذه القرارات أمام لجنــة الانتخابــات
	الرئاسية دون غيرها ، وقواعد الطعن وميعاده .
	مادة ٣٧– بشأن جواز الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولــو
* *	تقدم للترشيح مرشح واحد ، وكيفية التصرف في حال عدم حصول
	المرشح على أغلبية الأصوات الصحيحة .
	مادة ٣٨- بشأن قيام رئيس اللجنة العامة بتجميع أصوات الناخبين إثبات
7 7	ما حصل عليه كل مرشح من كل لجنة في محضر من ثــلاث نســخ
	يوقعها الرئيس ، وقواعد حفظ هذه النسخ.
7.7	مُدة ٣٩- بشأن إعلان لجنة الانتخابات الرئاسية النتيجة العامة
	للانتخاب ، والميعاد والنشر.
	مادة ٤٠ - بشأن إعلان انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على
7 7	الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، النظام المتبع في حالة عدم
''	حصول أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب، الإعـادة،
	والمواعيد.
7 7	مُلدة ١٤- بشأن إخطار لجنة الانتخابات الرئاسية الفائز برئاسة
''	الجمهورية .
	مادة ٢١- بشأن النص على عقوبات على بعض الأفعال منصوص
77	عليها في المواد من ٤٣ حتى ٥٦ مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص
	عليها قانون آخر .
	المادة ٢ ٤ (مكرر): بشأن تحديد مدة العقوبة لكل من أثبت على خلاف
۲۳	الحقيقة في النموذج المشار إليه في المادة (١١) من هذا القـــانون عـــدم
	سبق تأييده لراغب في الترشح لرئاسة الجمهورية
	مادة ٣٤ - بشأن النص على عقوبة كل من تخلف بغير عذر عن الإدلاء
7 7	بصوته في انتخاب رئيس الجمهورية و كان اسمه مقيدا بجداول
	الانتخاب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه .
	مادة ٤٤- بشأن النص على عقوبة كل من استخدم القوة أو العنف مع
۲۳	رئيس أو أي من أعضاء لجان انتخاب رئيس الجمهورية ، بقصد منعــه
	من أداء العمل، وحالتي بلوغ هذا القصد من عدمه.

الصفحة	1
الصفحة	الموضوع
77	المادة ٤٤ (مكرراً): بشأن عقاب كل موظف عام امتنع عن أداء عمله
	بغير مقتضى، إذا ترتب على ذلك عرقلة أو تعطيل الاقتراع أو الفرز.
7 £	مادة ٥٠٠ بشأن النص على عقوبة كل من هدد رئيس أو أحد أعضاء
	لجان انتخاب رئيس الجمهورية ، بقصد منعه من أداء عمله المكلف به.
	مادة ٢٦- بشأن النص على عقوبة كل من أهان بالإشارة أو القول
Y £	رئيس أو أحد أعضاء لجان انتخاب رئيس الجمهورية أثثاء تادية وظيفته
	او بسبب تاديتها.
	مادة ٤٧ – بشأن النص على عقوبة كل من استخدم أيـــا مـــن وســــائل
۲£	الترويع أو التخويف بقصد التأثير في سلامة سير انتخاب رئيس
	الجمهورية ، وحالتي بلوغ القصد من عدمه .
	مادة ٤٨ - بشأن النص على عقوبة كل من أنفق في الدعاية الانتخابيــة
Y £	مبالغ غير المودعة في الحساب البنكي المشار اليه في المادة (٢٦) مــن
, .	هذا القانون ، أو الإنفاق في غير أغراض الدعاية الانتخابية، أو تجاوز
	الحد الأقصى المقرر للإنفاق.
	مادة ٩ ٤ - بشأن النص على عقوبة كل من هدم أو أتلف عمدا شيئا من
Y £	المباني أو المنشآت أو وسائل النقل أو الانتقال المستخدمة أو المعدة
	للاستخدام في انتخاب رئيس الجمهورية .
7 £	مادة ٥٠- بشأن النص على عقوبة كل من اختلس أو أخفى أو أتلف أي
	ورقة تتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية بقصد تغيير الحقيقة في الانتخاب
	مادة ٥١- بشأن النص على عقوبة كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع
Y £	شخص من الإدلاء بصوته في انتخاب رئيس الجمهوريسة أو لإكراهسه
	على الإدلاء به على وجه معين ، أو من أعطى آخر أو عرض أو التزم
	بأن يعطيه أو يعطي غيره فائدة .
40	مادة ٥٢ - بشأن النص على عقوبة كل من أدلى بصوته في انتخاب
	رئيس الجمهورية وهو يعلم بأنه لا يحق له ذلك .
40	مادة ٥٣ - بشأن النص على عقوبة كل من يرتكب فعلا بقصد تعطيل أو
	وقف تنفيذ قرارات اللجنة الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون .
40	مادة ٤٥- بشأن النص على عقوبة كل من خالف الأحكام المنظمة
	للدعاية الانتخابية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون .
40	مادة ٥٥- بشأن النص على عقوبة كل من خالف حكم المادة (٢٧) من
	هذا القانون ، وذلك فضلا عن مصادرة ما تم تلقيه من أموال .
40	مادة ٥٦- بشأن العقاب على الشروع في الجنح المنصوص عليها فــي
	المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة التامة .
	مادة ٥٧- بشأن تخويل كل رئيس من رؤساء لجان انتخاب رئيس
۲۰	الجمهورية السلطة المخولة لمأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بإثبات
	الجرائم التي تقع في قاعة اللجنة .

الصفحة	الموضوع
u -	مادة ٥٨ - بشأن نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا
۲۰	من اليوم التالي لتاريخ نشره .
77	الباب الثَّاني : المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام
' '	القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية.
	الباب الثالث : قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القـــانون
۳۱	رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية المعــدل بالمرســوم
	بقانون رقم ۱۲ لسنة ۲۰۱۲.
	الباب الرابع: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠١٢
77	بتعديل قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ بقواعد
	مباشرة اللجنة لاختصاصاتها.
77	الباب الخامس: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٢) لسنة ٢٠١٢
	بتحديث قاعدة بيانات الناخبين.
۳۷	الباب السادس: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٣) لسنة ٢٠١٢
1 *	بضوابط التصديق على توقيعات الناخبين المؤيدين لراغبى الترشـــح الرئاسة جمهورية مصر العربية.
	رئيسة جمهورية مصر العربية. الباب السابع: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٤) لسنة ٢٠١٢
79	بقواعد وإجراءات تصويت المصريين المقيمين خارج جمهورية مصر
	برو وببروء سريد سريد المرابين سي مرج بهروي المرابي
	الباب الثامن: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٢
£Y	بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس جمهورية مصر العربية.
££	الباب التاسع: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٦) لسنة ٢٠١٢ بشأن
	حظر الدعاية الانتخابية في غير الفترة المصرح بها قانونا.
į o	الباب العاشر: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٧) لسنة ٢٠١٢ بشأن
	قواعد تمويل الحملات الانتخابية.
	الباب الحادي عشر: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (٩) لسنة
٤V	٢٠١٢ بشأن تشكيل لجنة مراقبة وتقييم حجم إنفساق المشسرحين علسي
	الدعاية الانتخابية.
٤٩	الباب الثاني عشر: قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١٠) اسنة
	٢٠١٢ بضوابط الدعاية الانتخابية.
۲۵	الباب الثالث عشر : قرار رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية رقم (١) لسنة ٢٠١٢ بتشكيل الأمانة العامة للجنة الانتخابات الرئاسية.
	الباب الرابع عشر: قرارات المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بقانون
0 £	الانتخابات الرئاسية. الانتخابات الرئاسية.
οź	المعدد.
	أولا: القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا المصرية بأن المواد
٥٥	(٥ و ١١ و ٣٣) المستبدلة بالمادة الأولى من المشروع المعسروض

الصفحة	الموضوع
	والمادة الثالثة فيما تضمنته من الغاء المادة (١٨) من القانون رقم ١٧٤
	لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية غير مطابقة لأحكام الإعلان
1	الدستوري الصادر في ٢٠١١/٣/٣٠.
	ثانيا: القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا بشأن مدى دستورية
	تعديل المادتين ٣٠ و ٣٨ من قانون الانتخابات الرئاسية رقم ١٧٤ لسنة
٦.	٢٠٠٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ وانتهاؤها إلى أن
	التعديل يتفق مع أحكام الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١/٣/٣٠.
7 £	الباب الخامس عشر : أهم البيانات الصادرة عن لجنة الانتخابات الرئاسية.
7 £	تمهيد وتقسيم .
70	أولاً: بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٢٢ مارس ٢٠١٢.
	ثانيا: بيان خاص للجنة الانتخابات الرئاسية حول جنسية السيدة والدة
77	السيد / حازم أبو إسماعيل.
٦٧	ثالثًا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٣٠ مارس ٢٠١٢.
٦٨	رابعاً : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ٣١ مارس ٢٠١٢.
74	خامسا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١ أبريل ٢٠١٢.
٧.	سادسا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٤ أبريل ٢٠١٢.
٧.	سمايعاً : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٥ أبريل ٢٠١٢.
٧٠	ثامنا : بيان لجنة الانتخابات الرئاسية ليوم ١٦ أبريل ٢٠١٢.
٧١	الباب السادس عشر: أسباب ومنطوق القرارات الصادرة من لجنة الانتخابات
	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية
٧١	تمهيد وتقسيم.
	الفصل الأول: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات
7.7	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق نرشح السيد / محمد خيرت سعد عبـــد
	اللطيف الشاطر، لمنصب رئيس الجمهورية.
	القصل الثّاني: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات
٧٣	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / عمر محمــود ســـليمان،
	لمنصب رئيس الجمهورية.
	الفصل الثالث: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجندة الانتخابات
٧٤	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / محمد حازم صلاح أبــو
	إسماعيل، لمنصب رئيس الجمهورية.
	الفصل الرابع: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات
77	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / مرتضى أحمد محمد
	منصور، لمنصب رئيس الجمهورية.
uu	الفصل الخامس: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات
٧٧	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / أيمن عبد العزيز نــور،
	لمنصب رئيس الجمهورية.

	الموضوع
F	الفصل السادس : أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتحب ،
٧٨	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / إبراهيم أحمـــد إبــــراهيم ا
	الغربب، لمنصب رئيس الجمهورية.
	الفصّل السابع: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنــة الانتخابــات
79	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / محمد ممــدوح حلمــي
	قطب، لمنصب رئيس الجمهورية.
]	الفصل الثامن : أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات
۸۰	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / أشــرف زكــي حســن
	بارومة، لمنصب رئيس الجمهورية.
	القصل التاسع : أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات
۸۱	الرئاسية بشان عدم قبول أوراق ترشح السيد / أحمد حسام الدين خيرت،
	لمنصب رئيس الجمهورية.
	الفصل العاشر: أسباب ومنطوق القرار الصادر من لجنة الانتخابات
٨٢	الرئاسية بشأن عدم قبول أوراق ترشح السيد / أحمد محمد عوض علي، ا
ļ	لمنصب رئيس الجمهورية.
	الباب السابع عشر: بيان الأوراق المطلوب تقديمها إلى لجنة
۸۳	الانتخابات آلرئاسية لكل مرشح ونموذج التوكيل والملف الإلكترونسي
	الخاص بالمؤيدين.
٨٣	تمهيد وتقسيم.
	أولا: المستندات المطلوبة من طالب الترشح رئيسًا لجمهورية مصر العربية.
Λ ٤	أثانياً: نموذج التوكيل الخاص بالمؤيدين.
۸٥	اللُّمَّةُ: صورة طبق الأصل من الملف الإلكترونـــي الـــذي يجـــب علــــى
	المرشح تقديمه رفقة توكيلات التأييد.
	الباب الثّامن عشر : جدول مواعيد إجراءات الانتخابات الرئاسية.
۸۸	الباب التاسع عشر: القرارات النهائية الصادرة من لجنـة الانتخابـات
٨٩	الرئاسية بشأن نظامات المرشحين من رفض قبول أوراقهم.
4.	المراجع.
	- فهرس تفصيلي.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف المستشار الدكتور / عبدالفتاح مراد النفلات المستشار الدكتور / عبدالفتاح مراد النفلات (۱٬۲۰۱۲۰۷۰۰۰۰۰ - ۲۰۲۱۲۰۷۰۱۲۰۳۰ البرید الالکتروني المولف الالکتروني المولف الالکتروني

رقم الإيداع بالهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية

التعليق على قَوانِيــنَ الانْتِحَابَاتَ الرئاسيـّة

Commentary on the Laws of Presidential Elections

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

هذا الكتاب يتضمن ما يأتى:

التعليق المقارن على نظام انتخاب رئيس جمهورية مصر العربية في دستور 1471 الملغي والإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١٠ والقانون رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/١ والقانون رقم ٢٠١٢/١ وقرارات لجنة الانتخابات الرئاسية وبياناتها وقرارات الحكمة الدستورية العليا بشأن مدى وبياناتها وقرارات المحكمة الدستورية العليا بشأن مدى دستورية قواني الانتخابات الرئاسية وبيان الأوراق المطلوبة للجنة الانتخابات ونماذجها وتوكيلاتها والتاييدات واسباب ومنطوق جميع قرارات عدم قبول أوراق العشرة مرشحين الغير مستوفين للشروط القانونية للترشيح لرئاسة الجمهورية والقرارات النهائية برفض تظلماتهم، وذلك فيما يلي:

أولاً: القانون رقم ۱۷۶ لسنة ۲۰۰۵ بشأن تنظيم الانتخــابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ۱۲ لسنة ۲۰۱۲ والقانون رقم ۱۰ لسنة ۲۰۱۲.

ثانيا: المرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/١٢ بتعديل بعض أحكام القانون ١٧٤/ ٢٠٠٥.

ثالثاً: القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الإنتخابات الرئاسية المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢.

> رابعاً: قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية أرقام ٢٠.٦، ٤، ٥، ٢٠.٧، ١٠ سنة ٢٠١٢ بس التفصيلية المختلفة لانتخاب رئيس الجمهورية والمشكلات العملية للانتخابات وحلولها.

خامساً: قرار رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ٢٠١٢/١ بتشكيل الأمانة العامة.

سادساً: قرارات المحكمة الدستورية العليا المصرية المتعلقة بمدى دستورية المرسوم بقانو والقانون ٢٠١٢/٥ بشأن الانتخابات الرئاسية.

سابعاً: أهم البيانات التوضيحية الصادرة عن لجنة الانتخابات الرئاسية بشأن مشكلات أوراق المرشحين للانتخابات الرئاسية.

ثامنا:بيان جميع الأوراق المطلوبة للجنة الانتخابات الرئاسية ونماذجها المختلفة.

تاسعا:أسباب ومنطوق جميع قرارات عدم قبول أوراق العشرة مرشحين الغير مستوفين للشروط القانونية للترشيح لرئاسة الجمهورية والقرارات النهائية برفض تغللماتهم.

Bibliotheca Alexandrina
1182920

520 22